35

الإتحاد الوطني للقوات الشعبية

الفريق النبابي

ملتمس الرقابة
ضد السياسة الحكومية في الميدان
الاقتصادي والمالي والاجتماعي

ملتمس الرقابة المقدم من طرف

الفريق النيابي

للاتحاد الوطني للقوات الشعبية

ضد السياسة الاقتصادية والمالية

لحكومة ابا حنيني

الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية
الفريـــق النيابـــى

مناقشة ملتمـــس الرقابة
بمجلس النـــواب

---

٢٢ ــ ٢٥ يونيو ١٩٦٤

فهرست

ـ مقدمة ٥
ـ نص ملتمس الرقابة ٩
ـ تدخل الاستاذ محمد الحبابى ١١
ـ تدخل الاستاذ عبد القادر الصحراوى ٢٥
ـ تدخل الدكتور عبد اللطيف بن جلون ٣٩
ـ تدخل الاستاذ المعطى بوعبيد ٥٥
ـ تدخل الاستاذ عبد الحميد القاسمى ٧٥
ـ تدخل الاستاذ عبد الواحد الراضى ٨٧
ـ تدخل الاستاذ محمد التبر ١٠٧
ـ رد الدكتور عبد اللطيف بن جلون ١٢٧
ـ البيان التاريخى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ١٤١
ـ امتحان الضمير ١٤٧
ـ الدكتور محمد الحبابى يرد على تدخلات الوزراء حول الشؤون الاقتصادية والمالية ١٤٩

مقدمة

فى جلسة عمومية لمجلس النواب مساء يوم الاثنين ١٥ يونيه ١٩٦٤ تقدم الى المنصة رئيس الفريق النيابى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية الدكتور عبد اللطيف بن جلون ، وتحدث اولا عن مشروع القانون الحكومى المتعلق بتكوين شركات الاستثمار الذى يشكل واحدا من بين عدة مشاريع حكومية احتكرت لها الحكومة الاسبقية فى جدول اعمال المجلس ليغرق فيها ويحال دون مناقشة اقتراحات المعارضة حتى يتمكن من امرار الدورة الثانية دون الخروج باى موضوع ايجابى .

وبعد ان فضح الدكتور عبد اللطيف بن جلون هذا الاسلوب واكد مواقف فريقه التى تجلت فى محاكمة حكومة السيد باحنينى فى الدورة الاولى ، من خلال مناقشات ميزانية ١٩٦٤ وكذلك فى رفضه لمشروع القانون المتعلق بالزيادة فى الاجور والذى يتضرر منه صغار الموظفين خاصة ، تقدم الى المجلس بملتمس رقابة يهدف الى لوم الحكومة وسحب الثقة منها وحملها على الاستقالة استقالة جماعية بحكم الدستور الذى يقول فى فصله الواحد والثمانين :

« يمكن مجلس النواب ان يعارض فى مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها ، وذلك بالمصادقة على ملتمس رقابة . ولا يقبل هذا الملتمس الا اذا كان موقعا من طرف عشر الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس على الاقل .

لا تصبح الموافقة على ملتمس الرقابة من لدن مجلس النواب الا بتصويت الاغلبية المطلقة للاعضاء الذين يتالف منهم المجلس .

تؤدى الموافقة على ملتمس الرقابة الى استقالة الحكومة استقالة جماعية .

اذا وقعت مصادقة المجلس على ملتمس الرقابة ، فلا يقبل اى ملتمس رقابة بعده طيلة سنة »

وهكذا ، اصبحت الحكومة المغربية ، كما اشارت الى ذلك الصحافة العالمية ، موضع مطالبة بالمحاسبة لاول مرة أمام مجلس النواب ، وذلك بعد ان اصبحت مظاهر التدهور تتجلى فى سائر الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية خصوصا بعد الاجراء المالى الذى تضررت منه الجماهير الكادحة وجماهير البادية بصفة خاصة ، والذى يقضى برفع سعر السكر الى حد اصبح معه يستنفذ القسم الاكبر من مدخول الفلاح المغربى .

ومن هنا جاءت اهمية مناقشات ملتمس الرقابة التى خصصت له ايام : ٢٢ — ٢٣ — ٢٤ — ٢٥ يونيه ١٩٦٤ والتى تتبعها الراى العام باهتمام بالغ اذ كانت مناسبة انكشفت فيها الاسباب الحقيقية للتدهور العام الذى تعيشه بلادنا والذى يشكل بعد حكومة باحنينى عن كل روح شعبية وسوء تدبيرها عاملين اساسيين لها . كما اسفرت المناقشات

— بما كشفت من حقائق — عن ادانة سياسة الحكومة الحالية سواء من طرف الراى العام او داخل المجلس نفسه ، اذ اكد كل الذين تناولوا الكلمة باستثناء الوزراء ، — وحتى من فريق الاغلبية الحكومية — على تدهور الحالة العامة بالبلاد وعلى ضرورة وضع حد له . وذلك كله رغم اسلوب التهرب واثارة مواضيع مضللة الذى اتبعه اعضاء الحكومة لتغطى عجزها ولتحاول صرف اهتمام الشعب عن خطورة الحالة الاقتصادية التى اثارها الملتمس ، واثار معها حماس الشعب له واهتمامه به اذ ان المعركة التى فتحها كشفت لكل طبقات الشعب الكثير من حقائق الاوضاع العامة ومخاطرها كما كانت كسبا سياسيا رائعا لمصلحة قضية الحرية والديموقراطية.

وهذه الادانة الجماعية لحكومة باحنينى كانت هى التصويت الواقعى الذى انجح ملتمس الرقابة فى مهمته التى ارادها وهو ان يدق ناقوس الخطر ، وان يكشف عن وجوه الضلالة والزيف وعن تدهور الاوضاع الذى رافق السياسة الاقتصادية والمالية المتبعة منذ ١٩٦٠ ، وان يسلط الاضواء الكاشفة على فشل الاختيارات السياسية ووسائل الحكم التى تقررت منذ ١٩٦٠ سواء اكانت تتعلق بالميدان الداخلى او بالميدان الخارجى ، ليضع الجميع ، اخيرا ، امام المسؤولية التاريخية .

◆ ◆

وحفظا للمناقشات الهامة والتدخلات القيمة التى قام بها الفريق الاتحادى فى هذه الجلسات التاريخية نقدمها للقارىء الكريم اضمومة فى هذا الكتاب الذى يشكل الحلقة الثانية من سلسلة مطبوعات الفريق النيابى للاتحاد الوطنى

للقوات الشعبية بعد « التقرير المتعلق بالسياسة الاقتصادية والمالية للحكومة الحالية من خلال ميزانية سنة ١٩٦٤ » فى نفس الوقت الذى نقدم فيه الحلقة الثالثة والخاصة بـ «النص الكامل لاقتراح قانون الاصلاح الزراعى ».

نص ملتمس الرقابة

هذا هو النص الكامل للملتمس الهام الذى قدمه فريق الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية فى مجلس النواب بلوم حكومة ابا حنينى ، والذى يعد موقفا تاريخيا هو الاول من نوعه فى تاريخ بلادنا الحديث :

الى سيادة رئيس مجلس النواب تحية واحتراما

وبعد ، فبناء على ان النواب الموقعين اسفله ــ اعضاء الفريق النيابى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ــ يرون من واجبهم ان يعلنوا رفضهم للنتائج المالية والاقتصادية والاجتماعية التى ادت اليها سياسة الحكومة ، تلك السياسة التى ليس من شانها الا ان تزيد فى استفحال الازمة الاقتصادية التى تعانى منها بلادنا ، والا ان تزيد فى اثقال كاهل الشعب بالجبايات والضرائب المختلفة المباشرة وغير المباشرة ، والا ان تزيد فى انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة لعموم الشعب نتيجة للتدهور المالى من جهة ولرفع اثمان بعض المواد الاستهلاكية الاساسية رفعا فاحشا من جهة اخرى ،

وذلك كما فعلت الحكومة فى مادة السكر دون ان تفكر فى الرجوع الى البرلمان فى قضية حيوية كهذه بالنسبة للشعب المغربى .

وبناء على ان سياسة الحكومة فى الوقت الذى ترمى الى اضعاف القدرة الشرائية لدى العمال والفلاحين والصناع وصغار الموظفين والتجار ، ترمى من جهة اخرى الى حماية الرأسمال الاجنبى بان تضمن له وسائل الاستمرار والاستثمار .

وبناء على ان تلك السياسة تعمل على تأخير جميع الاقتراحات الرامية الى تحرير الاقتصاد الوطنى من السيطرة الاجنبية .

وبناء على ان الحكومة تجاوزت اختصاصاتها التنظيمية وتطاولت على الميدان الخاص بالقانون كما حدث فى شأن القانون المالى لسنة ١٩٦٤ والنصوص المرتبطة به .

وبناء على ان مشاريع القوانين الحكومية المطروحة حاليا على المجلس لمناقشتها ليست الا جزءا من اجراءات تلك السياسة .

بناء على ما تقدم ، وعلى مقتضيات الفصل ٨١ من الدستور الذى يخول لمجلس النواب ان يعارض فى مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها وذلك بالمصادقة على ملتمس رقابة تؤدى الموافقة عليه الى استقالة الحكومة استقالة جماعية ، فان النواب الاتحاديين الموقعين اسفله يتقدمون اليكم بملتمس الرقابة هذا ، طالبين عرضه على مجلس النواب الموقر للتصويت عليه حسب المقتضيات التى يحددها الدستور والقانون الداخلى .

وتفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول خالص التحيات والاحترام والسلام .

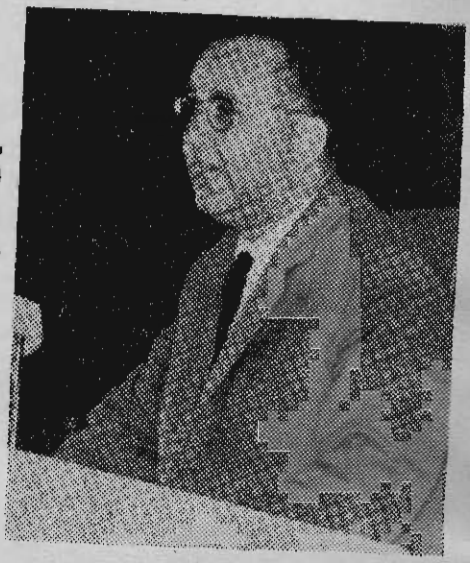

تدخل الاخ
محمد الحبابي
نائب الرباط

المسؤولون الحاليون
عاجزون عن وقف سير بلادنا
في طريق المزيد من التخلف

سيدى الرئيس، حضرات النواب المحترمين

لقد اصبح التدهور الاقتصادى والمالى فى شهر يونيو الحالى تدهورا عاما ، ولم تعد الصحافة العالمية والداخلية تتحدث عن هذا التدهور فحسب ، بل ان الحكومة والسلطات نفسها تعترف بالحالة السيئة التى يوجد فيها اقتصادنا وماليتنا وهى نفسها تعترف بخطورة هذه الحالة .

ـ لقد تحدث سفير المغرب بباريس فى ندوة صحافية ، عمد فيها الى الدفاع عن برنامج الحكومة أمام جمهور من الناس ، ولم يبد تطع تبديد حيرة هذا الجمهور فى جدوى هذا البرنامج .

ـ وكذلك ، فعل معالى الوزير الاول فى تصريحه الاخير بابرازه تدهور الحالة المالية ، سواء فى الميدان الداخلى او الميدان الخارجى وتحدث عن « الخطر الذى يهدد الامة على اثر العجز الذى ظهر فى الميزانية وتدهور ميزان الاداءات »

ـ واخيرا ، اعترف الوزير الاول بنفسه فى نفس التصريح « بان السبب الرئيسى فى ارتفاع الاسعار يرجع الى التضخم المالى الذى ظهر على اثر الاختلال الكبير والمستمر فى ميزانية الدولة ».

فامام سرد هذه الحقائق نجد باننا بعيدين كل البعد عن تلك التصريحات المتفائلة التى لم يمر عليها الا بضعة اشهر والتى كانت تقول لنا بان الاقتصاد المغربى يتمتع بصحة جيدة ، ويسير الى الامام ،

ويجدر ان نعيد الى الذاكرة ما كان يقال عن سلامة صحة الاقتصاد المزعومة ، فقد جاء فى صحيفة اسبوعية قريبة للحكومة ، بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ ما يلى :

« يبدو ان نتيجة هذه السنة ايجابية بصفة عامة وليس من المغامرة ان نقول بان سنة ١٩٦٣ كانت فى الميدان الاقتصادى احسن سنة عرفها المغرب منذ حصوله على استقلاله ».

واختتمت الصحيفة مقالها بهذا التعليق :

« يستوفى المغرب فى الوقت الراهن جميع الشروط، البسيكلوجيكية ، والمالية ، والفنية ، التى من شانها ان تضمن تنمية سريعة لاقتصاده ».

حقا ، ان هذه الشروط كانت متوفرة فى اوائل سنة ١٩٦٤ لتنفجر على الملا ، وتظهر تدهورا اقتصاديا وماليا ، لم تستطع اوهام الحكومة واحلامها ان تستره .

سيدى الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

١ — ما هى الحالة الاقتصادية والمالية التى نعيش فيها بلادنا ؟

٢ — وما هو سبب ذلك ؟

٣ — وما هى النتائج لهذه الحالة الاقتصادية والمالية ؟

ان النواب المحترمين : عبد القادر الصحراوى — والمعطى بوعبيد — والقاسمى سيحللون امامكم تلك النقاط

البرنامج الحكومى لا يستطيع علاج الحالة

سيدى الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

هل برنامج الحكومة قادر على اصلاح الحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد ؟

بالعكس ، فالوسائل التى تنهجها الحكومة هى نفس الوسائل التى كانت متبعة منذ سنة ١٩٦٠ بالرغم عن نتائجها الفاشلة .

ان برنامج الحكومة يرتكز على النقط الثلاثة الاتية :

١ — الاستمرار فى تفاحش وضعية التخلف وذلك نتيجة رفض تحمل المسؤولين مسؤوليتهم بعدم التسيير الصالح فى جميع المرافق الوطنية وخصوصا ارادة التخلى عن المكاسب الوطنية فى الميادين الصناعية والمعدنية .

٢ — والنقطة الثانية هى التفاحش فى انفاق موارد الدولة على ميزانية التسيير وصرف الموارد الجديدة فى هذا الباب.

٣ — الانخفاض المستمر والسريع فى القدرة الشرائية ،

١) عزم الحكومة على ابقاء البلاد فى وضعية التخلف

رغم اقتناع الدوائر المسؤولة فى الحكومة بعدم قبول رؤوس الاموال الخاصة للاستثمار ، فان الحكومة ما تزال عازمة على استمرارها فى هذه السياسة ،

هذه الله ياسة التى تمنـــــع الحكومة من عدم تمكنهـــــا من زمام الامر فى الميدان الاقتصادى والنهوض بالبلاد نحو طريـــق النمو والرفاهية .

التدابير التى اتخذت من قبل

ان المذهب الرسمى المعبر عنه فى كل المناسبات هـــــو الثقة فى الراس مال الخاص الاجنبى الذى يظن على انـــه سيؤدى الى تصنيع البلاد .

وفى الحقيقة ان هذه السياسة تجعل الحكومة تتهرب مـــن مسؤوليتها وبذلك تهمل مصلحة المواطنين .

وفى هذا الصدد ، اتخذت تدابير مهمة ومتعددة لتشجيـــع استثمار الراس مال الخاص الاجنبى .

ومن بين هذه التدابيـــــر نشير الـــى :

١ ــ اعطاء اعانة ماليـــة مهمة لرؤوس الاموال الخاصة

٢ ــ انشاء الصنـــــدوق الوطنى للانماء تثمار

١) ان الطريقة المستعملـــة الان فى ما يخص اعانـــــة راس مال الخاص هى اعفـــاء رؤوس الاموال مـــــن اداء الضرائب والواجبات الجمركيد، واعطاء اعانات ماليـــــة خاصة تبلـــغ ٢٠ فـــى المائـــة من المجموع ، وبهـــــذه الطريقة انفقت الدولة ٤ مليارات فرنك ما بين سنة ١٩٦١ ــ ١٩٦٤ .

٢) وفى هذا الاطار اى اعطاء الثقة الكاملة لراس مال الخاص اتجه الصندوق الوطنـــــى للانماء تثمار الى توظيف الوفـــر فى المشاريع .

نتائج تعبر عن الفشل

ولكن ما هى النتيجة ؟

ان النتائج تعبر عن الفشل الذى منيتبه السياســـــة الحكومية فى ميدان النمـــــو الاقتصادى عن طريق الراس المال الخاص .

ونلاحظ عدم تحقيق او انجاز اى مشروع واحد منذ ١٩٦١ بمشاركة راس المال الخاص .

بل اكثر من ذلـــــك ، ان الاتفاقيات المتعلقـــــــة بالاستثمارات الجديدة والمبرمة ما بين الدولة المغربيـــــة وراس المال الاجنبى الخاص يرجع تاريخها كلها ما قبـــل مايو ١٩٦٠ ، ان كل هذه الاتفاقيات ابرمت مع حكـــومـــة كانت تعلن بصراحة وجـــوب مشاركة الدولة فى جميـــع المشاريع التى ترمى الى نمو الاقتصاد فى البلاد .

ومنذ هذا التاريخ ، اتضح ان سياسة الاعتماد علـــى راس المال الخاص لم تؤد الى النتائج المطلوبة منها وذلـــك باعتراف من الحكومة نفسها، على لسان معالى وزيـــر الاقتصاد الوطنى حيث قـــال لنا :

« بعد مرور سنتين علـــى استعمال الصندوق الوطنـــى للاستثمار يمكن ان يستنتـــج من هذه العملية بانـــه لم يطرأ اى توظيف ما عدا فى المعامل التى كان فيها هـــذا الاستثمار ضروريا وذلك لاسباب فنية .

اما فى ما يتعلق بالمعامـــل الاخرى ، فانها لم تقم بـــاى توظيف » .

وبالاضافة الى ذلك جاء فى تقرير مصلحة التصميم لسنـــة ١٩٦٢ ما يالى :

« ان التاخير الحاصل فى تطبيق التصميم الخماسى يرجع بالاخص الى عجز القطاع الخاص »

وبالرغم من ذلك ، فان التدابير الموجودة فى برنامج الحكومة لسنة ١٩٦٤ ستؤدى الى تفاحش العيوب السابقة:

١ — اما فى ما يتعلق بصندوق الصلب فان الحكومة قررت حذفه محيلة تمويل معمل الصلب الوطنى على نفقات الميزانية العامة التى توجد هى نفسها فى حالة عجز » وبين يدى قطاع خاص معروف بعدم استعداده لتمويل كل المشاريع .

٢ — ان الحكومة تريد انشاء شركات للاستثمار لتحقيق هدفين :

الهدف الاول : هو جلب بسط كبير من الوفر الخاص لصغار المدخرين الى القطاع الخاص الذى يرفض فى حقيقة الامر تمويل المشاريع .

هدف مشروع شركات الاستثمار

ان المشروع الحكومى المتعلق بشركات الاستثمار يهدف الى انشاء شركات ذات الراس المال الضخم ولكن موزعا بين آلاف الاسهم ضئيلة القيمة ، بحيث يمكن شراؤها بمبلغ يتراوح ما بين عشرة آلاف وعشرين الف فرنك

وتكون هذه الشركات دائما مسيرة من طرف فئة قليلة من اناس لا يملكون الا قسطا قليلا من راس مال الشركة

ولكنهم يسيطرون على الشركة ويوجهونها حسب ارادتهم ويتلاعبون بأموال بقية المساهمين من صغار المدخرين .

ويرمى مشروع الحكومة المتعلق بشركة الاستثمار ايضا الى السماح بشراء اسهم الدولة فى الشركات التى تشرف عليها المكاتب الوطنية مثل :

— المكتب الوطنى للفوسفاط

— مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية .

— مكتب الابحاث والمساهمات الصناعية

والحكومة متمسكة بهذه النقطة :

اذن بهذه الوسيلة تريد الحكومة ان تحتفظ باسهم الشركات التى تعانى صعوبات مالية وتسلم فى نفس الوقت لشركة الاستثمار اسهم الشركات التى تحصل الدولة بواسطتها على ارباح لا باس بها تستغلها الدولة فى توسيع نطاق مشاركتها ومنشئاتها الصناعية .

الحكومة تتخلى عن توجيه الاقتصاد

وبالاضافة الى ذلك فان الحكومة تتخلى بهذا الاسلوب على امكانية توجيه الاقتصاد الوطنى نحو النمو والازدهار .

٣ — وفى نهاية الامر لا يمكن ان يسكت على المحادثات التى تجرى الان بين الحكومة والسوق الاوروبية المشتركة على اساس انشاء منطقة التبادل الحر بين المغرب والسوق الاوروبية المشتركة.

والكل يعلم ان حرية التبادل هذه بين دولة صناعية ودولة متخلفة تؤدى الى تضاعف الفرق فى النمو وتجعل من الصعب جدا تصنيع الدولة المتخلفة .

سيدى الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

لقد راينا ان برنامج الحكومة لم يؤد الى تنمية المغرب الاقتصادية .

ونرى كذلك ان هذا البرنامج يتفاحش فى انفاق موارد الدولة على ميزانية التسيير

فعلا ، ان اغلبية مشاريع الحكومة تنطبع بتوجيه القسط الاكبر من المدخول الوطنى نحو مصاريف مصالح الدولة .

وانتم تعرفون كل مشاريع الحكومة وقراراتها ، ومن هذه المشاريع :

اولا : القرار المتعلق بتحويل ثلثى اعتمادات الصندوق الوطنى للاستثمار الى الميزانية العامة اى ما يبلغ ملياران من الفرنكات

ثانيا : القرار المتعلق بتجديد ضريبة التضامن الوطنى لسنة ١٩٦٤ ومدخول هذه الضريبة يحول الى الخزينة والجزء الاكبر من هذه الضريبة يتم تحويله الى ميزانية التسيير

ثالثا : وكذلك ترتفع رسوم التسجيل والتنبر فى صالح ميزانية التسيير ،

رابعا : ان الضريبة الخاصة بمعدن الحديد تحول ايضا من ميزانية التجهيز الى ميزانية التسيير وكذلك بالغاء صندوق الصلب

خامسا : وكذلك الغى صندوق الحوامض ، هذا الصندوق الذى كان الغرض من انشائه تشجيع تحرير التجارة الخارجية

سادسا : وكذلك تحولت من ميزانية التجهيز الى ميزانية التسيير ارباح مكتب الفوسفاط

سابعا : نلاحظ ايضا ان الضرائب غير المباشرة قد ارتفعت ارتفاعا ملموسا وعلى الخصوص ، على المواد الاتية : الملصنص والدخان الخ ...

ثامنا : نلاحظ فى برنامج الحكومة الراهن الغاء صندوق الاستثمار بصفة نهائية ، ولقد سبق لنا ان اشرنا الى ان ثلثى اعتمادات هذا الصندوق قد حولت الى الميزانية العامة ، اما الثلث الاخر فانه سيحول الى الخزينة .

تاسعا : ومما نلاحظه ايضا ، ارتفاع فى الضريبة على المرتبات والاجور ، هذا الارتفاع الذى يتم ايضا فى صالح ميزانية التسيير ومبلغه اكثر من ثلاث ملايير من الفرنكات .

عاشرا : وفى برنامج الحكومة ايضا ، ارتفاع فاحش فى الضرائب الخاصة بالارث ، ويبلغ هذا الارتفاع فى بعض الاحيان عشرين مرة وذلك فى صالح ميزانية التسيير .

حادى عشر : لقد عزمت الحكومة فى برنامجها بيع جزء من ممتلكات الدولة من العمارات وذلك لسد عجز ميزانية التسيير .

ثانى عشر : واضافة لهذه التدابير كلها مع ضخامتها ، قد تعتزم الحكومة الزيادة فى الضرائب على مواد اخرى .

التقشف ليس هو تقتير الجماهير

سيدى الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة تتحدث عن التقشف . وقد راينا فى ما سبق مستوى المعيشة المرتفع الذى تعيش عليه الدولة ؟

حقا ، اننا نجد التقشف ولكن فى طبقات الجماهير الشعبية ، وكلنا نعرف ان الجماهير الشعبية فى هذا البلد تعانى الكثير من البؤس والفقر ، والحكومة تريد ببرنامجها تقشفا اضافيا تدعم به مستوى البؤس الذى يعيش فيه الشعب .

حقيقة ، ان مستوى المعيشة يتدهور شهرا بعد شهر ويرجع ذلك كما اعترف به معالى الوزير الاول الى التضخم النقدى ،

ويرجع ايضا الى تجميد مداخل الطبقات الشعبية منها

اولا : مرتبات الموظفين

ثانيا : واجور العمال

ثالثا : مداخل الفلاحين

حقا ، لقد جاء تحديد الاسعار الرسمية للحبوب بزيادة تبلغ ٤ فى المائة للقمح و٨ فى المائة للشعير

ولكن اذا نظرنا الى هذه الزيادة عن قرب ، نجد انها فى الحقيقة لا ينتفع منها الا تجار الحبوب والسماسرة وذلك لسببين اثنين :

أولهما : لقد جاء تحديد هذه الاسعار متأخرا ولم يستفد منه الفلاح

ثانيهما : يستفيد من تحديد اسعار الشعير الواسق للخارج .

فاذا فرضنا بالرغم من كل هذا ، بان الفلاح يستفيد من نصف هذه الزيادة فى الاسعار ، فسيكون مدخوله الاضافى المترتب عن هذه الزيادة ما يساوى فى احسن الاحوال مليار و٣٠٠ مليون فرنك كما جاء فى تصريح معالى وزير الفلاحة .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نجد ان الزيادة فى سعر السكر منذ الموسم الفلاحى الاخير ، قد اخذت وسلبت من مداخل الفلاحين ما يساوى ٢٠ مليارا من الفرنكات .

سيدى الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان مشكلة ارتفاع سعر السكر هى مشكلة حيوية واساسية بالنسبة لمعيشة المواطن والفلاح بالاخص . ونظرا لهذه الاهمية الاساسية فان الاخ النائب الراضى سيحدثكم عنها بتفصيل .

تدخل الاخ
عبد القادر
الصحراوي
نائب البيضاء

الاخطار الاقتصادية والمالية في السياسة الحكومية الحالية جرت المغرب الى التبعية

ان موضوع هذا التدخل، ينحصر فى محاولة اخذ فكرة موضوعية واضحة ، ومدعمة بالارقام الرسمية ، عن الحالة الاقتصادية والمالية التى تعيشها بلادنا اليوم .

ذلك اننا لا نريد ان نعلق عن ادانتنا لسياسة الحكومة بالكلام العام الذى يفتح الباب على مصراعيه للمهاترات العقيمة ، وانما نريد ان نعلن عن ادانتنا لهذه السياسة بكيفية لا تقبل الجدل العقيم ، ولا المهاترات، ولا نترك الباب مفتوحا امام المغالطات، وذلك ما يقتضينا ان نختصر القول اختصارا ، وان نحصره فى نقط معينة ، وان نقدم الارقام الناطقة الغنية عن كل تعليق تاركين لها وحدها ان تتولى هى نفسها توضيح الامور وتبديد المغالطات ، والكشف عن مدى عمق الهوة السحيقة التى تتردى فيها بلادنا، نتيجة لسياسة غير حكيمة ، وغير شعبية ، وغير قائمة على اى اساس سليم ، سياسة ضحيتها الاول والاخير هو المغرب نفسه ، وهو الشعب المغربى المسكين الذى يدفع من جوعه وعريه وعرق جبينه ثمن الاغلاط ، وثمن الانحراف ، وثمن التبذير والاسراف، وثمن الفوضى واللامسؤولية .

فما هى هذه الحالة الاقتصادية والمالية التى تعيشها بلادنا اليوم ؟

ان جميع الشروط المالية والفنية والمعنوية كانت تكشف منذ اوائل السنة الجارية (١٩٦٤) عن التدهور العام الذى يسير فيه اقتصادنا الوطنى .

الحالة الحاضرة السيئة مصداق لتنبؤاتنا

فمنذ اوائل هذه السنة كان يلوح فى الافق شبح الخطر العظيم الذى يهدد اقتصادنا وماليتنا بالانهيار التام .

وبالنسبة الينا نحن ، فان هذا ليس شيئا جديدا نكتشفه اليوم فقط ، او نعلنه اليوم فقط ، فقد سبق لنا ان اوردنا كل ذلك مفصلا ، ومدعما بالارقام الرسمية ، فى التقرير الذى اعده فريقنا فى شهر فبراير الماضى عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمالية للحكومة من خلال مشروع ميزانية ١٩٦٤ وقد سبق ان وزع على حضراتكم هذا التقرير فى حينه والقى من هذه المنصة ملخص له ، ثم طبع بعد ذلك فى شكل كتاب ليسهل الرجوع اليه ، على من يشاء ذلك .

ويستحسن هنا ان نشير باختصار الى بعض النقط التى سبق ان وردت فى تقريرنا المذكور ، وان نعرضها على ضوء المعطيات التى تجلت فى الشهور الاخيرة .

اولى هذه النقط : ان التدهور المالى والاقتصادى الذى نعيشه بلادنا اليوم ، لا يقتصر على ميدان واحد من الميادين دون غيره ، بل انه يمتد ليشمل جميع الميادين وجميع القطاعات .

اننا نشاهده اولا فى الانتاج الوطنى ، الفردى ، اى الانتاج الوطنى باعتبار ما ينوب منه كل فرد من المواطنين على حدة .

هذا الانتاج ان لم نقل انه انخفض بالنسبة لسنة ١٩٦٠ فان اقل ما يمكن ان يقال عنه هو انه قد تجمد ، ولم تطرأ عليه اية زيادة منذ ذلك التاريخ ، والى حضراتكم البيان بالارقام الرسمية :

لقد سجل الانتاج الوطنى فى سنة ١٩٦٠ رقما هو ٨٢٠ مليار فرنك ، وفى سنة ١٩٦٣ سجل رقما هو ٩٠٠ مليار فرنك لا ٩١٠ كما جاء على لسان السيد وزير الاقتصاد الوطنى والمالية فى شهر فبراير المنصرم .

ومعنى ذلك ان الزيادة فى الرقم الذى سجله الانتاج الوطنى فى مدة ثلاث سنوات كاملة لا يتعدى ثمانين مليارا من الفرنكات .

لكننا ونحن بصدد الكشف عن الحقائق يجب الا نغفل هنا عن حقيقة هامة ، لها اعتبار اساسى فى الموضوع ، اذا اردنا ان ناخذ الامور بالجدية اللازمة ، هذه الحقيقة هى ان المغرب سجل فى هذه الثلاث سنوات زيادة فى عدد السكان تبلغ اكثر من عشرة فى المائة .

فاذا لاحظنا ان الزيادة التى سجلها الانتاج فى الثلاث سنوات المذكورة ، هى اقل من ١٠ فى المائة ، فان معنى ذلك ان الانتاج الوطنى ، موزعا على الافراد ، لم يقف فقط عند حد الجمود وعدم الزيادة ، بل انه ، اكثر من ذلك ، منى بانخفاض ملحوظ .

وهى من غير شك ، حالة تحمل كل مخلص لهذا الوطن على القلق والخوف ، وتبعث فى نفسه الحسرة والاسى

والاسف ، فا نشعوب العالم المتخلف تسير اليوم كلها نحو التنمية ، حتى كادت كلمة التنمية ان تصبح شعار العصر وشغله الشاغل .

فاذا كانت بلادنا يجمد فيها مستوى الانتاج ، او ينخفض عما كان عليه من قبل ، فمعنى ذا كانها لا تعيش عالم اليوم ولا تساير ركب الحياة ، لانها لا تعطى للتنمية ما هى جديرة به فى النصف الثانى من القرن العشرين .

هذا ولا ينبغى ونحن نتحدث عن مستوى الانتاج الوطنى ، وعن حجمه العام ، ان نغفل عن حقيقة اخرى ، وهى ان انتاجنا الزراعى الذى يشكل ٣٠ فى المائة من انتاجنا الوطنى العام ، كان فى سنة ١٩٦٣ اعلى من المتوسط : فقد بلغت محاصيل الحبوب فى سنة ١٩٦٣ اثنين وثلاثين مليون قنطار ، مع ان المتوسط فى العشر سنوات الاخيرة لا يزيد على ٢٨ مليون قنطار . وكذلك القطن فى الحوامض وغيرها .

والدلالة الموضوعية لهذه الحقيقة هى انه لولا ان من الله علينا بارتفاع المحصول الزراعى فى السنة الماضية ، لكانت النكبة اكبر ، ولسجل انتاجنا الوطنى فى مجموعه منذ سنة ١٩٦٠ انخفاضا اعظم من هذا الذى نلاحظه الان ونتاسف عليه .

ثانى هذه النقط : ان هذا الركود ، او هذا الانخفاض فى مستوى الانتاج قد نتج الى حد كبير عن ركود فى توظيف رؤوس الاموال فى شراء او تجديد الالات الصناعية التى هى اداة الانتاج ووسيلته .

ويكفى ان نشير فى هذا الصدد الى ان المقادير التى استمرت فى الصناعة فى هذه السنوات الثلاث لا تصل فى المتوسط ، وحسب التصريحات الرسمية الى ٤٣ مليار فرنك فى السنة ، مع ان هذا القدر لا يكفى فى الواقع الا للصيانة

اى للمحافظة على آلات الانتاج الموجودة فى مستواها الذى كانت عليه فى سنة ١٩٦٠

ونحن نعلم جميعا ان اية شركة او مؤسسة صناعية ، تخصص جزءا من ميزانيتها سنويا للصيانة ، فلنتصور خطورة الحالة بالنسبة لانتاجنا الوطنى اذا علمنا ان المقادير المالية المستثمرة فى الصناعة الوطنية فى الثلاث سنوات الاخيرة ، لا تكفى فى مجموعها حتى لتسديد مصاريف صيانة ما هو موجود بالفعل من الات الانتاج ومعداته .

ونستنتج — موضوعيا — من ذلك عدة استنتاجات .

اولا : ان بلادنا خلال السنوات الاخيرة اخذت تستهلك راس مالها الانتاجى الذى كونته فى السنوات الماضية .

ثانيا : ان قدرة بلادنا الانتاجية فى انخفاض ، سنة بعد سنة .

ثالثا : ان شعبنا المسكين يسير نحو الفقر العام ، نحو الجوع ، نحو الانخفاض المتزايد والكبير فى مستوى معيشته .

لماذا ؟

لان مجرد المحافظة على مستوى المعيشة الفردى ، يتطلب توظيف ما بين ٨٠ الى ٩٠ مليار فرنك سنويا .

فاذا اضفنا الى ذلك ما يتطلبه تجديد اجهزة الانتاج الموجودة ، وآلاته ومعداته ، اى مصاريف الصيانة ، فان المحافظة على مستوى المعيشة الفردى يتطلب توظيف ما بين ١٢٥ الى ١٣٥ مليار فرنك سنويا .

هذا كله لمجرد المحافظة على مستوى المعيشة الفردى ، فاين من ذلك الاربعون مليار فرنك التى توظف فى التصنيع سنويا حسب التصريحات الرسمية .

ولعلنا هنا فى غنى عن الاشارة الى قضية اخرى ، وهى انه فى الوقت الذى يقف فيه توظيف الاموال فى الانتاج عند الحدود المذكورة ، اى مالا يكفى حتى لمصاريف الصيانة فاننا نرى بناء الفيلات الفخمة الانيقة ، وعمارات السكنى الممتازة ، يبلغ رقما قياسيا .

وهكذا انقلبت الاية ، فاصبح التقشف الذى نسمع عنه بدل ان يكون تقشفا فى ميزانية التسيير ، وحدا من الاسراف والتبذير فى الرفاهية والكماليات لصالح الانتاج الوطنى والتنمية الاقتصادية . قد انعكس ، فاصبح تقشفا فى الانتاج والتنمية لصالح الرفاهية والتبذير ، ولصالح كبار الموظفين والطبقة الغنية من السكان .

استئصال البطالة لا يحل بتصدير اللحوم البشرية

النقطة الثالثة من النقط التى احببنا الاشارة اليها : هى ان هذا الركود فى توظيف رؤوس الاموال فى وسائل الانتاج ، سيؤدى لا محالة الى نتيجة حتمية وخطيرة فى نفس الوقت بالنسبة للطبقة العاملة فى المدن .

هذه النتيجة هى نقصان الشغل او فقدانه ، وهى زيادة عدد العاطلين ، فى الوقت الذى تتعطش فيه البلاد كلها ، الى نهج سياسة اخرى من شأنها ان تخفف من ازمة البطالة ، لا عن طريق تصدير اللحوم البشرية الى الخارج ، بل عن طريق التوسع فى الانتاج ، وافساح المجال امام صناعة وطنية ، تنمو باستمرار ، فتضمن الشغل للعامل فى بلاده ، وتتيح للبلاد فرصة الاستفادة من

طاقتها وامكانياتها البشرية ، وتكون احسن وسيلة لاستعمال رؤوس الاموال العامة ، بدل تبذيرها فى العمارات والفيلات وتوابع ذلك مما لا يخفى على احد .

هذه النتيجة الخطيرة والحتمية التى تتعرض لها طبقتنا العاملة ، تنتج بالتحديد عن سببين اثنين :

السبب الاول : نقص فى نشاط بعض المعامل ، وتوقف عن العمل بالمرة فى معامل اخرى ، ومعنى ذلك ، الاستغناء عن العمال او عن الفائض منهم ، والزج بهم فى احضان البؤس والبطالة ، وذلك كما حدث فى شهر سبتمبر الماضى فى المعامر الصناعية الخاصة بالطيران فى الدار البيضاء .

السبب الثانى : هو الزيادة العادية والمطردة فى عدد السكان ، والتى لا يقابلها كما راينا من قبل زيادة فى الانتاج تكافئها ، بل يقابلها على العكس من ذلك نقص ملحوظ فى الطاقة الانتاجية بالبلاد .

نعم ، يقال لنا انه تم فى الفترة ما بين ١٩٦٠ — ١٩٦٣ انشاء ١٢٠٠٠٠ عمل فى الصناعة .

لكن يجب لتبين الحقيقة الكاملة ، وبدون مغالطة ، ان نسجل من جهة اخرى ان آلافا من العمال قد قذف بهم الى الشوارع ، نتيجة للنقص فى سير بعض المعامل ، والتوقف فى بعض المعامل الاخرى ، وهذا منجم آيت عمار مثلا لا يزال مغلقا ، تاركا وراءه مئات العمال عاطلين عن الشغل ، فريسة للفقر والجوع بطبيعة الحال .

وبصفة عامة ، ونتيجة لكل ما سبق ذكره ، فاننا نجد ان ٣٠٠٠٠٠ عامل قد انضموا هم ايضا الى جيوش العاطلين

عجز خزينة الدولة فى تزايد

وماذا بعد ذلك كله ؟

بعد ذلك كله ، فاننا نرى خطر التدهور يمتد الى خزينة الدولة نفسها ، وهى ظاهرة لم يعد يجادل فيها احد ، فالعجز فى الميزانية قد بلغ حد الافلاس والصعوبات تتكاثر ، وتسير الامور من سيء الى اسوأ ، وقد كان آخر ما لجأت اليه الحكومة ، ذلك الحل السهل، الذى هو طبع الاوراق المالية، دون ان يكون هنالك ــ كضمان لها ــ ما يقابلها من الانتاج ، واين هو الانتاج ؟

انخفاض مخيف فى احتياطنا من العملة الاجنبية

هذا فيما يتعلق بحالتنا الاقتصادية والمالية فى الداخل .

اما فيما يتعلق بعلاقاتنا المالية الخارجية ، وبوفرنا من العملة الاجنبية فكلنا يعلم ذلك الحد المزرى والمؤسف الذى بلغ اليه انخفاض مدخراتنا من العملة الاجنبية ، بحيث لم يعد امام الحكومة ــ وهذا هو الواقع بالفعل ــ الا اللجوء الى الدول الاجنبية ، والاطرق ابواب المؤسسات المالية الدولية ، طلبا للعون والنجدة، او طلبا للصدقة والاحسان .

ايها السادة ، لقد سبق لمعالى وزير الاقتصاد الوطنى والمالية ان وقف على هذه المنصة فى اواخر شهر مارس ١٩٦٤ ليتحدث عن تراكم العجز فى الميزانية ، وزيادته سنة عن سنة الى ان بلغ فى نهاية سنة ١٩٦٣ ما قدره سيادته اذذاك بـ ١٤ مليار فرنك .

وهذا كلام يحتاج الى شيء من الشرح ، ولعل بعض الاخوان الزملاء سيتولى ذلك .

اما ما نريد ان نثبته هنا الان ، فهو اننا نقدر العجز الحاصل فى ميزانية ١٩٦٤ وحدها ، دون النظر الى العجز المتراكم عن الميزانية الى نهاية ١٩٦٣ ، تقدر هذا العجز ، عجز الميزانية فى سنة ١٩٦٤ وحدها بـ ١١٥ مليار فرنك ، اى بنسبة ٤٠ فى المائة من مجموع ميزانية التجهيز والتسيير ، وهذا التقدير مقطوع فيه النظر عن الزيادة التى حصلت فى ميزانية الدفاع الوطنى لسنة ١٩٦٤ تلك الزيادة التى بلغت ٢٥ فى المائة من ميزانية الدفاع لهذه السنة كما نعلم جميعا .

نعم ، ان عجز ميزانيتنا ــ بقسميها التسيير والتجهيز ــ يقدر فى هذه السنة وحدها ، بـ ١١٥ مليار فرنك ، منها ٤٨ مليار فرنك عجز فى ميزانية التسيير وحدها ، ولو ان الدوائر الحكومية لا تقدر العجز فى ميزانية التسيير لهذه السنة الا بـ ٢٦ مليار فرنك .

ولو كان هذا صحيحا، لكان فى الـ ٢٥ مليار فرنك التى طبعت اوراقا مالية بدون ضمانة ما يكفى او يكاد لسد عجز ميزانية التسيير ، ولكن ، لانه غير صحيح ، فان الحكومة وجدت نفسها مضطرة لمواجهة بقية العجز فى ميزانية التسيير الى اقتراح عدة قوانين تهدف كلها الى زيادة الضرائب المختلفة ، ولا حاجة لاطالة القول فى ذلك ، فقد كان هو شغل المجلس الشاغل طيلة هذين الشهرين .

اما انخفاض احتياطنا من العملة الاجنبية ، الذى سبقت الاشارة اليه ، فيكفى ان نعلم ان رصيدنا من العملة الاجنبية كان فى شهر مايو ١٩٦٠ يبلغ ١٣١ مليار فرنك . وانه الان لا يكاد يصل الى ٣٠ مليار فرنك

اما العلاج الذى تلجأ اليه الحكومة لمواجهة هذه الحالة ، فهو لا يخفى على احد ، انه اللجوء الى الدول الاجنبية ، والمؤسسات المالية الاجنبية .

نعم ، لقد سمعنا ان الحكومة ستلجأ امام هذه الحالة الى تدبير ، قد تكون له فائدة جزئية وهو الاستغناء عن ٢٠ فى المائة من الفنيين الاجانب ، وفى ذلك توفير لقدر من العملة الاجنبية ، لان هؤلاء الاجانب يسمح لهم بتحويل جزء معلوم من دخلهم الى الخارج، لكن هذا التدبير لم يحدد له موعد ، ولم ترسم له خطة ، ولعله سيبقى حبرا على ورق، كغيره من التدابير التى نسمع بها بين الحين والحين .

استمرار السياسة الحالية يجر الى التبعية

واخيرا ، ما هى النتيجة ؟ النتيجة هى العجز والافلاس واللجوء الى الخارج ، الامر الذى يجر المغرب الى التبعية، ويجعله ييسير فى ركاب الراسمال الاجنبى ، ويخضع للنفوذ الاجنبى ، ويكفى ما حصل حتى الان عندما اضطرت الحكومة المغربية امام الضغط الامريكى ، ولتستطيع الحصول على اعانة من امريكا ، ان تمنع البواخر المغربية من ان تستعمل فى التجارة مع كوبا .

كذلك ، فان هذا الصمت المطبق على الاراضى المغربية ، التى لا زال يحتلها المعمرون الاجانب ، وعدم القيام حتى الان باى عمل جدى فى سبيل استرجاع هذه الاراضى ، يدخل فى نطاق هذه السياسة التى لا تستطيع ان تغضب فرنسا حتى لا تحرمها من معونتها .

ويدخل فى ذلك ايضا ، هذه المباحثات المريبة والسرية مع السوق الاوربية المشتركة .

وتدخل فيه اشياء اخرى كثيرة .

وكاعلان عن الافلاس الكامل والنهائى ، تلجأ الحكومة الى صندوق النقد الدولى ، تطلب منه قرضا ، ومعلوم ان هذا الصندوق مؤسس ليقدم قروضا للدول التى يوجد اقتصادها فى مازق حرج ، كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا مع الاسف الشديد .

الحقيقة الوحيدة لملتمس الرقابة

وبعد ، فهذا قليل من كثير ، واقل من هذا القليل كاف لان يجعل اكثر الناس حلما ، واوسعهم أملا ، يكفر بالسياسية المتبعة ويأس منها ، ويفعل ما يستطيع لتجنيب بلادنا وشعبنا اخطار وعواقب هذه السياسة .

وفى هذا الاطار ، وفيه وحده فقط ، يدخل ملتمس الرقابة الذى تقدم به الفريق النيابى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية الى هذا المجلس الموقر قياما بالواجب الذى يشعر به واداء للامانة الملقاة عليه كفريق نيابى .

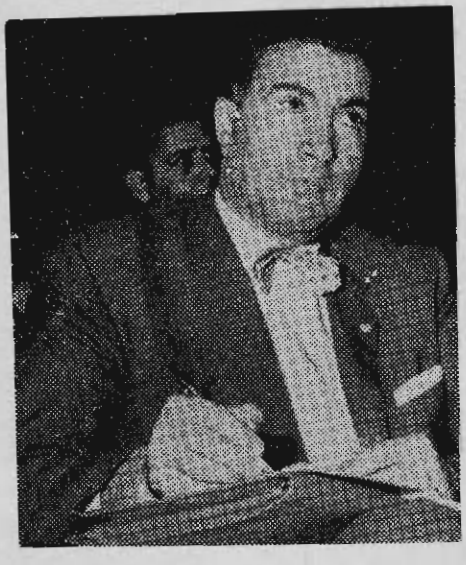

في رد الاخ
عبد اللطيف
ابن جلون
على خطاب
ابا حنيني

يجب على المرء أن يحكم على
الحكومة الحالية من خلال
أعمالها لا من خلال أقوالها

حضرة الرئيس ، حضرات النواب الافاضل ، اصحاب المعالى الوزراء

اثناء خطبة من خطب سيدنا عمر بن الخطاب عارضه احد المستمعين فاجابه عمر بن الخطاب : « يرحمك الله والحمد لله الذى جعل فيكم من يقوم عوجى» هذا الجواب كان جوابا ديموقراطيا . ولا ادرى هل كان كلام الوزير الاول يتسم بهذه الروح ؟ ثم انه لما صعد الوزير الاول على هذه المنصة كنا ننتظر كلنا ان نستمع الى كلام وزير اول مسؤول عن حكومة، ومسؤول عن مصير امة . ولكن بكل اسف ماذا سمعنا ؟ لم نسمع كلام وزير اول ، لم نسمع كلام الحاج احمد ابا حنينى، وانما سمعنا كلام الغازى الشيخ الذى نسمعه منذ اسبوع ، لان الرد الذى تقدم به الوزير الاول سمعناه ونسمعه هذه مدة اسبوع ليلا ونهارا . فهل اتى بشىء جديد ؟ لا اعتقد ، الحقيقة ان الوزير الاول كما اندهش من وضع الملتمس : ملتمس الرقابة من طرف الفريق النيابى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية كذلك اندهش لما تناول الكلام بعض الاخوان من الفريق اذ تكلموا بكل هدوء وبكل موضوعية وبارقام علمية لا تقبل الدحض واعتقد ان هذا هو ما جعله يفقد السيطرة على اعصابه وجعله يضطرب ويقول ما شاء . كيفما كان الامر ، فاننى كنت اعرف قبل هذا كثيرا عن الوزير الاول ، وكنت

اعرف عنه من الذكاء الشيء الغريب ، ولكن ما كنت اعرف ان له ذكاء فوق ما كنت انتظر لانه من على هذه المنصة اظهر لنا ذكاء غريبا لانه كان يجيب عما لم يسبق له ان سمعه ، لقد كان يجيبنا على كلامنا الذى لم نقله بعد ، مع ان عددا من الخطباء منا طلبوا الكلمة ولا زالوا لم يتحدثوا، وقد اجابهم الوزير الاول على ما لم يقولوه بعد . وكان ما قاله هو ان ملتمس الرقابة الذى قدمناه لا يشتمل الا على العموميات ؟ بالطبع فيه عموميات . لان المسطرة القانونية لم نتحدث فيها بعد ، والاستاذ التبر سيوضحها لكم . اما النقط الثلاثة او الاربعة الاخرى فقد اشرنا اليها فى الملتمس اشارة ولا يمكننا ان نشرحها بتفصيل فى لائحة رقابة ولكن هنا فى المناقشة سنشرح كل نقطة شرحا وافيا مفصلا . وستعرفون ما هى حقيقة موقفنا . ولكن مهما يكن الامر فانا مضطر الان ان اجيب الوزير الاول ، ولو بصفة عامة ، واريد ان ابين له قبل كل شيء حقيقة الملتمس .

فما معنى ملتمس الرقابة ؟ ولماذا تقدمنا بملتمس الرقابة ؟ ولماذا تقدمنا به فى هذا الوقت لا قبل اليوم ؟

وبعد هذا سياتى بعض الاخوان وسيستخلصون النتائج من اقوال الفريق الاتحادى .

حملة حكومية غايتها خلق جو من الغموض

ايها السادة ! ان الظروف والملابسات والغموض والاختلاق والبلبلة التى خلقت خلقا بعد تقديمنا لملتمس الرقابة تحتم على قبل كل شيء ان اضع الامور فى نصابها . فقد قامت الحكومة منذ ان وضع

ملتمس الرقابة وطيلة الاسبوع المنصرم بشن حملة واسعة النطاق بواسطة الصحافة الرسمية ، وبواسطة جهاز الاذاعة والتلفزيون الذى تتحكم فيه الحكومة بشن حملة ضد فريق الاتحاد الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية فى مجلس النواب بل قامت بدعاية حتى ضد مجلس النواب نفسه وقد استهدفت تلك الحملة الحكومية التى اتسمت بطابع العنف والغضب الشديد ، ان تحقق هدفين اساسيين فى نظر الذين شنوها :

تهجم الحكومة وانتهاكها لكرامة المجلس كاف لتقديم ملتمس رقابة

اولا ماذا ارادت الحكومة ؟ وماذا اراد اولئك الذين شنوا علينا هذه الحملة؟ اولا، ارادوا خلق جو من الغموض والالتباس حول ملتمس الرقابة سواء فى ذهن الراى العام فى الخارج والداخل او فى ذهن اعضاء مجلس النواب انفسهم .

ثانيا : ارادوا حمل اعضاء المجلس على فهم المشكل فى الاطار الذى تريده الحكومة . فى هذا الاطار وحده وتوجيهه بالتالى بطريق التهديد والتخويف والمقارنات المطبوعة بطابع النوايا السيئة الى وجهة نظر الحكومة حتى قبل مناقشة الملتمس ، وقبل التفهم الكامل الصحيح للاسس التى لا لبس فيها ولا غموض وموقف الحكومة هذا بمجموعه سواء بالنظر الى غايته او بالنظر الى الاساليب المستعملة للوصول اليها ، اساليب من السب والاهانة، والمس بكرامة النواب ، يشكل تعديا صريحا وتهجما مباشرا على مجلس النواب ، ويشكل كذلك تدخلا سافرا فى شؤونه وانتهاكا لكرامة اعضائه وحريتهم فى التوجيه وفى التقرير

وليس من شك فى ان موقفا كهذا يكفى وحده ، ليكون سببا ومبررا لتقديم ملتمس رقابة ضد الحكومة الحالية لو لم يكن الملتمس الذى تقدمنا به موضوعا الان امام المجلس واهم من ذلك فان موقف الحكومة هذا ، هو تعضيد لموقفنا حين تقدمنا بملتمس الرقابة ، وهو التفسير العملى من جانب الحكومة للنقطة الثانية التى يرتكز عليها ملتمسنا والتى تتلخص فى اعتداء الحكومة ، على مجلس النواب وسلطاته وتجاوزها لحدودها الحقيقية ان موقف الحكومة قد برهن لنا على اننا كنا صائبين لما تقدمنا بملتمس الرقابة أن الحكومة حينما كانت تدافع عن نفسها كما يترآى لها وبالاسلوب الذى يتلاءم مع فهمها للديموقراطية وحقيقة الديموقراطية انما كانت تؤكد سلامة موقفنا وتوضح عمليا الى اى حد كنا على حق حين قدمنا ملتمس الرقابة ضدها ، وبهذا ، وبهذه المواقف ، يظهر جليا للملاحظين السياسيين وللشعب المغربى كله من هو الجانى فى هذه البلاد على الديمقراطية وعلى ما سمى بالتجربة الاولى للديموقراطية ، هل الجانى هو النائب الذى يمارس حقه المشروع الذى يخوله اياه الدستور ؟ ام الجانى هو الذى يعمل على تزييف الديموقراطية وعلى اقبارها بجميع الوسائل ؟

ملتمس الرقابة : فرصة لالقاء اضواء كاشفة على اعمال الحكومة وتنبيه كل من يهمه الامر

حضرات الاعضاء

من المعروف ان من المهام والواجبات الاساسية الملقاة على عاتق البرلمان مهمة وواجب مراقبة

الحكومة ، وهذه المراقبة تتوضح فى شكلها العملى حين تطرح مسالة الثقة من طرف الحكومة او عندما يقدم ملتمس باللوم اى ملتمس الرقابة وهو كذلك حين يطرح امام مجلس النواب فان طرحه يضفى على المشكل الذى قدم بسببه الاهمية الحقيقية التى يكتسيها ويضفى عليه الهالة التى تتناسب مع ابعاده ومع نتائجه ، فملتمس الرقابة يثير انتباه الجميع الى خطورة المشكل الذى هو موضوع تحت المناقشة فهذه كذلك من مهام ملتمس الرقابة . وبذلك يتاتى لكل جهة من الجهات المعنية ، الحكومة ، والمجلس النيابى ، والفئات الحزبية والنواب كافراد يتكون منهم المجلس ، يتاتى لهم ان يواجهوا مسؤوليتهم كاملة ، وان تواجه الحكومة كذلك مسؤوليتها كاملة ، وان تتحملها فى اطار من الوضوح التام امام الشعب ، خصوصا عندما يكون الفرق شاسعا والخلاف حادا بين اهداف الحكومة ، والاهداف التى يتبناها الشعب الممثل فى نوابه ، وهكذا فملتمس الرقابة ضد الحكومة هو وسيلة لمراقبتها ومحاسبتها وتقديمه يعتبر لوما لها وطلبا لسحب الثقة منها وكذلك ، وهذا لا يقل اهمية عن النقط السابقة ، يعتبر تنبيها واشعارا علنيا لكل من يهمه الامر الى خطورة المشكل الموضوع والى خطورة الحالة ، التى استوجبت طرح الملتمس من حيث ان مناقشته تتيح الفرصة لالقاء الاضواء الكشافة النافذة على ذلك المشكل وعلى اسبابه وعواقبه .

أمثلة

يعتقد بعض الناس ان ملتمس الرقابة لا يتقدم به فريق من النواب الا اذا كان هذا الفريق يعرف سلفا

عدد الاصوات التى ستكون بجانبه . لو كان الامر هكذا لما تقدم احد بملتمس رقابة . فاذا كان الدستور نفسه لم يربط تقديم ملتمس رقابة الا بشرط واحد، هو ان يكون موقعا من طرف عشر اعضاء المجلس يعنى ١٤ عضوا فقط فهو يعلم ان عشر اعضاء البرلمان ليس بوسعهم ابدا ان يسقطوا الحكومة ، وحدهم ، ولكن بوسعهم وبالتاكيد ، ان يراقبوا الحكومة ، وان يدقوا جرس الخطر ، وان يقنعوا غيرهم من الاعضاء وهذا يؤكد صدق موقفهم من اجل مصلحة البلاد ومصلحة الشعب . واذا اردنا ان نقدم مثالا عمليا لتوضيح هذا فليس احسن من ان نذكر ان فريق المعارضة فى انجلترا مثلا رغم انه يشكل اقلية فى البرلمان فانه يتقدم كذلك بملتمسات رقابة، ضد الحكومة ، والغاية من تقديم الملتمس هو اشعار الحكومة ، واشعار الرأى العام بخطورة سياستها تجاه مشكلة ما ، وبالهاوية التى تنزلق اليها البلاد نتيجة تلك السياسة . وكثيرا ما يؤدى ملتمس الرقابة الى اسقاط الحكومة والى اقالتها ولو كان حزب المعارضة لا يتمتع بالعدد الكافى من الاعضاء . ونفس الشىء حدث فى فرنسا فى الوقت الحاضر ، فى الجمهورية الخامسة تقدم اعضاء البرلمان باكثر من خمس ملتمسات للرقابة وادى واحد منها الى اسقاط حكومة الوزير الاول الحالى بومبيدو ، وان كان حزبه فى البرلمان يتمتع بالاغلبية.

رد فعل الحكومة

حضرات النواب ،

انه بالرغم مما حاولت ان تخلقه الحكومة من بلبلة وغموض فان ملتمس الرقابة الذى نتقدم به امام مجلس

النواب يحتفظ باهميته ، وليس كما تدعيه اجهزة الحكومة من انه انقلاب ، وانما هو مسطرة دستورية عادية لمراقبة الحكومة ولمحاسبتها ولتوجيه اللوم اليها نظرا للسياسة التى تتبعها ، وهى مسطرة تنتهى بتصويت علنى يمكن ان يؤدى الى اسقاط الحكومة اذا توفرت الاغلبية المطلوبة ، ان هذا الملتمس الذى هو اول ملتمس رقابة يقدم امام مجلس النواب اتاح من جهة اخرى الفرصة للجميع لمعرفة رد فعل من ينصبون انفسهم مدافعين عن الدستور وعن الديموقراطية . ان ابسط ما يتجلى عن رد الفعل المشار اليه هو ذلك الاندهاش الغريب الذى قوبل به ملتمس الرقابة، ومن جهة ثانية ما اعرب عنه المندهشون من انعدام الاستعداد لديهم لتحمل حتى ما يترتب عن مقتضيات ما خلقوه بانفسهم . لقد كان جديرا بهم ان لا ينسوا انه لا بد ان ياتى اليوم الذى ترى فيه اية مجموعة من النواب ان الواجب يفرض عليها تقديم ملتمس رقابة حسب ما يقضى به الدستور ، وقد كان جديرا بهم ان لا ينسوا ايضا ان حق المجلس فى طرح ملتمس الرقابة ليس الا وجها آخر لحق الحكومة فى طرح الثقة . فتقديمنا اذن لملتمس الرقابة لم يكن الا استعمالا لحق من الحقوق التى يضمنها الدستور لمجلس النواب . وقد كان من حق الوزير الاول ومن حق الحكومة قبل تلك الردود المتسمة بطابع التشويه ان تنتظر حتى يناقش الملتمس من طرف مجلس النواب . وان نقدم عنه التفسير الحقيقى والوحيد لما يرتكز عليه ملتمس الرقابة من اسباب . حينما اقدمت الحكومة ، على حملتها المسعورة قبل مناقشة الملتمس ، انما كانت تؤكد للجميع ، وللرأى العام ، وكانت تؤكد للملاحظين السياسيين رغبتها هى فى ركل الدستور ، ورغبتها فى نفسه وسعيها فى الاختيار لفهم بنوده ومقتضياته واستعمالها

تلك البنود كما نريد . وعلى كل فموقف الحكومة لن يردنا عن الطريق التي اخترناها بل انه يزيدنا اقتناعا بسلامة موقفنا ، وعلى هذا الاساس سنوالي القيام بمهمتنا بكل عزم وبكل اصرار .

بقيت مسألة اخرى : لماذا تقدمنا بهذا الملتمس في هذه الظروف ولم يسبق ان تقدمنا به في مناسبة اخرى ؟

الفرص الاربع

ويمكنني هنا ان اجيب الذين وضعوا السؤال :
لما اخترنا هذا الوقت بالذات لوضع ملتمس الرقابة ؟

لقد قيل انه لو كنا منطقيين مع انفسنا لما تركنا اربع فرص لتقديم ملتمس الرقابة تمر دون ان نقدمه .

وهذا ما قاله كذلك، بعد الاذاعة ، الوزير الاول .

— الفرصة الاولى : لقد قالوا بانه كان من الممكن ان نقدم بملتمس الرقابة ، لما تقدم الوزير الاول بالتصريح الحكومي ، وهنا اريد ان اذكر حضرات النواب الافاضل بان الوزير الاول كان قد رفض التقدم بتصريح حكومي بدعوى ان مجلس النواب كان لا يتوفر على لائحة داخلية قانونية وفي النهاية بعد الاخذ والرد تقدم الوزير الاول وادلى بتصريحه رغم ان اللائحة الداخلية كانت لم ترجع بعد من الغرفة الدستورية . ولعلكم كلكم تذكرون الملاحظات التي ادلى بها بعض النواب على التصريح الحكومي ففي الحقيقة لم يكن التصريح الحكومي تصريحا مناسبا لمسؤول عن حكومة، كان تصريحا لا يتضمن برنامجا حكوميا، ولكن التصريح الذي سمعناه ما كان الا مجرد وعود ، ونحن اناس منطقيون نحكم على الحكومات باعمالها لا بمجرد

التصريح بنواياها. وهذا هو الداعي الذي جعلنا لا نقدم في ذلك الوقت ملتمس رقابة ضد الحكومة .

— الفرصة الثانية : وقالوا ايضا ، لماذا لم نتقدم بملتمس رقابة بمناسبة دراسة الميزانية ؟ وكلكم تذكرون كيف كانت تقدم الميزانية الى المجلس . كانت الميزانية تأتي الى المجلس قطعة قطعة ، وكل واحد كان ينتقد منها ما شاء ، واكثر من هذا لم تأتينا الميزانية تامة ، وانا اتحدى هنا اي نائب يقول لي، هل كان في امكانه ان يطلع على ميزانية مهمة وهي ميزانية مكتب الفوسفاط . بل اكثر من هذا حتى كاتب الدولة في المالية ، وانا اعلم هذا علم اليقين ، لم تكن بيده تلك الميزانية ، ميزانية مكتب الفوسفاط لما اعدت مصالحه الميزانية العامة وهذه الميزانية من جهة اخرى كما قلت لكم كانت ميزانية مجزأة ، ولا تمكن تشمل جميع وجوه الميزانيات ، وكانت من جهة اخرى لا تحتوي الا على ميزانية التسيير بحيث يقدم لنا لا برنامج ولا تصميم ولا ميزانية تجهيز ، ونحن لا يمكن ان نحكم على حكومة ما لم تتقدم لنا بتصميم ولا ببرنامج ، ولا بميزانية التجهيز .

— الفرصة الثالثة : انهم قالوا كذلك انه كان علينا ان نتقدم بملتمس الرقابة لما وقع خلاف حاد بين المجلس وبين الحكومي في تأويل الفصل ٥٩ من الدستور . لقد كان النقاش حادا حقا ، ولكن بعد توقيف الجلسات ثلاثة ايام ، فكر كل واحد من جهته ، المجلس فكر وكان كله متفقا في ذلك الوقت، والحكومة كذلك فكرت ، ولما اجتمعنا في ندوة الرؤساء قال ممثل الحكومة للمجلس : لكم الحق ، الاسبقية في هذه الظروف هي لا لمشاريع الحكومة ، ولكن الاسبقية لمشاريع المجلس : فكان اول مشروع في جدول الاعمال هو توحيد المحاكم ، وقد جئنا الى هنا ودرسنا توحيد المحاكم

ولم ندرس مشاريع الحكومة ، فانا لا ارى كيف كان ممكنا ان نقدم ملتمس رقابة فى خلاف لم يبق موجودا .

— الفرصة الرابعة : وقالوا من جهة اخرى لقد كان من حق الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ان يتقدم بملتمس الرقابة منذ اسبوعين لما اثار نقطة اخرى كانت موضع خلاف بينه وبين الحكومة ، وهى اليوم المخصص لدراسة الاسئلة من طرف النواب ، وانا نفسى الذى اثرت المشكل وانا الذى وضعت السؤال على مكتب المجلس لا على الحكومة وطلبت من مكتب المجلس ان يدافع عن حقوق النواب التى يخولها اياهم الدستور والذى يخصص يوما من كل اسبوع لمناقشة الاستجوابات . وفعلا اعترف الكل بالحق وخصص يوم الخميس لمناقشة الاستجوابات فانا لا ارى هنا أيضا اى داع ، ولا كيف كان ممكنا ان نأتى هنا وان نضع ملتمس رقابة ضد الحكومة فى مشكل حل فى حينه .

الحكومة نفسها هى التى اختارت الوقت

اذن :

لماذا اخترنا هذا الوقت لملتمس الرقابة ، لماذا اخترنا هذا الوقت لنثير هذا المشكل ولننبه حضرات النواب والراى العام للمشاكل المعروضة على المجلس وعلى البلاد ؟

اننا اذا اخترنا هذا الوقت، ففى الواقع ليس الاتحاد هو الذى اختار الوقت ، فالذى اختار الوقت هى الحكومة نفسها ، لاننا كنا دائما ننتظر مشاريع الحكومة الاقتصادية ، وكنا دائما ننتظر برنامجها . وبرنامجها لم يأتينا الا فى هذا الوقت . فهذه اول مرة تتقدم فيها الحكومة

امام المجلس بمشاريع اقتصادية وبمشاريع مالية . ومن خلال تلك المشاريع تبين لنا ما هى السياسة المالية والاقتصادية التى تريد الحكومة ان تنهجها . اننا كنا ننتظر ان نحكم على الحكومة من خلال اعمالها لا من خلال وعودها وهذه او لمرة تقدمت لنا الحكومة ببرنامج .

الاسئلة الثلاثة

ان المسالة اليوم تكتسى صبغة جدية . فالى اين تقود المغرب السياسة المالية والاقتصادية؟

هذا سؤال .

وما هى الوضعية الحالية لاقتصاد المغرب ؟

هذا سؤال ثانى .

وما هى الحلول المتخذة او التى تنوى الحكومة اتخاذها ؟

هذا سؤال ثالث .

كل هذا سيتناوله بالشرح اخواننا الذين طلبوا الكلام وسيتحدثون معكم بصراحة . واعتقد ان الصراحة توجد كذلك فى صفوف النواب اكثر مما توجد فى صفوف اخرى غيرها .

حضرات النواب ،

ان الاخوان الذين سيتناولون الكلمة سيحدثونكم على كثير من الحقائق التى لا يعرفها الكثير منكم لان من يهمهم الامر يخفونها ، انهم سيجعلونكم تلمسون باليد مبلغ التدهور العام الذى وصلت اليه الحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد .

انهم سيوضحون لكم كيف ان السياسة المتبعة من طرف الحكومة ، انما هى سياسة لا تبنى على بعد نظر وقد كان فى

الواقع على الوزير الاول ان ينتظر حتى يسمع ملاحظات النواب ثم يجيب عنها حتى يكون جوابه موضوعيا .

أن الاخوان سيبينون لكم كيف ان المغرب بهذه السياسة يسير فى الحقيقة لا فى طريق النمو ، ولكن فى طريق التخلف وفى طريق التقهقر ، وفى طريق الانحطاط . زيادة الى كل هذا تضاف تعديلات السلطة التنفيذية على حقوق السلطة التشريعية، وانا آسف لكون معالى الوزير الاول رد عليها ، والواقع اننا لم نتكلم عنها بعد والمقرر الذى سيتحدث عنها لا زال جالسا فى مكانه . وسيبين لكم بكل وضوح فيماذا يتجلى تعدى الحكومة على حقوق السلطة التشريعية .

وسيبينون لكم ايضا كيف ان السلطة التنفيذية تتصرف كذلك فى ميادين حيوية وميادين خطيرة من غير ان تأخذ راى النواب ولكنها فى نفس الوقت تجعل النواب يشاركونها فى المسؤولية بوضعهم امام الامر الواقع، وسيتحدث احد الاخوان بتفصيل عن مثل من ذلك وهو الزيادة فى السكر .

حذار ، حذار

حضرات النواب ، ان الحالة المزرية التى تتخبط فيها بلادنا هى التى املت علينا موقفنا .

اننا عندما قدمنا ملتمس الرقابة ، اردنا قبل كل شىء ان ندق ناقوس الخطر ، وان نقول للجميع ، حذار حذار . فامام المغرب خطر عظيم يهدده . ان الحالة تتدهور يوما بعد يوم ، والوزير الاول اعرف بذلك .

واذا كان البعض يرى انه من مصلحة المعارضة ان تترك الوضعية تتدهور يوما عن يوم فان المصلحة العليا للبلاد هى قبل مصلحة اى جماعة واى حزب واى فريق. فلذلك

نحن فريق الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية قد فضلنا ان ندق ناقوس الخطر حيث انه اذا انتظرنا فسيكون الاوان قد فات ، وسيكون المغرب قد انزلق فى هاوية لا يستطيع احد ولا جماعة ان تنقذه منها .

اننا بتقديم ملتمسنا ، ملتمس الرقابة ضد الحكومة ، قمنا بتحمل مسؤوليتنا كاملة كممثلين للشعب ، ونريد ان يتحمل كل واحد مسؤوليته امام المستقبل ، قبل ان يصبح هذا المستقبل مظلما .

فعلى النواب ، وعلى الفرق النيابية ، وعلى الاحزاب السياسية ان تقدر مسؤوليتها

الشعب بين شعاع الامل وظلام اليأس

حضرات النواب ،

ان الشعب الذى يئن بالدرجة الاولى تحت وطأة هذه الحالة ، المزرية ، يتتبع بكل اهتمام مناقشتكم اليوم ، ولا بد ان تكون هذه المناقشة فليس هناك اليوم مجال للمغالطات ، ولا مجال للالتباس ، والمصلحة الوطنية تقضى ان تمر المناقشة بكل وضوح .

ان الشعب ايها السادة لاينتظر منكم ان تضعوا حدا بمعجزة لهذه الحالة ، ولكن بموقفنا سيظهر للشعب هل سنعطيه من جديد ذلك الامل فى المستقبل .

ان موقفنا امام هذا المشكل مشكل الحالة الاقتصادية ، المشكل الذى طرحناه عليكم والحلول التى سيتخذها نواب الشعب ستبين للشعب هل سيطمح فى ان يرى شعاعا من الامل والا فان الشىء الذى يخشى ، اذا لم يتحمل كل واحد منا مسؤوليته ، هو ان يقع الشعب فى حالة اليأس.

في عرض
الاخ المعطي
بوعبيد نائب
الدار البيضاء

أرقام ناطقة تشهد بانتهاج سياسة سليمة في الميادين الاقتصادية والمالية حتى سنة 60

سيدى الرئيس - حضرات النواب - معالى الوزراء

ان تدخلى اليوم فى المناقشة الخاصة بملتمس الرقابة ، الغاية منه ، هى الرد على كلمة فاه بها السيد الوزير الاول فى مناسبة من المناسبات التى تكلم فيها على الحالة بالبلاد .

وبعد تدخله البارحة ، بالاسلوب الذى تعرفونه ، وبعد ان استمعتم اليه ، كما استمع اليه الراى العام ، وبما يتبادر ، ويخطر ببال النواب المحترمين، فانى سارد عليه مرتين . المرة الاولى بالنسبة لموضوع تدخلى . والمرة الثانية على الكلمات التى فاه بها البارحة ، حيث انه لم يجب حتى على النقط الاساسية الموجودة بالملتمس ، واقتصر على القذف والسب والشتم فما هو جوابى ؟ جوابى الوحيد ، هو ان السب سلاح العاجز .

والعجز الذى ظهر به الوزير الاول البارحة لا يمائله الا عجزه عن تسيير شؤون البلاد .

هذا ما يمكن قوله عن كلمة السيد الوزير الاول .

اما موضوع تدخلى اليوم فساعتمد فيه على الارقام والمستندات الرسمية .

ان زميلى السيد الحبابى قد اظهر ان الحالة الاقتصادية والمالية ببلادنا والمظاهر التى تتميز بهما هى :

اولا : جمود فى الانتاج الوطنى

ثانيا : جمود فى الاستثمارات ناتج عن السبب الاول

ثالثا : يصحب هذين المظهرين تدهور فى الميدان المالى فى الداخل اى تدهور فى الميزانية . وتدهور فى الخارج أى تدهور فى رصيدنا من العملة الاجنبية

ولقد حلل زميلى اسباب هذا التدهور فوجد انه يكمن فى ابتعاد المسؤولين منذ سنة ١٩٦٠ عن مقررات التصميم الخماسى الاساسية، هذه المقررات هى كما تعرفون :

- اصلاح زراعى
- تصنيع البلاد
- تكوين سريع للاطارات
- اصلاح الجهاز الادارى

واختيار المسؤولين هذا هو الذى ادى الى تغيير الحالة الاقتصادية والمالية على ما كانت عليه فى سنة ٦٠

الحالة فى سنة ١٩٦٠

أ — بصفة مجملة ، فان الجميع على علم بالتدهور الذى كان يشمل الاقتصاد المغربى سنوات ما قبل الاستقلال

وقد بدا هذا التدهور مع بداية ١٩٥٣ ، واستمر الى ما بعد الاستقلال .

وبعد الاستقلال ، وجد المسؤولون الجدد انفسهم امام وضعية متدهورة وعملوا من جهة على بذل المجهود ليتوقف هذا التدهور ، ثم من جهة اخرى على توجيه اقتصاد البلاد نحو النهوض ونحو النمو . لذلك ، فان المسؤولين على اقتصاد ومالية البلاد فى الحكومات السابقة من فجر الاستقلال الى ١٩٦٠ :

— ورثوا تدهورا اقتصاديا ، ولكنهم اوقفوه .

— وجهوا الاقتصاد نحو النهوض والنمو .

ورب متسائل عن الارث الذى وجده المسؤولون غداة الاستقلال فى الميدان الاقتصادى وعن تفاصيل هذا التدهور فلذلك سنترك الارقام تتحدث عن نفسها ، وسنظهر الميادين الاربع لهذا التدهور وهى :

١ — تدهور فى الميزانية العامة

٢ — جمود فى الانتاج الداخلى

٣ — جمود فى الاستثمارات

٤ — عجز خارجى وعدم توفرنا على عملة فى الخارج بسبب خروج رؤوس الاموال .

والمدة التى تتميز بها هذه المظاهر ، تبدأ من سنة ١٩٥٣ الى نهاية ١٩٥٥ ، ويمتد اثرها حتى سنة ١٩٥٧ ، وسنفصل فيما يلى كل جانب من الجوانب الاثنة الذكر على حدة :

١ — الجانب الاول : الميزانية العامة

فى هذا المجال ، كانت التكاليف تزداد بصفة اسرع من المداخيل ، وها هى الارقام الرسمية (بملايير الفرنكات) :

السنوات :	مصاريف :	مداخيل :	الفروق :
1953	55,8	65,6	10
1954	66,3	73	6,7
1955	82,5	77,6	4,9

ولهذا التدهور الذى لمسناه بالارقام الانفة الذكر اسباب من اهمها القدر الكبير للنفقات التى خصصها المستعمر لقمع الحركة الوطنية .

ومثالا على ذلك ، فقد ارتفعت هذه النفقات من ٢ر٨ مليار فى سنة ١٩٤٩ الى ١١ر٩ مليار فى سنة ١٩٥٥ .

٢ ـ الجانب الثانى : جمود فى الانتاج الداخلى

ونعتمد لشرح هذا الجانب على الارقام كذلك ، فنجد ان اكبر رقم فى الانتاج هو فى سنة ١٩٥٤ ، حيث وصل الى ٧٥٧ مليار من الفرنكات ، ثم وقع انخفاضه كما يلى :

1958	1957	1956	1955	1954
739	658	714	728	757

ونفس الانخفاض نجده بالنسبة لمعدل الانتاج بالنسبة لكل فرد اى ما ينوب كل مواطن من الانتاج ، وتفصيله كما يلى :

1958	1957	1956	1955	1954
67	61	67	69	74

٣ ـ الجانب الثالث : جمود فى الاستثمارات

ان الخط البيانى التالى للاستثمارات يعطينا صورة حقيقية عن الحالة فى البلاد . وهذه الصورة تظهر لنا مدى

الجمود الذى اصطبغ به هذا الميدان . فاذا اخذنا الرقم الاستدلالى ١٠٠ فى سنة ٥٢ كمقياس للسنوات التالية ، فاننا نجد :

1958	1957	1956	1955	1954	1953	1952
55	48	62	74	85	93	100

فجمود الاستثمارات ، بل وانخفاضها هى الظاهرة التى يمكن استخراجها من هذه الارقام .

فاذا اخذنا سنة ١٩٥٧ ، نجد ان ما توظف من رؤوس الاموال هو فقط نصف ما توظف فى سنة ١٩٥٢ ، لماذا ؟

٤ ـ الجانب الرابع : عجز فى احتياطنا من العملة الخارجية

لقد فر من رؤوس الاموال الى الخارج فيما بين سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٥٩ : ٢٢٥ مليار من الفرنكات .

يمكن اذن ان نصل فى هذا التحليل الى النتيجة التالية وهى :

ان هذا التدهور شمل جوانب اربع :

— الميزانية
— الانتاج
— الاستثمار
— انخفاض رصيدنا من العملة الاجنبية

وبصفة مجملة ، يمكننا ان نقول ان اقتصادنا

كان فى تدهور متستمر منذ سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٩ ، وأن معطيات الاستقلال قد زادت من حدة هذا التدهور .

ولكن ماذا كان موقف المسؤولين آنذاك فى هذه الحالة ؟ انه العمل الجدى الذى انجز وانقذ بلادنا من هذه الحالة ، ولا اقول هنا بان هذا العمل الجدى قد اوقف ذلك التدهور منذ فجر الاستقلال ، بل ان هذا التدهور ورثه عهد الاستقلال، وشعر المسؤولون باثره ،الذى استمر حتى سنة ١٩٥٨ ، وكمثال على ذلك فان ارقام الانتاج كانت ٦٥٨ مليار فى عام١٩٥٧ بدلا من ٧٥٧ مليار فى سنة ١٩٥٤ ، فنسبة الاستثمارات بالمقارنة مع ١٩٥٢ كانت ٤٨ فى المائة فى سنة ١٩٥٧ .

ولكن المسؤولين آنذاك واجهوا هذه الحالة المتدهورة بشجاعة ، ولم يزدهم ذلك الا اصرارا على ايقاف ذلك التدهور . وقد اوقفوه بالفعل وتخطوا ذلك الى مرحلة توجيه اقتصادنا نحو النمو والنهوض

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، فان المسؤولين منذ الاستقلال الى نهاية ١٩٦٠ ، قد انكبوا على دراسة الاوضاع ، الشىء الذى جعلهم بعد ذلك ان يتبعوا سياسة مكنتهم من توقيف التدهور الموروث عن الاستقلال ثم ان يوجهوا الاقتصاد نحو النمو والنهوض.

وسأتكلم هنا عن تلك السياسة الاقتصادية والوسائل التى استعملت لتطبيقها وعن النتائج التى حصل عليها.

١ ــ فيما يتعلق بالميزانية

كان امام المسؤولين اختياران : اما سلوك سياسة تقشفية ، واما سلوك سياسة التبذير.

وقد اختاروا سياسة التقشف، واختاروها فى وضع صعب فى وضع كان الكل يطالب بالتعليم ، والكل يطالب بالعلاج من جهة ومن جهة اخرى كان علينا أن ننشىء منشآت جديدة لدعم استقلالنا. ومن هذه المنشآت : الجيش والدرك والتمثيل الخارجى . وقد انشأنا بالفعل هذه المنشآت وانشأنا كذلك وظائف جديدة فى الميدان الاجتماعى كالصحة والتعليم . وكان ذلك كله بسلوك سياسة التقشف.

غير ان سياسة التقشف هذه فرضت على المسؤولين ان يختاروا بين التوظيفات فى القطاع الاجتماعى او ميدان الامن . فاختارت الميدان الاجتماعى ، الامر الذى يظهر فى اللائحة البيانية التالية ، اذ نرى فيه عدد الوظائف فى مجال الصحة والتعليم وفى ميدان الامن :

	1960	1959	1958	1957	1956
الصحة والتعليم	5750	3084	1332	1944	1524
الامن	396	308	1687	0	2204

فسياسة ايقاف التدهور حتمت انشاء وظائف جديدة ولكن هذه السياسة اعطت الاسبقية للميدان الاجتماعى .

ما معنى التقشف فى نظرنا ؟

ان التقشف يعنى المراقبة الصارمة للمصاريف . بحيث لا يسمح الا بالضرورية منها . فالاعتمادات التى تظهر فى ابواب الميزانية ليس من المحتم صرفها . وذلك عن طريق مراقبة المصاريف .

فسياسة التقشف اذن راقبت بكل دقة المصاريف والغت منها ما ليس بالضرورى فكان هذا السلوك يوفر وفرا

بالنسبة للميزانيات المقبلة . وبذلك فاقت المصاريف الملفاة بكثير الارقام التى تكهن بهـــا فمثلا :

سنوات :	منتظر : بملايين الدرهم	الحقيقة :	ربح
1956	30	140	110
1957	30	161	131
1958	40	143	103
1959	40	105	65
1960	70	88	18

والنتيجة ان التكاليـــف الجديدة كانت تؤدى الـــى عجز فى الميزانيات المتواليـة ولكن لم يكن هناك اى عجز ، بل اكثر من هذا فقد خصصت مداخيل الفوسفاط منذ ١٩٥٨ لميزانية التجهيز ، وذلك بالرغم من ان فرنسا قد اوقفـــت مساعدتها لنا . كما ان ميزانية سنتى ٥٦ ــ ٥٧ لم يظهر فيهما اى عجز .

ما لم يقله السيد الوزير الاول

ان السيد الوزير الاول ، اكتفى بالقول ، بان الحالـة الاقتصادية والمالية الان ناتجة عن عجز الميزانيات سنـــة بعد اخرى ولكن من جهـــة اخرى قال السيد وزير الاقتصاد الوطنى اثناء مناقشة الميزانية ما يخالف ذلك . لقد قال: « ان تحويل مداخيل الفوسفاط الى ميزانية التجهيز ضرورى لان

تجهيز البلاد لا ينبغى ان يكون متعلقا بالاعانات الاجنبية .

وان هذا الاجراء خطـــوة فى تحرير البلاد اقتصاديا .

والنتائج هى ان ميزانية ١٩٥٦ خلفت وفرا يقدر بـــ : ٣ر٢٢٧ر٨٢٧ درهـــم

وميزانية ١٩٥٧ وفرا يقدر بـــ : ٤ر٥٠٨ر٨٢٠ درهم

هذه شهادة ضد وزيـــر الاقتصاد الوطنى فان ميزانيتى ٥٦ــ٥٧ لم تعان اى عجـــز بل العكس .

كما ان ميزانية ٥٨ لـــم تعان عجزا ملموسا ، حيـث كانت المصاريـــف ١١٢ر٩٦٠ مليار بينما كانت المداخيـــل ١١١ر٦٥٠ مليار . وكذلك فى ميزانيتى ٥٩ ــ ٦٠

اذن فيما يتعلق بالميزانيات اثبتت الارقام والشهادات عدم وجود عجز بل احيانا وجـــود وفر بالرغم من التكاليـــف الجديدة .

السياسة التجارية والنقدية

ان هذه السياسة يمكـن القول بانها انقذت قيمـــة عملتنا بالنسبة للعملة الاجنبية .

ويجب التذكير هنا :

١ ــ ان فرنسا قطعـــت مساعداتها منذ سنة ١٩٥٧

٢ ــ ان الجيش الفرنسى بدا يغادر البلاد فانخفضـــت مصاريفه .

٣ ــ ان رؤوس الامـــوال قد فرت من البلاد

هذه العوامل كلها قـــد وضعت الفرنك المغربـــى فى وضعية خطيرة يجب انقاذه منها . وهذا ما كان بالفعل .

واليكم الدليل :

بالقاء نظرة بسيطة على ميزاننا التجارى نجده فى تحسن سنة بعد سنة والارقام هى التى تنطق بهذه الحقيقة فبعد ان كنا مدينين للغير فى سنة ١٩٥٦ اصبحنا دائنين لهذا الغير فى نهاية ١٩٥٩ ، وها هى الارقام :

1956	1957	1958	1959
406	300	218	6

كل هذا بالرغم من وجود طبقة جديدة تستهلك المواد المستوردة من الخارج .

هذا فيما يرجع للحالة المالية وقيمة عملتنا .

هروب رؤوس الاموال

ومرجعنا فى هذه المسالة « دو باى بيس » ١٩٥٩ اذ نجده يقول : ان الحالة اخذت تتحسن منذ ١٩٥٦ بالرغم من ان هذه السنة كانت سنة فلاحية غير جيدة .

فى سنة ١٩٥٦ كانت الظاهرة الاقتصادية التالية :

ـ قلة الايداعات فى البنوك

ـ كبر الحجم المستعمل من الاوراق البنكية

وفى سنة ١٩٥٧ نجد العكس :

ـ كثرة الايداعات فى البنوك

ـ صغر الحجم المستعمل من الاوراق البنكية : من ٦٨ الى ٧٠ مليار بينما كان ما بين ٨٤ و ١١٣ مليار من الفرنكات ان هذا يشكل دليلا على ان الابناك كان لديها رصيد

مهم من الايداعات ، الشىء الذى يساعد على المعاملات التجارية والصناعية . هذا فيما يتعلق بالداخل اما فى الخارج فماذا كانت وضعية رصيدنا من العملة ؟

فى هذه النقطة سأحيلكم على الارقام :

ـ ٩ ملايير فرنك فى سنة ١٩٥٦

ـ ٤٩ مليار فى سنة ١٩٥٧

ـ ١٣٠ مليار فى سنة ١٩٦٠

فكم بقى من هذا الرصيد فى سنة ١٩٦٤ ؟ يقال رسميا ٢٥ مليار .

حالة الخزينة

١ ـ كانت هذه الحالة سيئة فى سنة ٥٦ ، لكنها بدات فى التحسن منذ سنة ١٩٥٧ ودليلنا على هذا ان تنفيذ ميزانية ١٩٥٧ لم يكلف الخزينة تكاليف جديدة .

٢ ـ ان العمليات المتعلقة بسندات التجهيز وسندات الخزينة اعطت مداخيل جديدة للخزينة .

٣ ـ ارتفعت جميع الايداعات بالخزينة سواء من الجماعات او المكاتب البريدية

ونتيجة لانعدام التكاليف ووجود الايداعات :

١ ـ زادت الخزينة فى تسبيقاتها ...

٢ ـ ادت الديون التى عليها لبنك المغرب ...

٣ ـ مكنت اجهزة عمومية للسلف من تسبيقات

مثل : صندوق السلف ، البنك الشعبى . مقدارها ما بين ٩ و ١٠ مليارات فرنك

وهذا التحسن فى وضعية الخزينة لم يتوقف فى سنة ١٩٥٧ بل بقى مستمرا نتيجة للمجهودات التى بذلتها الحكومات المتوالية الى سنة ١٩٦٠ . اذا :

اولا : ميزانيات لا عجز فيها، بفضل سياسة التقشف التى اتبعت

ثانيا : ميزان تيجارى فى تحسن مستمر ، وانخفاض فى الدين الى ان اصبح المغرب دائنا للغير .

ثالثا : ايداعات كثيرة فى البنوك مما سهل المعاملات التجارية والانتاج بمقدار ٥٠ فى المائة

رابعا : عملتنا تركزت مكانتها فى الخارج

خامسا : خزينتنا تتوفر على ايداعات كثيرة الشىء الذى مكنها من اداء ما عليها من ديون، واعطاها امكانية للاقدام على تسبيقات للمصالح العمومية مع عدم اللجوء الى بنك المغرب .

هكذا كانت الحالة

فعلى ما تدل هاته الحالة اذن ؟

اولا : ان التدهور الذى بدات بوادره تظهر فى سنتى ٥٢ و٥٣ قد توقف، وان طريق النمو والنهوض باقتصادنا قد انفتحت ، وان سنة ١٩٦٠ كانت هى سنة الانطلاق نحو هذا النمو وهذا النهوض .

انى لا اشك فى انكم ستطلون كلكم بعد اطلاعكم على الارقام التى سردتها الى ما توصلت اليه، وازيد فاستشهد بالبحوث الرسمية

شهـــــادات

شهادة اولى من البنك الوطنى للانماء الاقتصادى

يقول هذا البنك فى تقريره لسنة ١٩٦٠ :

ـ الاثمان فى استقرار ـ لا عجز فى الميزانيات ـ زيادة فى توظيف رؤوس الاموال ـ مصاريف خاصة للتكوين والتعليم ـ الحالة النقدية لاتضع اى مشكل ـ ميزان الاداءات لا يطرح كذلك اى مشكل « صفحة ٧ ».

ان هذا التقرير لم يشر الى اى عجز او تضخم لعجز، خلافا لما قاله السيد الوزير الاول من ان الحالة كانت فى تدهور مستمر حتى وصلت الى ما وصلت اليه اليوم سنة ١٩٦٤ .

شهادة ثانية من بنك المغرب

هناك شهادة رسمية اخرى فهاكم ما قاله البنك المذكور فى تقريره لسنة ١٩٦٠ والذى قدم بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٩ :

« مولاى ،

ان وضعية بنك المغرب ما هى الا مرآة لوضعية البلاد الاقتصادية والمالية التى هى من عدة وجوه وضعية مرضية .

زيادة فى رصيد البلاد من الذهب والعملة الاجنبية اثبت ان ميزان الاداءات فيه فائض ،

وهذه علامة على الاستقرار المالى فى الداخل ودليل على صحة عملتنا ومتانتها وعلامة كذلك على ان اختيار قيمة عملتنا فى سنة ١٩٥٩ كان اختيارا صائبا »

ويقول التقرير ايضا :

« ان عدم التجاء الابناك الى بنك المغرب هو علامة

على ان لديها ما يكفيها من الاموال المودعة والجاهزة لاستعمالها لصالح اقتصادنا »

ويقول التقرير كذلك :

« ان الائمان لم ترتفع الا بنسبة ضئيلة وهذا دليل على النمو الملموس فى النشاط الاقتصادى »

ويزيد التقرير :

« ان الدولة امكنها ان تسير شؤون الخزينة دون اللجوء الى قروض من بنك المغرب »

هذه الاشياء لا يمكن ان تقال اليوم بعد ارتفاع الاثمان « السكر » وفى وقت حالة الخزينة فيه مزرية .

كيفما كان الحال ، فان الذعر والعجز والتضخم لم يكن لهم من اثر آنذاك كما هى عليه الحالة اليوم .

شهادة ثالثة من مصلحة التصميم :

اتريدون شهادة ثالثة ؟

لقد جاء فى التقرير السنوى لمصلحة التصميم لسنة ١٩٦١ ما يلى :

لمحة عن سنة ٦٠ تبين نهوضا اقتصاديا حقيقيا من سنة ١٩٥٩ الى سنة ١٩٦٠

الدخل القومى ارتفع بنسبة ١١ فى المائة اى من ٧٠٠ الى ٧٨٠ مليار فرنك .

الانتاج الداخلى ارتفع الى ١١٠ (١٩٥٩). هذه بنسبة ٣ر٥ فى المائة اى من ٧١٩ الى ٧٤٤ مليار فرنك .

توظيف رؤوس الاموال ارتفع بنسبة ٢١ فى المائة اى من ٧٦ الى ٩٢ مليار فرنك

النشاط الصناعى كان جيدا اذ كان رقمه الاستدلالى هو ١٠٠ (١٩٥٨) فارتفع الى ١١٠ (١٩٥٩). وهذا

الارتفاع ناتج عن زيادة ١٦ فى المائة من الانتاج المعدنى ، و ٨ فى المائة فى بعض الصناعات، و٢ فى المائة فى استهلاك الطاقة .

ارتفاعات فى الاداءات البنكية لصالح انتاجنا واقتصادنا .

ارتفاع فى رصيدنا من العملة الصعبة .

وهكذا تلاحظون ان هاته المستندات الرسمية لم تتكلم عن عجز او تضخم العجز الذى تسبب فى حالة التدهور اليوم، تلك الحالة التى يعترف بها السيد الوزير الاول .

لغة المستندات

اذن ، فقد راينا ان المستندات الرسمية لم تتكلم عن العجز او عن التدهور بل بالعكس من ذلك اثبتت ما يلى:

- ارتفاع فى الدخل القومى الداخلى
- ارتفاع فى الانتاج
- الابناك متوفرة على اموال تنتظر استعمالها لصالح اقتصادنا
- رصيد مهم من العملة الاجنبية
- لا عجز فى ميزانياتنا
- لم تلجا الخزينة الى بنك المغرب
- نمو اقتصادى ملموس

فاذا كانت هذه هى الحالة الاقتصادية والمالية والنقدية لبلادنا فى سنة ١٩٦٠ فما هو الدافع الذى حدا بالوزير الاول الى التكلم عن تضخم العجز سنة بعد سنة منذ الاستقلال ؟

لقد كان عليه ان يراجع ارقام المصالح الحكومية ويدقق التاريخ الذى بدا فيه التدهور الاقتصادى والمالى .

فهل هذه اغلاط ارتكبت عن حسن نية ام هى سياسة للتملص من المسؤولية ؟ وكيفماكان الحال، فانها ليست مبادرة صريحة واقل ما يقال عنها انها عملية من الصراحة التى تاخذ اسسها من التلفيق والتزييف . ومرة اخرى كيفما كان الحال فان المسؤولين قد بذلوا جهودهم منذ ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦٠ من اجل ايقاف التدهور الذى بدا من سنة ١٩٥٣ وتوجيه اقتصادنا نحو النمو والنهوض بل نحو التحرر .

التحرر الاقتصادى الحقيقى

ان التحرر الاقتصادى لايمكن التكلم عنه الا اذا كانت لنا عملة متينة ودخل قومى متزايد ورصيد مهم من العملة الاجنبية وميزان تجارى سليم. وهذه هى الظواهر الاقتصادية التى سادت الفترة ما بين ١٩٥٦ و١٩٦٠ والتى استخرجناها بدراستنا للارقام والتذكير بالشهادات الرسمية.

الشهادة التى لا يستطيع الوزير الاول انكارها

اريد قبل ان اختم تدخلى ان اعرض شهادة اخرى تثبت اننا كنا بالفعل قد وصلنا الى مرحلة التحرر وتوفرت لدينا شروط هذا التحرر فى سنة ١٩٦٠ ، هذه الشهادة هى :

« ان هذه السنة ستكون فى الميدان الاقتصادى سنة التحرر الاقتصادى بالمغرب ».

« اننى لا اريد ان اثير مناقشة اكاديمية فان رؤوس الاموال والخبراء والفنيين والاقتصاديين امكنهم دراسة التدابير ، ولكل واحد منهم رايه »

« ولكن العنصر الايجابى الوحيد العنصر البناء الذى استنتجته ويستنتجه المغاربة ويستنتجه اصدقاء المغرب ، هو ان المغرب بعد اربع سنوات من استقلاله وبعد اربعين سنة من الكفاح ومن اجل التحرر فى عدة ميادين امكنه رغم الحرمان ان يقول مرة اخرى : نعم لما لفظ بكلمة ـ التحرر ـ »

ان هاته الشهادة اسمى من ان تؤول تاويلا خاطئا ولا مغرضا .

وهى لا تتفق مع ما جاء فى تصريح الوزير الاول لانها لا تتكلم عن عجز ولا تضخم مستمر انما تتكلم عن التحرر وبالتالى تثبت ان شروط التحرر متوفرة ، وما اظن ان السيد الوزير باستطاعته مناقشتها او الرد عليها .

انها مقتطفة من كلمة قالها رئيس حكومة سابق ، انها مقتطفة من كلمة فاه بها الملك الحسن الثانى .

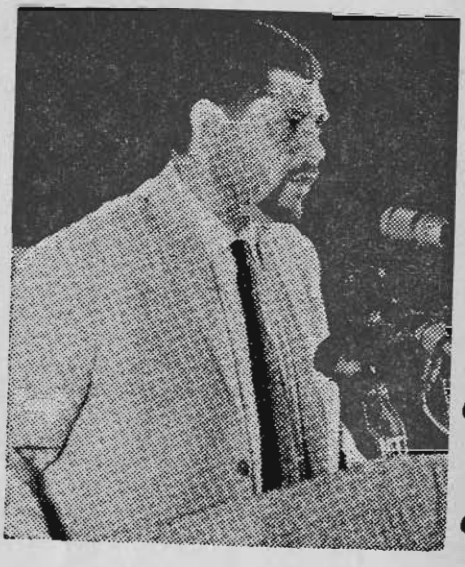

ندخل الاخ
عبد الحميد
القاسمي
نائب سيدي
يحيى الغرب

الطبقات الشعبية هي الضحية الوحيدة لارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة

ان الانخفاض الراهن الذى نلاحظه فى الحالـــــة الاقتصادية والمالية تترتب عليه النتيجتان التاليتان :

١ ــ ارتفاع متزايد وعا موبسرعة مدهشة فى الاثمان. وبالاضافة الى ذلك عدم الزيادة فى اجور الموظفين والعمال ، وعدم ارتفاع الدخل الوطنى بالنسبة لكـل فرد ممـــا يؤدى الى انخفاض عام فى مستوى المعيش للاغلبية الساحقة من السكـــان .

٢ ــ والنتيجة الثانية هى ان السياسة الحالية للحكومة تجعل المغرب من بين الدول القليلة التى تسير فى طريـــق التخلف المستمر .

ارتفاع الاثمان وانخفاض مستـــوى المعيش

ان ارتفاع الاثمان ليست له حساسية فى السوق فقط بل ان اثره ليظهر بصفة اكثر وضوحا على التسعـــــرات الرسمية للاثمان (مما يجعل الزيادة فى المواد الاستهلاكيـة غير متوازية مع الزيادة فى التسعيرات الاصلية لهذه المواد).

ورغم ان الزيادة المحسوسة فى هذه التسعيـــــرات الاصلية للاسعار وبالرغم من ذلك فان ارتفاع الاثامن يتفاحش سنة بعد سنة ومنذ اواخر ١٩٦٣ صار يتفاحش شهرا بعـد آخـــر .

سبب ارتفاع الاثمان

ان السعر العام للاثمان بالجملة على اساس (مائة) نقطة وذلك فى شهر شتمبر ١٩٥٩ قد ارتفع الى ١٣٤ فى شهر دجنبمر ١٩٦٣ اى بزيادة ٣٤ فى المائة من الاثمان فى سنة ١٩٦٣

ومما تجدر ملاحظته فى هذا المضمار هو ان اثمان الجملة ارتفعت اكثر من اثمان التقسيط الشىء الذى يجعل صغار التجار والتجار المتوسطين متضررين اكثر من غيرهم. والدليل على هذا هو ان الرقم الاساسى للاثمان الذى كان يساوى مائة نقطة فى شتمبر ١٩٥٩ ارتفع فيما يتعلق بالاسعار بالجملة الى ٢٤ فى المائة فى شهر شتمبر ١٩٦٣ .. وفيها ما يتعلق باثمان التقسيط الى ٢١٠٦ فى المائة سنة ١٩٦٣ . يلاحظ من هذا :

ان الوسطاء واصحاب التقسيط سيكونون مضطرين الى التقليل من الارباح لمواجهة ارتفاع الاثمان ، او انهم سيكونون مضطرين الى جعل المستهلك هو الذى يتحمل ذلك الارتفاع .

وفى جميع الحالات يلاحظ ان ارتفاع الاثمان يفوق بكثير الرقم الاساسى للاسعار .

وان مادة حيوية مثل السكر تضاعف سعرها فى ظرف اقل من سنة رغم ما لها من تاثير كبير على السوق والحياة اليومية للافراد فان هذه الزيادة لا تساهم الا بـ ٤١ر من الرقم الاساسى العام للاسعار .

واذا درسنا بدقة الرقم الاساسى للاسعار سنلاحظ فيه ارتفاعا ملموسا اذ ان هذا الرقم اصبح فى ماى ١٩٦٤ يساوى ١٢١٠٨ رغم انه يلاحظ عادة فى فصلى الربيع والصيف

انخفاض ملموس فى الرقم الاساسى للاسعار بسبب وجود الفواكه والخضر واللحم وغير ذلك .

من هذه الزيادة العامة فى الاثمان ينتج انخفاض فى مستوى العيش للاغلبية الساحقة من السكان ((اى التى توجد فى انخفاض لمستوى العيش))

انخفاض مستوى العيش للسكان المغاربة

أ) الفلاح المغربى

ان من يتالم من هذه الوضعية اى انخفاض المعيشة اكثر من غيره هو الفلاح المغربى ، الذى تتفاحش مصاريفه، من جهة ، نتيجة لارتفاع الاثمان . ومن جهة اخرى ، يزداد انخفاض مردوده الذى كان يوجد فى حالة هزال .

ان ارتفاع الاثمان بصفة عامة والسكر بصفة خاصة ادت الى انخفاض القوة الشرائية لسكان البادية وبالاخص الفلاح اذ لا يعزب عن الذهن ان سكان البادية يستهلكون هذه المادة اكثر من سكان المدن . اذ يستهلكون ٨٠ فى المائة من السكر المستهلك فى المغرب . ويتضح من البحوث الرسمية ومن بينها البحث الذى قام به المكتب المركزى للاحصاءات وذلك فيما يتعلق بالاستهلاك ونفقات العائلة المغربية .. والذى نشر فى شهر غشت ١٩٦١

ان العائلة القروية المكونة من خمسة اشخاص تستهلك والذى نشر فى شهر غشت ١٩٦١ :

بحيث ان ثمن السكر الذى ارتفع فى ظرف سنة من ١٠٦ الى ١٩١ للكيلو يمس بكيفية خاصة الفلاح المغربى وينقص من مردوده العائلى السنوى من خمسة عشر الف فرنك لكل عائلة .

اذ بذلك يكون قد اصبح الفلاح يتحمل ضريبة غير مباشرة يبلغ قدرها خمسة عشر الف فرنك ابتداء من غشت ١٩٦٣ هذا مع علمنا بأن مدخوله السنوى ضئيل .

وبحسب الدراسات الجدية التى انجزت فى هذا المضمار وخصوصا الدراسات المنجزة من طرف هيئة الامم المتحدة ١٩٥٨ تحت عنوان « اسس وتنمية بعض البلدان الافريقية » تنص على انه قد اصبح معروفا منذ عشر سنوات تقريبا ان ثمانية ملايين فلاح مغربى يتقاسمون مائة وخمسين مليار فرنك بما فيها من الاستهلاك الذاتى (او الداخلى) ، اذ ان المحصول الفردى للفلاح يساوى عشرين الف فرنك فى السنة اى اقل من الفين وخمسمائة فرنك فى الشهر لكل شخص .

واذا اعتبرنا مدخوله النقدى فقط الذى لا يساوى الا الف فرنك فى السنة لكل فرد بصفة عامة وذلك فى سنة ١٩٥٤ واذا قارنا هذا المبلغ بقيمته الحالية ..(يوجد من بين الفلاح المغربى من لا يحصل على هذا القدر الضئيل شهريا) .. واذا نظرنا الى المدخول النقدى الذى يمكن العائلة القروية من شراء موادها الاستهلاكية نجده يساوى ستين الف فرنك ، نرى أن الزيادتين الاخيرتين فى مادة السكر تمتص اكثرية هذا المدخول لان مادة السكر تتطلب صرف خمسة وثلاثين الف فرنك سنويا للعائلة !!

والفلاح المغربى اذا لم ينقص من استهلاك مادة السكر فانه يكون مضطرا الى النقص من استهلاك المواد الفلاحية الاخرى وخاصة مادة الخبز ((اى القمح)).

من هذا يظهر لنا ان نتيجة السياسة الحكومية فى هذا الميدان بالنسبة للفلاح لا تؤدى الى التقشف فحسب وانما ستؤدى به الى الجوع والانهيار .

٢) انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للعمال

اما بالنسبة لهذه الطبقة الكادحة من الشعب فان الحكومة ترفض تطبيق ظهير ٣١ اكتوبر ١٩٥٩ الذى ينص على رفع عام للاجور بالنسبة لارتفاع مستوى العيش . وهذا يعد منها خرقا صريحا لهذه النصوص . فمنذ ١٩٦٠ لم ترتفع الاجور بصفة رسمية الا بنسبة خمسة فى المائة بيد ان المستوى العام للمعيشة ارتفع بعشرين فى المائة ونتيجة لهذا هو ان القوة الشرائية للعمال انخفضت بخمسة عشر فى المائة رسميا ، واذا نظرنا الى الزيادة السنوية فى السكان ولا سيما فى الوسط العمالى ، فان هذا المبلغ يصل فى الحقيقة الى اكثر من عشرين فى المائة .

وكنا قد طلبنا من الحكومة اثناء دراسة مشروع الحكومة من الاقتطاع فى الاجور بـ ٢٠ فى المائة مما يعد توازنا فى مستوى معيشة العمال . اى ان القدر الذى كان يدفع الضريبة يجب ان يرتفع بـ ٢٠ فى المائة .

٣) الموظفون

ان الكل يعلم ان اجور الموظفين الصغار والمتوسطين لم تلحقها زيادة منذ ١٩٥٩ مما يجعل المرتبات التى يتقاضونها حاليا شيئا ضئيلا بالنسبة لمستوى العيش الشىء الذى يجعل القوة الشرائية لهذه الطبقة من الموظفين ضعيفة جدا مما يجعل العناصر الحية والكفأة تفر من الادارة وتؤدى بالبعض من اصحاب الايمان الضعيف الى استعمال الرشوة وغير ذلك من الوسائل اللا أخلاقية .

٤) التجـــــار

ان هذا الانخفاض العام للقوة الشرائيه له اثر على الاغلبية الساحقة من التجار الصغار ذات الراسمال الضئيل .

وكنا ننتظر من الحكومة ان تتنازل عن «اصلاح الضرائب» المتعلق بالتجار الذى اثار ضجة كبرى فى البلاد ، اذ بهـذا الاصلاح اصبح التاجر الذى كان يدفع خمسة الف فرنك مطالبا باداء اكثر من خمسة الف فرنك .

ولكننا ، مع الاسف ، نرى الحكومة فى برنامجها تريد تطبيق هذا الاصلاح الضرائبى على التجار .

ولم تعف الا الطبقة السابعة التى لم تكن تـــؤدى الا بعض الفرنكات (١٠٠ ــ ٢٠٠)

والتجار الذين لا يدفعون اكثر من الف فرنـــــك كضريبة للتجارة .

ومن جهة اخرى فان العمال الذين يقومون بهذا العمل تؤدى لهم الدولة من الاجور اكثر من القدر المعفى فيه التجار المشـــار اليه ماعـــلاه .

٥) الصناع التقليديون

ان البؤس المدقع الذى يتفاحش فى اوساط هذه الطبقة من المنتجين معروف من لدن جميع النواب المحترمين الشـــئ الذى يجعلنى غير محتاج الى عرض ما يتخبطون فيه . فكل فرد منا له فى عائلته احد هؤلاء الصناع يشاهد ويلاحظ مـــا يعانيـــه يوميا .

ويستخلص مما سبق ان ارتفاع الاثمان يؤدى الـــى انخفاض عام فى مستوى العيش للاغلبية الساحقة من سكان

هذه البلاد . وهذه تضحيات خارقة للعادة ، مما يجعلنـــى مضطرا الى هذا الاستفهام : هل هذه التضحية المفروضة على الشعب ستؤدى الى الانطلاق نحو النمو ؟ ونجيب بانها ، مع الاسف ، يا للاسف لن تؤدى الى هذه النتيجة .

المغرب فى طريق عدم النمـــــو

١ ن انخفاض مستوى المعيشة يكون مصحوبا بانخفاض عام فى الاقتصاد الوطنى .

ففى بعض الدول وبمناسبة خاصة او ظروف خاصة يتحمل سكان هذه البلاد تضحيات مؤقتة فيما يتعلق برفـــع مستوى عيشها ، آملين بان تضحياتهم ستقوى امكانيـــات الاقتصاد الوطنى بكيفية حاسمة وسريعة وهذا ما يلاحظ فى اوروبا الغربية ، اثناء الثورة الصناعية ، وفى البلدان ذات الانظمة الاشتراكية عند انطلاقها نحو التصنيع ــ ويوغوسلافيا ــ والمعجزة الالمانية الايطالية ــ واليابان منذ آخر الحـــرب العالمية الثانية ــ

وبصفة عامة يجب بان يكون الارتفاع فى النفقات لا يفوق الزيادة فى الانتاج القومى حتى يكون نمو مجموع الدخـــل القومى اكثر من ستة فى المائة سنويا .

١) ان ارتفاع الاثمان فى زيادة مستمرة ومتفاحشة والدليل على هذا هو الرقم الاساسى الرسمى للاثمان بالنسبة لاسعار الجملة الذى ارتفع رسميا بمقدار ٢٠ فى المائة منذ اكتوبر ١٩٦٠

اما ما يتعلق برفع الاستثمار فقد اصابه جمود منذ سنة ١٩٦٠ بحيث يلاحظ فى سنة ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ ان ٩٨٨ مليون درهما خصصت للاستثمار وخ عام ١٩٦٢ خصصت ٩٨٧ مليون

درهم اى ينقصان مليون درهم، وهذا القدر المخصص للاستثمار لم يكن كافيا لمواجهة تغطية نفقات الادوات والالات . ففى الوقت الذى كانت تستوجب هذه التغطية ٤٢ مليار، لم يخصص لها الا ٣٨ فى سنة ١٩٦١ و ٣٧ فى سنة ١٩٦٢ — وبهذه الطريقة يكون مبلغ الادخار القومى من الضعف الادخارات فى العالم ، اذ لا زال فى نقصان مستمر ، حيث انه فيما بين ١٩٥٢ — ١٩٦٠ كان معدل الادخار ١٣ فى المائة بينما اصبح الان يساوى ١١ فى المائة .ويستنتج من هذا الجمود الذى يلحق بالانتاج الداخلى العام « اى بصفة اجمالية » ان الحالة الاقتصادية قد بلغت حدا خطيرا جدا ولا سيما اذا اعتبرنا ارتفاع عدد السكان السنوى الذى يفوق ثلاثة فى المائة .

ان الانتاج الداخلى العام يساوى ٨٢٠ مليار فرنك سنة ١٩٦٠ و ٩٠٠ مليار فرنك فى سنة ١٩٦٣ بحيث يلاحظ زيادة فى الانتاج الداخلى أقل من عشرة فى المائة بينما عدد السكان ارتفع فى نفس المدة باكثر من عشرة فى المائة وهذا يكون بالنسبة لكل شخص لم يحصل على اى ارتفاع منذ ١٩٦٠ وهذا هو الدليل على السير فى طريق التخلف .

ارتفاع الاثمان معناه الركود

ان ارتفاع الاثمان لم يؤد حتى الى الرواج ومضاعفة الامكانيات الاقتصادية بل على العكس فان ارتفاع الاثمان أدى الى انفاق اموال الدولة عن طريق التبذير والرشوة .

وان الزيادة فى الاثمان الموجودة فى المغرب لا تشبه التضخم الذى نلاحظه فى الدول الاخرى مثل فرنسا وايطاليا .

ففى هذه البلدان يكون ارتفاع الاثمان مصحوبا بارتفاع الانتاج الوطنى ، نعم ، ان فى هذه البلدان يفسر ارتفاع الاسعار بنمو سريع فى الانتا ج بينما فى المغرب فانه يدل على تدهور عميق فى المالية المغربية هذا التدهور المطبوع الناتج عن التبذير والرشوة .

ان كل الوسائل التى استعملتها الحكومة الى حد الان او التى تقرر الان استعمالها لن تؤدى الا لزيادة تفقير الشعب والى تفاحش التدهور العام .

ندخل الاخ عبد الواحد الراضي نائب سيدي سليمان

الاقدام على الزيادة في ثمن السكر معناه: سوء تدبير تؤدي الطبقات الكادحة أثمانه الغالية

وعـــود ... ومطرقـــة !

سيدى الرئيس ، معالى الوزير الاول ، اصحاب السعادة اعضاء الحكومة ، اخوانى النواب المحترمين

سيداتى سادتى

بعدما وقع التصويت فى هذا المجلس على ميزانية ٦٤ كنا قد بينا بان سياسة الحكومة الاقتصادية غير سليمة ولكن بعد ما وقعت المصادقة على الميزانية والتى أثناءها حاولنا اخذنا التعهدات التى عبر عنها السيد عبد الكريم الفيلالى ان نعرف ما هى السياسة الاقتصادية للحكومة آنفا من وزير المالية والاقتصاد . ان الحكومة لم تقنعنا بهذه الميزانية لانها كانت ميزانية التسيير ولانها كانت ميزانية اجمالية .

لقد واعدنا الوزير الاول بخطاب رسمى يوم ١١ جانفى وقال لنا بان هذه ما هى الا خطوط عريضة .

وقلنا : هذا ما جاب الله ! .. ويمكن أن نرى تخطيطا فى الدورة الثانية ، ولكنه لم يات لا تخطيط ولا غيره وانما جاءت مطرقة ! هذا هو الموضوع الذى اريد ان اشرحه لكم لكى يفهمه حضرات النواب المحترمون لان هذه هى العملية المهمة التى عملتها الحكومة فى الميدان الاقتصادى منـــذ

المصادقة على الميزانية وهذا هو تغييرها فى الميدان الاقتصادى الذى كان من الاسس التى دفعتنا لتقديم ملتمس الرقابة .

أهميـــة السكـــر فى حيـــاة الشعـــب المغربـــى

ان معالى الوزير قد قال أمس بان السياسة الاقتصادية للحكومة لم تتغير منذ التصويت على الميزانية . وانا اقـول بانها قد تغيرت .

فى الحقيقة ان الانسان لا يمكن أن يفهم اهمية هذه الزيادة الا اذا عرف اهمية السكر فى حياة الشعب المغربى وحيـاة الضعفاء المغاربة .

ما هى اهمية السكر ؟؟؟ هناك من يقول ان السكـر مهم فى الحياة المغربية . وهناك من يقول أن السكر غير مهم. وانا بحسن نية واخلاصا لضميرى حاولت حسب الارقـام الرسمية ان ارى هل هذا السكر حقيقة له اهمية فى حيـاة الشعب المغربى أم لا ؟ ؟

رجعت للاحصائيات الرسمية ، ووجدت هذه الارقام التى ساقولها لكم :

وجدت اولا ان العائلة المغربية التى تتركب من خمسة افراد ، هذه العائلة تصرف كل عام عددا من الدراهم قدره ١٥٠ الف فرنك (عشرون الف ريال تقريبا) وقد وجدت هذه الارقام فى كتاب طبعته مصلحة التخطيط فى وزارة الاقتصاد والمالية ونشر فى شهر غشت ١٩٦١ ، وهذا الكتاب انجز ليدرس ما هى المواد التى يستهلكها الشعب المغربى فى القلة والكثرة، وهو كتاب رسمى ويحمل الاسم الرسمى للوزارة التـى

طبعته. ويقول هذا الكتاب الذى اعطانا هذا الرقم : ان العائلة المغربية المتوسطة التى تسكن فى المدن تصرف تقريبا مائة وتسعون الف فرنك فى العام . اما فى البادية فالعائلة المتركبة من خمسة افراد لا تصرف الا ١٤٩ الف فرنك فى السنة . أن هـذه امكاناتها فى المصاريف ولا تستطيع ان تصرف فى السنة ان هذه هى امكانياتها اكثر ولو ارادت ذلك . وهذا الشـىء داخل فيه ما قاله الاخ القاسمى انفا عندما تطوق الـى الاستهلاك الذاتى . فاذا حسبنا الامور التى ينتجها ويأكلها الفلاح زيادة على ما يربحه من الخارج ويصرفه ، اذا جمعنا الكل يصل تقريبا الى ٣٠ الف ريال . هذا بالنسبة للفلاح الذى لا بأس عليه والاستهلاك الذاتى فى هذا القدر يبلغ الثلثين من المجموع يعنى من القدر الذى يعيش به الناس فى البادية مـن منتوجاتهم من الزرع ومن الذرة ، ونفس الكتاب يقول بـان الاغلبية الساحقة من سكان المغرب يستهلكون اكثر من اى شىء آخر الزرع والسكر .. « الخبز يدوزوه باتاى »

وهذا يكون ٦ فى المائة مما يستهلك فى البداية كمـواد غذائية اى ٦٠ فى المائة كلها من مواد السكر والزرع. وفـى المدينة يستهلك الناس فى موادهم الغذائية ٤٠ فى المائة مـن السكر والخبز و٦٠ فى المائة من المواد الاخرى فكم يدفع فى هذه المادة سكان البادية وسكان المدن .

ان سكان البادية يدفعون ١٧،٣٠٠ فرنك فى السنة فى فى السكر اى ما يقرب ٤ آلاف ريال من ٣٠ الف ريال .

اما سكان المدن فيدفعون ١٤،٧٠٠ فرنك تقريبـا اى ما يقرب من ٣٠٠٠ ريال اى اقل من البادية ، لان سكانها يستهلكون السكر اكثر من المدن . هنا نرى أن الفلوس التى تدخل لسكان البادية على الاخص كلها تصرف فى السكر . وهذا يظهر لنا حقيقة ثقل الحمل على ظهور الناس الذيـن

يسكنون البادية ، فالسكر مهم فى البادية ، ولا يشرب الفلاحون الشاى الا به . ولماذا ذلك ؟

لماذا يستهلك المغربى السكر بكثرة ؟

اظن ان فى الوزارة الحالية يوجد عدد من الاطباء يعرفون بان فى السكر مادة الكليكوز وهى التى تغذى العضلات والعمال الذين يحرثون ويحفرون ويقطعون الاشجار محتاجون لهذه المادة وهى ضرورة بالنسبة لهم اكثر من الزيت والزبد، اعطه السكر ذا مادة الكليكوز والخبز ويكفى ، لانه شىء ضرورى وحتى من الناحية الطبية .

اذن ، اذا اردنا ان نرى من اين يشترى المواطن هذا السكر والفلوس التى يشتريه بها من اين تاتى نرى ان السكر يشترى من المدخول النقدى لان المدخول ينقسم على قسمين : مدخول غير نقدى كالزرع والبنشا وغيره ، ومدخول نقدى اى الاجرة التى يأخذها من مشغله .

فمن المدخول النقدى يشترى السكر فاذا عرفنا ان كل فلاح ذى عائلة من خمسة افراد يدخل نقدا ستين الف فرنك سنويا والاخرى مواد . فمن هذه الستين الف فرنك يسكن ويشترى منها الزيت واللحم والسكر وهذا حسب فرنك اليوم.

حسنا ، فاذا عرفنا انه يجب ان يدفع عشرين الف فرنك من هذه ٦٠،٠٠٠ فرنك نجد انه يصرف فى السكر وحده ٣٠ فى المائة من مدخوله النقدى . وهذه الارقام هى الارقام التى كان سارى بها العمل قبل زيادة شهر غشت اى الزيادة الاولى .

هذه هى حالة الشعب المغربى فى البادية والمدن قبل ان تكون الزيادة . لقد جاءت الزيادة بشكليها : الزيادة الاولى كان السكر بـ ١٠٦ فرنك للكيلو فصار بـ ١٣٦ فرنك اى بزيادة ٣٠ فرنك وهذه الزيادة كانت فى غشت ٦٣ ، فانتقلت الحمل الذى قلت سابقا ، ولكن هذا الحمل سيزداد ثقلا وذلك منذ شهر ماى حينما قررت الحكومة الحالية بان تزيد على ٣٠ فرنك التى زيدت فى غشت ١٩٦٣ تزيد خمسة وخمسين فرنك اخرى فى الكيلو بحيث فى مدة اقل من سنة ارتفع ثمن السكر من ١٠٦ فرنك الى ١٩٠ فرنك للكيلو. هذه هى الحالة؟ حقيقة وكما قال معالى الوزير الاول امس : الناس غير واجب عليهم شرب الشاى واستهلاك السكر. فلننظر هذه القضية هل هى مصيبة لها تاثير كبير ام لا ؟

ان هذه الزيادة ، وبصفة عامة ، قد اثرت فى مستوى عيش الناس ووقع فيه انخفاض ، فالرجل الذى كانت فى جيبه ٦٠٠٠ فرنك ويصرف منها ٣٠ فى المائة فى السكر وحده، سيضطر لصرف اكثر من نصفها فى السكر وحده وبطبيعة الحال فانه سينقص من المواد الاخرى الكسوة والبناء واذا كان سيعلم ابنه القراءة فسيتركه يرعى البهائم، بحيث ان الزيادة الاخيرة هى الزيادة التى لها تاثير على القوة الشرائية، اثرت فى مستوى العيش لانها اثرت فى القوة الشرائية ، بالرغم من ان عندنا الارادة الشرائية. ولكن هناك فرق بين الارادة الشرائية والقوة الشرائية ، فاذا ما اردت ان اشترى ولم اجد من اين جلست ، واذا كانت عندى القوة الشرائية فانى اشترى، بحيث ان الناس عندهم ارادة لشراء السكر ولكن .. (الله غالب)

ربح حكومى يؤدى ثمنه الكادحون والفلاح بصفة خاصة

دائما ، بناء على هذا الكتيب الذى اظهرته لكم آنفا فاننا نجد فى احد صفحاته ، بان العائلة ذات خمسة افراد فى المدينة تستهلك ٢ كيلو و ٧٠٠ كرام فى الاسبوع . بينما فى البادية تستهلك نفس العائلة ٣ر٥ كيلو فى الاسبوع زيادة كيلو على العائلة فى المدينة فاذا ما جمعنا كل استهلاك العائلتين فى السنة نجد العائلة فى المدينة تستهلك ١٤٠ كيلو فى السنة والعائلة البدوية ١٨٢ كيلو فى العام. ودائما وبناء على هذا الكتيب فان ٨٠ فى المائة من مجموع السكر الذى يباع فى سائر المغرب يستهلك فى البادية، و٢٠ فى المائة هى التى تستهلك فى المدينة بحيث ان هذه الزيادة فى ثمن السكر هى رحمة بالنسبة للحكومة ولكن على ظهر سكان البوادى . رحمة لانها ستدخل لها ٢٦ مليار فرنك . ولكن لمن اخذت هذه ٢٦ مليار؟ لقد اخذت للفلاح الذى يستهلك ٨٠ فى المائة من السكر ان الحكومة ربما ستقول لنا — كما قال لنا معالى الوزير امس — باننا زدنا فى ثمن الزرع ، ولكن اذا حسبنا الزيادة التى زيدت هو مليار . فاننا اعطينا مليارا بهذه اليد واخذنا ٢٦ مليار باليد الاخرى (ماشى معقول) وسنرى الان تاثير هذه الزيادة فى المدن .. على سكان المدن .. ما هو هذا التاثير ؟

من مخلفات الزيادة

ان زيادة غشت ٦٣ ارغمت الناس الذين يسكنون المدينة على ان يدبروا على ٠٠٠ ١٢ فرنك اخرى ليستطيعوا

استهلاك السكر الذى كانوا يستهلكونه ، اى انهم كانوا يستهلكون ٣ر٥ فى الاسبوع ولكى يظلوا يشربون الشاى كما كانوا من قبل عليهم ان يجدوا ٠٠٠ ١٢ فرنك اخرى جديدة. بحيث ان هذه ٠٠٠ ١٢ فرنك اذا لم يجدوا من اين ياتون بها يجب عليهم ان ينقصوا من اللحم والزيت وينقصون من الكسوة ومن الكراء ، وانتم تعرفون بان ملاكى الدور هذه السنة كما هو فى سائر السنوات لا يريدون النقصان وانما يريدون الزيادة ، فمن اين سيخرج هذه ٠٠٠ ١٢ فرنك ؟ من اين ؟

هذا كله يظهر على ان هذه الزيادة فى مادة السكر صعبة على الناس حقيقة ، صعبة لان القدرة الشرائية عندهم تنخفض بقدر سبعة فى المائة وهذه السبعة فى المائة ، ان لم تصرف فى السكر فهى تصرف فى الموائد العادية، مثلا الرجل مبلى بكاس ديالو ديال اتاى خصوا ينقصها من الشىء الاخر ما فيها لا هذه ولا تاك . بحيث ان مائة وتسعون الف فرنك مدخول العائلة فى المدينة ستذهب سبعة فى المائة زيادة منها فى السكر

فلنر الان البادية :

ان حالتهم اضعف مما هى عليه حالة المدن ، لان مدخولهم كما قلنا لا يتعدى ستين الف فى السنة . وفى الوقت الذى كان فيه السكر يساوى ١٠٦ فرنك للكيلو كان يصرف ٣٠٠ ١٩ اى ما يقرب من اربعة آلاف ريال فى السكر وحده ، اى ثلث مدخول الانسان فى البادية . ولكن بعد الزيادة فى السكر اصبح عليه ان يصرف ٠٠٠ ٣٥ من ٠٠٠ ٦٠ فرنك فى السكر وحده اى النصف من مدخوله عوض ٣٠ فى المائة التى كانت عليها الحالة من قبل . هذه الزيادة تعود على السكان بشيئين :

١ — يجب عليهم ان ينقصوا من المواد الغذائية الاخرى التى كانوا يستهلكونها اذا ارادوا أن يظلوا يستهلكون نفس الكمية التى كانوا يستهلكونها من قبل .

٢ — او ينقصون من السكر .

ومن الممكن فى الصيف ان ياتى الفلاح اذا اشتد عليه العطش بدلاحة او بطيخة او زعبولة (أنهندى) ويأكل بها كسرة خبز . اما اذا ما قدم فصل البرد وانتم تعرفون ان كاس شاى ساخن يسخن الجسم مع طرف الخبز ويطلق العروق ويترك الناس للعمل ، وأزلناه لهم فكيف سيشتغلون (تصفيق)

الواقع الصارخ

حقيقة، أن هذه القضية يمكن أن يتحملها الفلاح فى الصيف ولكن فى البرد والشتاء لا يمكن له ذلك ، يلزمه حاجة سخونة، ضرورية للعمل ، وانتم تعرفون ان الناس تسكن فى الخيام التى يدخل البرد اليها من جهة ويخرج من جهة اخرى انه لا يوجد فى الخيام اداة التسخين (الشوفاج سانترال) لا وجود الا للسكر والشاى !

هذا فيما يتعلق بالاشخاص الذين يعيشون المشكل يوميا ولكن هناك من يقول : من غير المعقول ان يظل الناس يشربون الشاى فى كل وقت وحين ، ولكننا نعرف ان السكر تصنع منه اشياء اخرى، وتلك الاشياء اذا ما زيد فى ثمن السكر زيد فى ثمنها هى نفسها ، ها نحن امام اشياء اخرى ارتفعت اثمانها بطريقة غير مباشرة . زادت اثمان الكونفتور (المربى) اللاعوق وزيد فى الحليب المسكر ، وزيد فى ثمن الحلوى وانتم تعرفون أن ساكن البادية حينما يذهب الى السوق

الاسبوعى لا بد وان يشترى الحلوى لاطفاله ، ولكن زيادة على هذه الاشياء التى زيد فيها بكيفية رسمية ، فان هناك اشياء زيد فيها بطريقة فوضوية حيث ان بائع الحلوى زاد فى ثمن حلواه دون أن يشعر به اى احد ، كما أن الحكومة تشجع رسميا الزيادة فى المواد الاخرى والمنتجة من السكر ، والدليل على هذا ان هناك قرارا وزاريا اتخذه نائب كاتب الدولة فى المالية بتاريخ ٢٧ ماى ١٩٦٤ وبمقتضاه زيدت الضرائب الغير المباشرة فى المواد المنتجة من السكر وبالاخص فيما يرجع للكونفيتور ، وفى سائر المواد التى فيها قيمة الرطوبة اقل من ٤٠ فى المائة وثمن الضريبة من ٩ الى ١٢٫٣٨ فرنك .

هذا هو مفعول الزيادة فى السكر على الناس وعلى الاشياء المنتجة من السكر .

خطة منحرفة

لقد اظهرنا خطأ العمل الحكومى ، ولكن لنكن موضوعيين اكثر ونرى هل الحكومة كان من اللازم عليها ان تزيد فى ثمن السكر وان على الشعب ان يتحمل هذه التضحية ؟

لندرس بكل موضوعية هذه النقطة :

لقد قال معالى الوزير الاول فى كلمته التى القاها هنا فى شهر ماى وقال بالامس كذلك بانه لو لم تزد الحكومة هذه الزيادات التى قررتها كان على الدولة ان تؤدى ١٧ مليار اى اما ان تزيد فى العجز المالى ١٧ مليار اخرى او تزيد فى ثمن السكر .

هذا ما قاله معالى الوزير الاول ، كما قال بان كل شىء غير هذا انما هو ديماغوجية .. قال ذلك للذين لم يتفقوا على الزيادة فى السكر .

ونحن الان سنرى هل الحكومة هى التى معها الحق ام الناس الاخرين :

صحيح ان ثمن السكر الدولى ارتفع بصفة مفرطة وارتفع من رقم ١ الى رقم ٦

مثلا نصف كيلو سكر الذى كان يساوى ٢ سانس فى السوق الدولى صار يساوى ١٢ سانس تبعا لسوق نيويورك هذا هو كلام الحكومة . ولكننا سندخل ونتعمق فى المشكل لنعرف جيدا ما ذا تقول هذه الارقام .

اننا اذا ما رجعنا لما قبل غشت ١٩٦٣ نجد ان ثمن السكر الذى يساوى ١٠٥ فرنك للكيلو هو كما يلى :

كان السكر الخام يساوى ٤٥ر٢٥ فرنك وواجبات الديوانة ٦ر٢٥ فرنك وواجبات التصفية ٨ر٠٢ فرنك والربح التجارى ٤ر٠٣ فرنك اى المجموع ١٠٥ فرنك للكيلو .

ان هذا هو اساس ما نحن بصدده وان هذه الارقام لتدعو لعدة ملاحظات :

١ ــ كان السكر يصل المغرب على اساس ٤٥ر٢٥ فرنك كما قلنا ، فاذا ما اسقطنا ثمن النقل ، وثمن التامين واذا دمجنا السكر الذى يقدم للمغرب بعد التصفية والسكر الخام ورأينا معملهما نجد ان السكر فى السوق الدولى قيمته ٤٠ فرنك للكيلو اى حسب العملة المستعملة فى الخارج ٨ سانس للكيلو اى ٤ سانس لنصف الكيلو . هذا ما كان عليه الامر قبل غشت ١٩٦٣ وان الحكومة والحكومات التى سبقتها كانت تشترى السكر بهذا الثمن ٤ سانس لنصف الكيلو .

واقامت الدولة صندوقا اسمته صندوق التعويض . ولنتساءل عن مهمة هذا التعويض . ان اثمنة السكر العالمية فى هبوط وارتفاع مستمر كما هى عليه الحال بالنسبة لكل الشؤون التجارية وكان هدف هذا الصندوق هو انه فى حالة ما اذا كان ثمن السوق العالمى منخفضا فان الحكومة تحصل على ارباح ، الا انه ليس عليها ان تتصرف فى تلك الارباح ، وانما عليها ان تودع تلك الارباح فى صندوق التعويض وحينما يرتفع ثمن السوق العالمى ترجع الى الصندوق وتاخذ منه تلك الارباح لتسد به حاجتها وحتى لا تكون مرغمة على ان تزيد على الشعب فى ثمن السكر ! بحيث ان ذلك الصندوق هو صندوق التوازن ، بحيث لو ارتفع السكر او انخفض ثمنه فى الخارج ، فان ثمنه يظل كما هو فى المغرب دون ارتباك وهذه هى الحقيقة من اقامة هذا الصندوق . والحقيقة ان الحكومة حصلت على ارباح بواسطة هذا الصندوق منذ ١٩٥٧ ويمكنها ان تستعمل ذلك الربح لتغطية المصاريف ولا تزيد فى اثمنة السكر على ظهور الناس المستهلكين. وهذه الارباح لا يعرف مصيرها الا الله ! لا ندرى هل استعملت فى هذه الزيادة الاخيرة ولم تات بالنتائج المطلوبة او لم تستعملها قط واذ ذاك كانت الزيادة واجبة . ولكننا لا نعلم حقيقة الامر

٢ ــ ان للحكومة وسائل اخرى زيادة على ذلك الصندوق لتوفر ارباحا بواسطة السكر ، ان لها الجمارك اذ انها تحصل على اموال من السكر الداخل ولها ضريبة اخرى تسمى ضريبة الاستهلاك ، وضريبة الاستهلاك هذه معناها ان كل من يشرب كاس شاى فهو يؤدى عليه للحكومة قدرا معينا . وهاتان وسيلتان تتمكن الحكومة بهما من توفير اموال اخرى زيادة على اموال صندوق التعويض ، بحيث انه فى سنة ١٩٦٣ كانت الحكومة تدخل ٧ر٢٤ فرنك فى كل كيلو

من السكر وهذه ضريبة غير مباشرة فى كل كيلو من السكر واذا ما حسبنا كل الكيلوات التى تستهلك فى المغرب ، نجد ان المغرب يستهلك ثلاثمائة الف طن سنويا، ولنقم بحساب بسيط وبعده يتضح لنا ان الحكومة تدخل فى كل سنة تسعة ملايير و٤٠٠ مليون ربح ضرائب من السكر . وبعد حصولى على هذه الارقام لم اعد مقتنعا بكلام معالى الوزير الاول ، وصارت الشكوك تتعاظم لان المداخيل متوفرة . ويمكن أن لا يزاد فى ثمن السكر بطريقة تتطلب تضحية بالنسبة للحكومة. فما هى هذه الطريقة ؟ كان فى مستطاع الحكومة فى الوقت الذى ارتفع فيه ثمن السكر على الشعب المغربى ان تتنازل عن ضريبتها ، وكان من الممكن ان تسمح فيما يرجع لواجبات الجمارك . فاذا ما تم ذلك فان ثمن السكر لن يزيد على اى حال بخمسة وخمسين فرنك. وقضية السماح فى الضرائب والجمارك سبق ان طبقته الحكومة فى ميادين اخرى : مثلا لتشجيع رؤوس الاموال الخاصة حيث نقصت من الضريبة لكل الذين يرغبون فى توظيف رؤوس الاموال فى الانتاج . وكان فى استطاعة الحكومة ان تسلك هذا السبيل فيما يرجع لمشكل السكر اذ باسقاطها الضريبة على السكر وما عندها من اموال فى صندوق التعويض سيظل السكر فى ثمنه الاول ولا يزاد فيه .

الحقيقة ان ثمن السكر فى السوق العالمى ارتفع بكيفية مفرطة والناس كلهم يعرفون ان احوال التجارة هى هذه لا ترتفع الاثمان فى وقت ما الا لتنخفض فى وقت آخر .

٣ ــ ان الحكومة لم تسلك طريق اسقاط الضريبة وانما زادت فى ثمن السكر اذ اصبح الكيلو يساوى ١٩٠ فرنك . وعلينا الان ان نحلل ثمن الكيلو هذا كما حللنا سابقه . اننا سنجد ان ثمن السكر الخام صار الكيلو منه يبلغ ١١٤ر٨

نظرا لارتفاعه فى السوق العالمى وليس فى وسع الحكومة ان تاتى امرا آخر لانها مضطرة لاقرار هذا الثمن : ولكن لنرى الجمارك وما ابعدها عن السوق العالمى . ان الجمارك التى كان ثمنها ٦ر٥ فرنك اصبحت ١٤ر٣٤ فرنك ، اما ضريبة الاستهلاك التى كانت ١٨ر٢ فرنك صارت ٢٩ر٧٦ وكذلك زيد فى الربح التجارى فعوضا عن ٤ فرنك صار ٥ر٦٠ فرنك هذا هو الذى جعل الكيلو من السكر يساوى ١٩٠ فرنك.

ســـوء تصـــرف

اننا لا نلوم الحكومة فى الحقيقة عن الاشياء الخارجة عن ارادتها كالاسعار الدولية مثلا ، ولكن الاشياء التى فى يدها كالديوانة والضريبة كان من الواجب عليها ان لا تزيد فيها بحيث انه عوض ٢٤،٧ فى ضريبة الكيلو صارت الضريبة الان تبلغ ١٠ر٣٩ فرنك فى كل كيلو من السكر . لقد كان فى وسع الحكومة ولو مؤقتا ريثما ينخفض السوق العالمى ان تسمح فى واجبات الجمارك وفى ضريبة الاستهلاك ولكن ويا للاسف فعوض ان تسمح فيهما زادت فيهما معا ما قيمته ١٤،٤٠ فرنك ، ضريبة الاستهلاك . فاذا ما ضربنا مجموع هذه الزيادة ١٤،٠٤ فى ٢٨٠ الف طن التى تستهلك سنويا نجد انها تزود الحكومة زيادة على تلك ٩ ملايير التى كانت تدخل من قبل بخمسة ملايير وخمسمائة مليون فرنك ، اى زيد فى الضريبة المباشرة بـ : ٥٠٠ ٥ ملايير بواسطة السكر وحده. هذا فيما يرجع للضرائب وحدها وعن السوق الدولى وصعوده وهبوطه . واذا ما جمعنا ٩ ملايير الاولى مع ٥٠٠ ٥ ملايير الاخرى سنصل تقريبا الى خمسة عشر مليار وهذه الـ ١٥ مليار تصل بدورها الى ما يقارب

القدر الذى اعطانا ايـــاه معالـــى الوزيـــر الاول حيث قال لنا بانه اذا لم يزد فى ثمن السكر فان الحكومة لن تستطيـــع أن تسد العجز الذى يبلغ ١٧ مليار . فها هو اصل ١٧ مليار اذن .

٤ ــ ونصل الى الملاحظة الرابعة فى صلاحية او عدم صلاحية الزيادة فى السكر ، وفى هذا الموضوع نقول بانـــه اذا اخذنا ثمن السكر دون أن ندمج فيه ثمن نقله ولا ثمـــن تاميمه نجد السكر فى السوق الدولى يبلغ ١١٠ فرنك للكيلو اى ١٠ سانس لنصف الكيلو . ان هذا بالطبع ثمن مرتفـــع ولم يصله قط فى السوق الدولى . والحكومة نفسها تقول لنا بانها اشترت السكر بهذا الثمن ولهذا فهى مضطرة لبيعه بثمن مرتفع ، وكان هذا الموقف سيكون معقولا وسليما لو لم تكن وسائل اخرى تمكن الانسان من انقاذ نفسه فى المواقف الحرجة:

ــ ان ٣٨٠ الف طن لم تشتر كلها بهذا الثمن وهذا شىء حقيقي اذ ان ٢٥٠ الف طن هى وحدها التى اشتريت بهـــذا الثمن . فكان على ثمن ١٣٠ الف طن الاخرى ان لا يحسب ثمنها كالاف الاطنان الاخرى لانها اشتريت بثمن ارخص . فلماذا اذن نحسب الجميع بثمن واحد

ــ ان جواب الحكومة هذا غير مقنع . لماذا ؟ لانـــه لم يكن من الضرورى ان تشترى الحكومة ٣٨٠ الف طـــن فى الوقت الذى كان فيه السكر فى نهاية ارتفاعه . لانه مـــن اصول التجارة ان التاجر فى حالة ارتفاع السوق فانـــه لا يشترى البضاعة وان كان مرغما على شرائها فانـــه يشترى ما يحتاجه فقط فى انتظار انخفاض السوق مرة اخرى وعند ذاك يشترى ما يريد . اما حكومتنا فقد سارعـــت

والسوق فى اشد ارتفاعه واشترت الجملة ! والذى يزيد ليؤكد موقفنا هذا هو انه فى هذا اليوم فان ثمن السكر فى السوق الدولى لم يبق بثمن ١٠ سانس للكيلو . وهذا شىء لـــم اختلقه ويمكن للجميع ان يقرا صحيفة فرنسية اقتصادية اسمها « لافى فرانسيز » (الحياة الفرنسية) مؤرخة فى ١٩ جوان ١٩٦٤ ، فيرى فيها ان السكر اليوم اصبح ثمنه بما كان عليـــه قبل زيادة مايو .

لقد اتينا على ذكر الملاحظات الاربع التى تتناول صلب الموضوع . ولكننى شخصيا اقتنعت بان الحكومة كانـــت غير مضطرة للزيادة فى ثمن السكر لو احسنت التصرف. ولا اقول هذا بسوء نية ، ولكن الواقع ان حسن التصرف كـــان منعدما ، بحيث ان الزيادة كانت نتيجة لانعدام التدقيق فـــى سيـــر الامور .

بعـــض الحلـــول

ان هناك نقطة اخرى تتعلق بالمكتب الوطنى للشـــاى والسكـــر ، وهـــذا المكتـــب يجلـــب الشـــــــاى من الخارج وبواسطته يوزع على التجار ولكن بثمـــــن اغلى من الثمن الذى يشتريه به ، بحيث ان الحكومـــــة تدخل ارباحا من الشاى الذى لا خسارة فيه قطعا . ففـــى سنة ١٩٦٤ هذه استطاع مكتب الشاى هذا ان يدخل ارباحا بلغت مليارا من الفرنكات . وفى نفس المكتب يوجد قسم خاص بالسكر ، فلماذا اذن لا تضاف ارباح الشاى الى السكر وهما قرب بعض ماديا ومعنويا . الا ان شيئا من ذلك لم يحدث ويـــا للاســـف .

ما أغـــــلى ما يـــؤديه الفلاحون !

ان الحكومة قد طلبت من الشعب وبالاخص سكـــان البوادى بان يتحملوا التضحية من اجل المصلحة الوطنية . ان هذا الشىء مقبول ولكن التضحية لا يجب ان يتحملها جزء واحد من الشعب ، اننا نرى ان الفقراء والضعاف والذيـــن يموتون جوعا هم وحدهم الذين يطالبون فى كل حين بان يضحوا.

وانا اريد ان اقول لسعادة معالى الوزير الاول الذى ذكر لنا بالامس بان فى البوادى يوجد الناس على احسن حال ياكلون ويشربون ويلبسون جيدا ويكفى ان نخرج للباديـــة لنرى اوجههم المليئة حيوية . اقول لمعالى الوزير : ان المغاربة كما يؤكد ذلك علماء الاجتماع والنفس ، غيورون ولا يرضون بالمهانة والصغار . ان الاستاذ فانسان مونتى يقول فى كتابه عن المغرب بان الانسان المغربى سبع

وانت تعلم بان المغربى اذا ما ذهبت سيادتـــــك لتزوره فسيستعير القميص والجلباب ليحمر لك وجهك ! وان رجل البادية يا معالى الوزير رجل كريم ، فحتى لو كان يموت جوعا واتيت عنده ، فانه يخرج عند جاره ويستعير منـــه دجاجة يذبحها لك وهو مديون بها وتاكل لتنصرف فرحا مسرورا ولا يتركك تشعر بانه ((مضروبة فيه حتى للجذر)) ! ان هذه هى الحقيقة يا معالى الوزير . واذا ما قبلت سعادتكـــم او قبل اى عضو من الحكومة فانا استدعيكم لدائرتـــى بسيدى سليمان واذهب بكم لتروا الناس الذين يتضررون جوعا والذين يكون والذين لا يجدون ما يتبلغون به .

واقـــع ما أقســـــاه

اننى اخبرك باننى فى سنة ١٩٦٣ كنت اتجول فى ناحية سيدى سليمان ووجدت عائلة مات ثلاثة من اعضائها فى ظرف ثلاثة ايام . ان الامر يتعلق برجل يسمى عبد الله بن عبد القادر فى ضاية عايشة فى الجماعة القروية للقصيبات توفـــى يوم الثلاثاء فسمح الناس فى اشغالهم وجاءوا لدفنه وبعد ذلك بيومين مات ولده الكبير وبعد دفنه واثناء رجوع الناس من الجنازة توفى الولد الصغير فدفن بدوره ، ثلاثة افراد ماتوا فى ظرف ثلاثة ايام . باى شىء ماتوا يا معالى الوزير ؟ انهم قد ماتوا متاثرين بالجوع وبقرص الناموس . ان المرجات مليئة بالباعوض بالاضافة الى الجوع ، فاذا ما كان الانســان موفور التغذية فان قرص الناموس لن يؤثر فيه ، ولكـــن اذا اجتمع الجوع والبرد وقرص الناموس فان ذلك من شانه ان يودى بحياة ثلاثة افراد من عائلة واحدة فى ظرف اسبوع واحد . ويمكنك ان تبحث فى هذا يا معالى الوزير عن طريق وزير الصحة ، او عن طريق وزير الداخلية

هذه هى حالة سكان البادية الحقيقية اما غير ذلـــك فانما يدفعهم اليه الصبر ، والصبر وحده ، اما حالتهم فهى فى منتهى البؤس ، وكلما اتصلنا بهم الا ووجدنا حالتهم تبكى، ولكن ليس فى ايدينا ما نعمله لهم ، انهم يبكون من اجل العمل، يريدون عملا ولكن لا عمل . ان ما قلته نتمنى ان يكون حقيقة واذا ما كان كذلك فقد سمعوه وسيحكمون عليه بانفسهم .

الخـــلاصـــة

فى النهاية ، يا حضرات النواب المحترمين ، فانه بناء على هذه الارقام وعلى ما اتى ذكره فقد كان من واجب الحكومـــة

التى اوضحنا لها بان السكر مادة ضرورية ان لا تزيد فى اثمنة هذه المادة على الضعفاء ، ولكن لقد زادت فيه ويا للاسف واذا كانت من اهداف الحكومة الحالية كما كان قد قال لنا معالى الوزير فى خطاب ١١ يناير رفع مستوى المعيش ورفع مستوى القدرة الشرائية للسكان اذا كان هذا هو الهدف الحقيقى للحكومة فلماذا اذن زادت فى السكر لان هذا عكس الغاية التى تريدها حكومتك يا معالى الوزير ، انه لبس هذا ما كنتم تعدوننا به .

ان هذه هى الاسباب التى دفعتنا لتقديم وتاييد ملتمس الرقابة ، هذه هى الاسباب التى دفعت النواب للاتحاد مع الطبقة الكادحة ومع الطبقة الشعبية ومع الفلاحين ليعبروا عن الحالة المؤلمة التى يعيشونها .

اننا شخصيا ناكل ونشرب ولكننا اينما اتجهنا نجد ان الناس فى «التكرفيش» وهذا هو ما دفعنا لوضع ملتمس الرقابة

ونطلب اخيرا من الله ان يوفقنا لما فيه الخير لهذه البلاد والسلام .

في تدخل
الاخ محمد
التبر نائب
الدار البيضاء

الحكومة دأبت على الاعتداء على اختصاصات مجلس النواب

خـــرق لمبـــدأ المســاواة

سعادة الرئيس ،
معالى الوزراء ،
ليس بالمهم أن نحتج علـــى ما حدث امس فى مسالـــــة التليفزيون حيث قام مـــولاى احمد العلوى بحيلته الاخيرة الهادفة بوقف التليفزيون على الوزراء وحدهم دون النواب . وهذا بطبيعة الحال اخـــلال بمبدأ المساواة الذى تنـــادى به الحكومة . وهذه المسالـــة ولو أنها جزئية الا انها تفضح ديموقراطية الحكومة.

وبعد هذا سيدى الرئيس معالى الوزراء حضرات النواب فان رفاقى من الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية قد شرحوا لكم المواضيع المتعلقة بشؤون الاقتصاد والمالية . وسأتناول بدورى الكلام لاثير نقطة اخرى من الحيثيات التى ينبنى عليها ملتمسنا . لقد جاء فى ملتمس الرقابة :

« وبناء على تلك السياسة التى تعمل على تأخير جميع الاقتراحات الرامية الى تحرير الاقتصاد الوطنى من السيطرة الاجنبية .

وبناء على أن الحكومـــة تجاوزت اختصاصاتها التنظيمية بتطاولت على الميدان الخاص بالقانون كما حدث فى شـــأن القانون المالى لسنـــة ١٩٦٤ والنصوص المرتبطة به »

ملتمس الرقابة : امتحان لنواب الشعب

سادتى النواب .. نواب الاغلبية ، انكم ستجدون انفسكم أمام ازمة الضمير . اما ان تؤيدوا ملتمس الرقابة، فتكونون اوفياء للوعود التى قطعتموها على انفسكم امام القاعدة الشعبية أثناء الحملة الانتخابيه . لانه قد اتضح مما راج امس واليوم فى هذا المجلس بأن الحكومة الحالية لا سياسة لها ابدا . واما استرفضون الملتمس ضمنيا بعدم مشاركتكم فى التصويت وستكونون خاضعين لاوامر تلقيتموها من قيادة حزبكم اى من رئيس الحكومة . وبهذا ستكونون خادمين ومستخدمين لصالح عوامل مخالفة لضميركم ولمسؤولياتكم أمام القاعدة الشعبية .

أن الدستور ينص صراحة على ان الحكومة مسؤولة امام مجلس النواب . وان الدستور يقول فى فصله ٣٧ ان النواب يستمدون نيابتهم من الامة . وما معنى هذا، معناه ان الثلاثة أيام المعطاة لكم فى الدستور للتأمل تستوجب اتصالكم بقاعدتكم الشعبية لتراقب الحكومة، ولكن ويا للاسف لا حظت العكس لقد لاحظت اتصالا بالحكومة بقصد ايجاد حل ، لحل المشكل الذى يهم الشعب . كان الواجب أن يقع الاتصال بالقاعدة الشعبية ، لا الاتصال بالحكومة ضد الشعب . لان الحقيقة اننا لما وضعنا ملتمس الرقابة لم نكن نفكر ابدا فى النتائج . لان النتائج والتصويت وعدد الاصوات لا تهم ابدا اصحاب الملتمس وهذا هو الالتباس الذى كان اولا . سمعت احد النواب من الحزب الاشتراكى يصرح البارحة لماكان يتكلم زميلى السيد الراضى باننا كلنا متفقون فى السكر ، ومعنى تلك الكلمة انه ان كان متفقا معنا فى السكر فهو غير متفق معنا فى مسالة الحكومة

لقد لاحظتم البارحة بأن المعارضة المعروفة والمعارضة المحايدة والمعارضة الحديثة كلها قالت بأن الحكومة اساءت للشعب . واذن فعوض ملتمس الرقابة — يقول البعض — فان فى الفصل ٢٤ يوجد حل . وفيما أن الحكومة تسقط بسبب قضية السكر فهناك « حل حنو » وهو الاستقالة .

أهمية الملتمس تجعل اجتماعنا غير عادى

سيدى الرئيس ،

لو كان لانسان ما يمارس السياسة قليل من الضمير واللياقة لكانت الاستقالة البارحة بعد الاعلان عن بعض الاشياء ، انتم تعلمون بأن الدستور ينص على انه يمكن للنواب فى المدة الفاصلة بين دورتين أن يطالبوا باجتماع مجلس النواب بصفة غير عادية ويتطلب ذلك ثمن الاعضاء ولكن داخل الدورة يمكن لهم طلب عقد اجتماع غير عادى فلهذا فاجتماعنا بالامس واليوم ما هو فى الحقيقة الا جلسة غير عادية . نعم جلسة غير عادية للعدد الضخم من الوزراء الحاضرين والعدد الضخم من النواب الحاضرين، وشكل المناقشات ، كل هذا يدل على ان اجتماعنا اجتماع غير عادى . وقد اردنا فى هذه الفرصة — اى فى موسم الامتحانات — أن نحاسب الحكومة على أعمالها ، وانتم تعرفون ان دورتنا الثانية الواجب ومن المفيد ، ومن اللائق أن نناقش الحكومة فى سياستها الماضية لا فى سياستها اللاحقة لكى لا تخرج من المجلس وهى تقول بان مصادقة المجلس على بعض الاقتراحات والمشاريع ما هو الا تشجيع

لمواصلة سياستها . ولذلك فان موقفنا هذا هو موقف تنبيه . وقد قال زميلي الدكتور عبد اللطيف بن جلون باننا ندق جرس الخطر.

اننى ساعطيكم نظرة عن تجاوز الحكومة لاختصاصاتها وربما ستظهر الامثلة التى ساعطيها كل واحد منها على حدة ولكنها فى مجموعها ستدل على ان الحكومة منذ تكوينها الى الان حاولت التسلط على جميع اختصاصات البرلمان، او على الاخص مجلس النواب .

ما هى اختصاصات مجلس النواب ؟

ان النظام البرلمانى الديموقراطى التقليدى يعتبر البرلمان مصدر القوانين . فكل ما يصدر عن البرلمان الا يعتبر قانونا . المبدأ هو اختصاص القانون . والاستثناء هو اختصاص التنظيم والتنظيم يكون محصورا فى الحدود التى يعطيها البرلمان ، ولكن جاء فى الدستور الحديث ان القانون هو الاستثناء وان التنظيم هو المبدأ وعليه فما هو اختصاص البرلمان ؟

١ ــ القوانين التنظيمية مع مراقبة الغرفة الدستورية

٢ ــ المبادىء المنصوص عليها فى الفصل ٤٨ من الدستور

٣ ــ القوانين المالية

ثم ان كل مجلس له اختصاص مستقل وهو القانون الداخلى حسب الفصل ٤٨ من الدستور ثم تحضير جدول الاعمال طبق الفصل ٥٩ من الدستور هذه هى اختصاصات مجلس النواب ولكن له اختصاصات كذلك فى الشؤون التنظيمية اى الامور التى تهم اختصاص الحكومة وان المجلس يباشر بصفة مباشرة اختصاصاته فى القانون وهو يباشر بصفة

غير مباشرة الشؤون التنظيمية وذلك بواسطة الاسئلة الكتابية والاسئلة الشفوية . وهذا هو موضوع مناقشتنا اليوم :

اختصاصاتنا فى التشريع وفى الميادين القانونية بصفة مباشرة بتقديم الاقتراحات وبمناقشة المشاريع المصادق عليها واختصاصاتنا فى المسائل التنظيمية بوضع اسئلة كتابية او شفوية على الحكومة .

سابقة لها مغزاها

ستلاحظون ــ حضرات النواب ــ بانه فى بداية اعمال المجلس اى فى شهر نوفمبر ١٩٦٣ ارادت الحكومة فى الابتداء قبل اللقاء معها وقبل الاتصال بها الاستهتار بالنواب واحتقارهم وذلك بالدعاية عن طريق الراديو وقد ادت هذه الدعاية فى شهر ديسمبر ضد مجلس النواب الى حد ان رفع مكتب المجلس رسالة احتجاج.

فى الاول وقبل اى اتصال وقبل ان يباشر المجلس اعماله امتنع الوزير الاول امتناعا صريحا بأن يتقدم امام المجلس ليلقى عرضه والحالة ان الفصل ٦٤ من الدستور يحتم على كل حكومة تشكلت ان تتقدم بعرض برنامجها السياسى ان التهجم الذى وقع من قبل وتهجم السيد كديرة امس على امام المجلس كان يهدف الى تحطيم معنوية المجلس ثم بعد هذا وفى سير البرلمان طلبت الحكومة ان تراقب ميزانية المجلس التى صادق عليها والتى نشرتها الجريدة الرسمية وقالت لا يمكننى ابدا ان اسلم الى المجلس ، ميزانيته السنوية الا بعد مراقبة كل موادها ، فهذه المخالفة الصريحة ارادت الحكومة بها ان يكون المجلس

مراقبا فى ميزانيته وانه لكى يؤدى واجباته لا بد له من رخصة فى كل اجراء يتعلق بالحسابات من الحكومة . وهذا اخلال بفصل السلطات زيادة على ذلك فقد قامت الحكومة منذ البداية بموجب سلطاتها التنفيذية بتعسفات ضد مجلس النواب وبصفتنا مسؤولين عن لجنة العدل قمنا بعدة شكايات وتواردت الشكايات من عدة افراد من نائب فريق الجبهة ، ونائب من طرف الفريق الاستقلالى والى حد الان لم يأتينا الجواب من الحكومة واخيرا وهذا ما يرجع الى التهجم ضد المجلس وضد النواب بصفة عادية ، وهو التهديد بواسطة الاذاعة الموجهة الى فريق الاتحاد الوطنى وضد النواب الاتحاديين وهذا ما لاحظتموه قبل ان تنعقد هذه الجلسة غير العادية . هذا هو تصرف الحكومة ضد مؤسسة دستورية قيل عنها انها تمثل الشعب كله . وقيل عنها انها انشئت لمراقبة الحكومة .

الان اريد ان اوضح ماذا فعلت الحكومة لتصل الى النتيجة التى ارادت ان تصل اليها فى البداية ، وهى الاستيلاء على اختصاصاتنا وهى تغيير القوانين الصادرة عنا ، واصدار قرارات تنفيذية مخالفة لما اتفقنا عليه .

القانون الداخلى كما تعرفون صودق عليه من طرف المجلس وصودق عليه من طرف الغرفة الدستورية واصبح يكتسى صبغة دستورية ، وصرح المنتدب عن الوزير الاول هنا فى هذا المجلس بان الحكومة ليست ملزمة بقانون داخلى للمجلس .

القانون التنظيمى للمالية المؤرخ بـ ١١ نوفمبر ١٩٦٣ ينص فى فصله الثامن بانه يجب ان تسلم الميزانية الى المجلس فى اول شهر نوفمبر على الاكثر وان الفصل ٣٢٠ من نفس القانون اعطى اجلا الى متم شهر نوفمبر لتقديم الجزء

الاول والى ١٥ دجنبر لتقديم الجزء الثانى . وهكذا كان يجب ان تقدم لنا ميزانية ١٩٦٤ فى ١٥ نوفمبر وآخر اجل هو ١٥ دجمبر ، ولكن الحكومة وجميع النواب يعرفون كلهم بان الميزانية لم تقدم للمجلس الا فى شهر فبراير او ليس هذا خرقا للقانون ؟ ولم تسلم الميزانية فى شهر نوفمبر بل سلمت فى شهر مارس ، بل ولم تسلم لحد الساعة وكما هو معلوم فان الميزانية ليست مجزأة وانما هى ميزانية كاملة لسنة .

تقدمنا الى مكتب المجلس باقتراحات قوانين تحررية ، واستندت الحكومة الى فصل ٥٦ بقصد منعنا من المناقشة والتصويت وذلك بقولها ان لها حق التعرض بعدم القبول ، وقدمنا اقتراحا يتعلق بتعريب الادارة ، وقانون يتعلق بتوظيف الدينيين وتمسكت الحكومة بالفصل ٥٦ ، ولكن ماذا يقول الفصل ٥٦ من الدستور يقول ((يمكن للحكومة ان تدفع بكل اقتراح او تعديل لا يدخل فى حيز اختصاص القانون)) ومعنى هذا ان الحكومة ، ليس واجبا عليها ان تعترض بعدم القبول بل لها امكانية فقط ، فاذن ان الدستور اعطى هنا للحكومة اختيارا قد تلجأ اليه ولكن ليس من الضرورى ان تلجأ اليه .

ولكن الشىء الذى ادى بالحكومة الى الالتجاء الى هذا الفصل هو محاولتها النقصان من اختصاصاتنا

تضارب وتناقض فى صفوف الحكومة

لقد تقدمنا بجدول الاعمال وناقشنا الحكومة فى عدم اهليتها لتحضير جدول اعمالنا وكانت حقيقة مناقشة طالت اياما متعددة (ثلاثة ايام) وتقول الجريدة الرسمية ما ورد

فى الفصل ٤٥ من ان للاعضاء والرؤساء الحق فى تحديد وتقرير جدول اعمال مخالف للدستور حيث ان الفصل ٥٩ من الدستور يقول بالحرف: « يضع مكتب كل مجلس جدول اعماله » وبذلك لا امر وضع جدول الاعمال الى مكتب المجلس وحده، وبعد المناقشة تقدمت الحكومة وقالت بان فهمنا غير صائب وان فهمها هو الصائب ، وان فهمها كان فى الحقيقة فهمها الاول وانه يجب مناقشة اقتراح القانون المتعلق بتوحيد المحاكم وبهذا اعترفت بحقنا ولكن بعد وصفه بوصف مخالف للحقيقة . وتقدم امامنا الوزير الاول وهو الذى قال بان الحق معنا . اما وزيره المنتدب فقد قال العكس وتبين لنا ان فى صفوف الحكومة تضارب وتناقض ولكن مع هذا كله فان الوزير الاول كان متناقضا حتى مع نفسه لان بعد التسبيق اذ ان الاسبقية ترجع لنا ولجدول اعمالنا يجب علينا مناقشة الاقتراح المتعلق بتوحيد المحاكم شرع فى عرض يتعلق بمشاريع الحكومة الشىء الذى ألزمنا بالخروج من القاعة ، ولكن بعد هذا الاصطدام ، لمن كان الانتصار ؟ المجلس ؟ لا بل للحكومة . لماذا ؟ لان الاصطدام بين المجلس وبين الحكومة فى شىء يرجع النظر فيه الى المجلس تسبب فى شىء بعد الاصطدام خرجنا من المجلس، ونحن حاملين اثرا ، وذلك الاثر سيتسبب فى شىء وهو ان بعض النواب ظنوا انه وقع تنازل من طرف الحكومة يجب علينا مقابله من اللياقة ، ان نصادق على مشاريعها والاستعجال فى مناقشتها ، فكانوا بعدما خرجوا وهم يعتقدون ان الحكومة تنازلت كانوا يعتقدون انه من الواجب عليهم التسامح وتقديم المشاريع الحكومية بكل استعجال والمصادقة عليها فى هذا المجلس ، ولهذا رايتم انتم ان المشروع المتعلق بشركات الاستثمار بعدما احيل على لجنة الاقتصاد وبعدما ارجع

الى المجلس اعيد الى لجنة العدل ، ثم احيل على المجلس ثم احيل الى اللجنتين الاقتصادية والعدلية ثم ارجع الى المجلس ثم بقى معلقا ، لانه لا يمكن ابدا للنواب ان يسبقوا مشروعا من مشاريعهم على مشروع خطير كهذا ، وذلك صدر لماذا؟ لا يمكنهم ان يصادقوا عليه بدون تبصر . وبدون اى تحليل وانى على يقين ، بان الاغلبية من النواب الى يومنا هذا لا يفهمون شيئا من هذا المشروع

رغبة المجلس ورغبة الحكومة

سيدى الرئيس معالى الوزراء حضرات النواب، حقيقة ان هناك تضارب كبير بين سياسة الحكومة وسياسة المجلس فى موضوعها لماذا ؟ لان المجلس يريد قوانين تحررية والحكومة تريد مشاريع المال . فرصة واحدة اعطيت للمجلس وعبر عن رايه وهى مسالة التوحيد وصوت بالاجماع لان توحيد المحاكم قانون يحمل اسم مخالف لحقيقته ، هو قانون مغربة وتعريب القضاء المغربى هذا القانون لما عرض على المجلس صوت عليه الجميع ولما طرح المشروع المتعلق بالاستثمار والمتعلق بتقوية الراسمالية لم يرد المجلس رغم شتى الحيل ان يصادق عليه واذا تكلمنا على هذا القانون الوحيد الذى كان سببا فى قول الوزير الاول : « اننا نحن هنا حكومة مستعدة لمساعدتكم فى القوانين التحررية » فهذا خطأ ، لماذا ؟ لان المجلس اذا حصل على الاجماع فانه كان ينقصه صوت واحد هو صوت الحكومة لان الحكومة لا حق لها فى التصويت لكنها لم تبرز ابدا نظريتها مطلقا لا فى مجلس النواب ولا فى مجلس المستشارين ، وكانت الحقيقة هى ان المجلس صادق على قانون جعل حدا نهائيا

قطعيا لتلك الخرافة التى جاءت على لسان من تعرفون حيث كان يقول سنة ١٩٥٤ : اذا استشرنا الشعب فانه سيصوت بمائتين فى المائة على القضاء الفرنسى ، حيث اننا لما وصلنا الاستفتاء تبين العكس ، وكان انهيار اختيار المغاربة للقضاء الفرنسى ، وانتم تلاحظون محاولات الحكومة المتعددة لعرقلة مشاريعنا وذلك بعدم احترامها لبرنامج عملنا بحيث تضع للمناقشة مشاريعها مثلا يوم الخميس المخصص للاسئلة وهاته المحاولة تسببت فى تدخل رئيس فريقنا الدكتور بن جلون الذى نبه المكتب وطالب بالعقوبة فتقرر تأخير الجلسة .

الحكومة تعتدى على اختصاص المجلس باصدار قوانين جنائية ومالية ...

سعادة النواب المحترمين لديكم القانون المتعلق بالمالية واذا كان بيدكم هذا القانون فانه سيحدث لكم استغراب منه. وساضع سؤالا ، هل سبق لكم فى مناقشاتكم للفصول المالية ان صادقتم على فصول تشريعية . هل سبق لكم فى هذا المجلس ان شاركتم شيئا ما فى التشريع ؟ علما بان قانون المجلس ينص على انه يجب التصويت على المشاريع فصلا بعد فصل . افتحوا الجريدة الرسمية وستجدون أن الفصول الاولى المتعلقة بمسائل العقاب من فعل كذا يعاقب بكذا ، وكذا .. والقانون الجنائى وفصوله هنا .. هل صادق المجلس على هاته الفصول الجنائية . واذا كنا نهتم بالارقام فها هى الارقام ناطقة تتكلم وهل هناك لجنة قدمت لنا رايها فى هذا التشريع وهل صدر هذا التشريع من عندنا ، وبمكنني القول بان قانون المالية الصادر فى الجريدة الرسمية

مخالف لما قدم الينا ولما صادقنا عليه . زيادة على ذلك خذوا الارقام ، هاته الارقام ليست متناسبة مع المشروع الذى طرح علينا ، تجدون التضاربات الكبيرة فهناك مليون وسبعمائة وهناك مليون ومائة وان الارقام كلها مزيفة ، فهل هذا هو القانون الذى صدر عن مجلس النواب ، خذوا مشروع الحكومة ، وخذوا الجريدة الرسمية ، وستجدون فصولا، لم نطلع عليها قط ، تجدون ارقاما لم نتذاكر قط فى شانها انظروا تقارير اللجان ، فهذا قانون المالية لسنة ١٩٦٤ قيل انه صدر من مجلس النواب ، وانا اتحدى كل نائب يقول لى بانه يتوفر على تقرير اللجنة يحتوى على مناقشة او مصادقة على هاته الفصول التشريعية او على هاته الارقام .

... وباصدار مراسيم مخالفة لما اقره المجلس

لديكم سادتى النواب، قانون صادر من مجلس المستشارين ومن مجلس النواب بعد القراءة الثانية صادق عليها الجميع ، ويوجد هذا القانون بيد جلالة الملك ، ولكن صدر بحجج من طرف الحكومة مرسوم ثالث يخالف القانون الذى صادق عليه مجلس النواب . وهذا القانون يتعلق بالنواب ، وهذه مخالفة صريحة لان مجلس النواب اذا صدر قانونا يصادق عليه مجلس المستشارين ويرجع لمجلس النواب ويصادق عليه بعد قراءة ثانية ، ويكون قانونا موجودا فى ذاته ، وتصدر الحكومة قانونا او قرارا وزاريا يخالف مخالفة صريحة للقانون ومن جانب اللياقة ، كان على الحكومة ان تراعى الفصل ٥٦ من الدستور الذى لا يعترف للحكومة بحق الوالى، بل لا يعترف لها بالحق بل يعطيها فقط حق الاختيار بحيث كنا سبقناها ، وصدرنا قانونا ، لذلك يجب عليها احتراما للفصل ٥٦

ونظرا لكونها لم تعترض فـي الدفع بعدم القبول وفى مناقشة القانون يجب عليها السكوت . ولكنها اصدرت قرارا مخالفـا صودق عليه من طرف البرلمان

ولا احتاج الى ان اتمسـك بالجريدة الرسمية التى جـاء بها قرار الغرفة الدستورية ، لان هاته الغرفة قررت بقرار نشر فى الجريدة الرسميـة : بأن موضوع النزاع الذى صدر فيه قانون ومرسوم نهائـى متناقضين ان قول الغرفـة بقول صراحة بأن الموضـوع من اختصاص القانون ، واذن فان الحكومة بايجادها فصولا مخالفة للقانون الصادر عـن البرلمان صارت عملها مخالفـة لقرار الغرفة الدستورية وهو مخالف بطبيعة الحال للدستور وبقرار واحد وباجراء واحـد اعتـدت الحكومة على ثـلاث مؤسسات الغرفـة الدستورية ، ومجلـس النواب ومجلس المستشارين .

ليس من صلاحية الحكومة قانونيا
ان تزيد فى ثمن السكر

سادتى النواب : لنتطـرق الان الى مسالة السكر :

الفصل ٥٣ من الدستـور يقول صراحة ((ان قانون المالية يصدر عن البرلمان بالتصويت)) يبقى لنا ان نرى الشروط التى ينص عليها قانون التنظيم : الان اذا اخذنا القانون المؤرخ بـ ١١ نومبر ١٩٦٣ فى شأن المالية اى قانون تنظيم المالية فسنجد ان الميزانية تضمن جميـع المصاريف والضرائب المباشرة وغير المباشرة ونجد ايضا ان القوانين المالية المصححة ، اى اذا كان هناك قانون يصحـح المالية فهو من اختصـاص البرلمان ، وهذا ما جاء صراحة فى قانون تنظيـم المالية ، اذا رجعنا الى قانون المالية لسنة ١٩٦٤ ، مـاذا

سنجد فى الباب الثالث المتعلق بالضرائب الغير المباشرة ؟ نجد مدخول ضريبة السكر . ١٣٧ مليون درهم هو الاداء المدفوع فى السكر والمواد السكريـة المنصوص عليها فى قانون المالية

وانتم تعرفون انه بمقتضـى الفصل ٥٣ من الدستـور والفصل ٧ من القانون المتعلـق بالمالية ان كل تغيير ، فـى مضمون قانون المالية يرجـع النظر فيه الى مجلس النواب، لكن صدر بتاريخ ١٩ ماى ٦٤ قراران من الوزير الاول . ثم صدر بتاريخ ٢١ ماى ١٩٦٤ قرار من كاتب الدولة فى المالية وهذا القرار مصدر فى ميزان ضريبة السكر . وهل مـن المعقول ان قانون الميزانيـة الذى يرجع الـى الضرائب الغير المباشـرة الخاص بالسكر هل يمكـن للحكومة أن تغيره بالتخفيـض أو بالزيادة بمقتضى مراسيم وهذا القرار متى صـدر ؟ فاذا كان يحمل تاريخ ٢٧ ماى ١٩٦٤ . فانه نشر فى الجريدة الرسمية المؤرخة بـ ١٠ جوان ١٩٦٤ ولكن هاته الجريدة لم تطبع ولم تخرج للعموم الا يوم السبت ١٣ جوان ، ويـوم السبت ١٣ جوان هذا الـذى طبعت فيه الجريدة ما هـو اليوم الذى بعده ؟ هو ١٤ جوان الذى هو يوم احد وماذا بعد الاحد ١٤ بالطبع يوم الاثنين ١٥ جوان ويوم الاثنين هـذا يكون الوقت قد مضى لان هذا اليوم هو الذى قدمنا فيـه ملتمس الرقابة اذا تبين لكـم من تاريخ القانون بأن ملتمس الرقابة وضع للمجلس اليـوم الموالى للزيادة فى الضرائـب للسكر ، وان ما جاء فى كـلام الحكومة الا صورة عن العقدة التى تعيشها .

سيبين لنا كاتب الدولة فى المالية أن هناك قوانين عديدة نسيتها لكن تلك القوانين تخول لـه وللوزير الاول التغيير مـن الضرائب الغير المباشرة ولكن من الواجب ان اقول لهما باننا نحن فى عهد دستورى مـن شأنه ان يغير القوانيـن

الماضية فيما اذا كانت متناقضة مع الدستور ومع قانون توظيف المالية اذا لا يمكن ابدا الاستيناد الى القوانين القديمة ، والحالة ان الدستور يخول الاختصاص لما يرجع للمالية ، الى البرلمان وما دام من الواجب تطبيق الدستور ومادام القانون تنظيم لن يغير فان الاختصاص فى الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتغيير قيمة الضرائب هى من اختصاص مجلس النواب وحيث ان الحكومة تجاوزت سلطتها وتدخلت فى سلطة المجلس ، وقامت بتشريع فى ميدان من اختصاص القانون . وهذا تسبب لها فى التصريح باذاعة ليست وطنية اذاعة اوروبية بان المجلس قد صادق على الزيادة فى السكر سمعت فى الاذاعة بان مجلس النواب قد صادق على هذه الزيادة .

الواقع وسلطة الوعود

ملاحظة : اننا لن نسير فى طريق السب فنحن منعودون على السب من طرف الحكومة فكما قلت لكم امس ما هو الاتجاه الذى يمكنكم ان تجيبونا به ؟ انه اتجاه لا يعتمد على الارقام ، ولا على التشريع ، وسوف لا يمكنكم ان تجيبونا الا بالكذب ، وساقول لكم الان قضية : لما تقدم امامنا الوزير الاول يوم ١١ يناير ٦٤ فى عرض سياسة عامة . ما ذا قال ؟ . قال بالحرف :

« وترى الحكومة من واجبها شن حرب ضد ارتفاع الاسعار للمحافظة على العملة الوطنية، بغرض مراقبة شديدة على الاثمان حتى تحتفظ الطبقة الكادحة بقيمة اجورها بالنسبة للمعاملات » هذا هو وعد الوزير الاول الا يلاحظ الوزير ان عكس ما قاله هو ما جاء به الينا اذ ان الاسعار

لم تنقص بل زادت ، وهذا داخل فى سلسلة الوعود .

ولكن الذى الاحظه انا هو التناقض بين الاقوال والافعال فلهذا قال رئيس فريق الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ، بانه ينتقد الاعمال ليحاسب الحكومة ولا يهتم بالاقوال وهكذا تبين لى انه بالنسبة للاقوال ان الاعمال مخالفة للاقوال . ولهذا كان تقديم ملتمس الرقابة ضروريا .

مثال آخر على الاعتداء هو مشروع شركات الاستثمار

اذا رايتم المشروع المتعلق بشركة الاستثمار ستجدون ان الفصل ١٥ يحتوى على مايلى : تعفى شركة الاستثمار من ضريبة الارباح المهنية واذا راينا الفصل ٥٦ من الدستور فانه يقول بان الاقتراحات التى من شانها ان تنقص من المداخيل ليست مقبولة وبالنظر الى الفصل ٥٤ فانه سيمكننا ان نقول بان الاقتراحات التى ستنقص من المداخيل غير مقبولة ولكن لنستنتج من هذا ضمنيا ان المشاريع الرامية الى التخفيض من المداخيل مباحة .

...

وبين الاستاذ التبر ان الحكومة لا يمكن ان تصدر قوانين مالية تتعلق بالزيادة او النقص فى المداخيل الا اذا رجعت الى البرلمان » ولكن الحكومة لم تفعل ذلك ، ولذلك تكون قد خرقت القوانين التنظيمية الموجودة والقوانين المالية . ولذلك فانه لا يمكن للمجلس ان يصوت على قانون الاستثمارات لانه يتضمن نقصانا من المداخيل باعفائها من الضرائب الشىء الذى لابد له من قانون مالى . اذن هذا

المشروع غير معقول واذا طرح فى شانه ملتمس رقابة فهذا شىء معقول تماما »

وهنا تطرق الاستاذ التبر ايضا الى رفض ممثل الحكومة للتعديل المتعلق بمنع شركات الاستثمار من شراء اسهم الدولة « وهذه نقطة فى نظرنا حيوية ، كما وصفها بذلك ممثل الحكومة نفسه وانا اعتقد ان النقطة المهمة التى طرح من أجلها هذا القانون علينا هو هذه النقطة الحيوية بالذات . وقال لنا انه ليس لكم الحق لتمنعوا الدولة ان تبيع اسهم الدولة . وهذا شىء خطير . وتبرير خطير لأن عقد البيع يستلزم اتفاق الطرفين . فلذلك يجب الالتجاء الى البرلمان ، اما اللجوء الى الفصل ٥٦ من الدستور فهو هروب . وكان فى امكانه ان يستعمل ذلك الحق فيذهب الموضوع الى الغرفة الدستورية »

واشار الاستاذ التبر الى ما قالته صحيفة ليفار من ان الاتحاد لا يريد مناقشة الاراضى الاستعمارية لان الاتحاد ليس له برنامج » يا للعجب ، اننى هنا لا اريد ان اذكر بالتصميم الخماسى الذى هيأته الحكومة الاتحادية والذى صادق عليه محمد الخامس المرحوم »

واشار الاستاذ التبر الى قانون استرجاع الاراضى الذى قدمه الاستقلال والى مصادقة الاتحاد عليه ، وتقديم قانون ممائل باسم الاتحاد اساسه الاصلاح الزراعى الذى يشمل استرجاع اراضى الملاكين الكبار المغاربة . وهنا تلى الاستاذ التبر محضر لجنة التشريع وقرأ موقف الاتحاد المسجل فى ذلك المحضر ، وهو موقف المطالبة بتطبيق الاشتراكية الحقة .

ولخص الاخ التبر كلامه فى ان الحكومة منذ افتتاح البرلمان وهى تخرق الدستور والقوانين التنظيمية والقوانين

المالية وقوانين الغرفة الدسورية . ثم تحدث الاخ التبر عن ما قاله الوزير المنتدب عن قضية صحافة ماس . وهنا اورد الاخ التبر فقرة من قرار محكمة الاستئناف الذى جاء فيه ان الحكومة قد خرقت القانون .

واضاف الاخ التبر قائلا : « ان من الاسباب الاساسية التى جعلتنا نقدم ملتمس الرقابة هى قضية السكر ، وان الزيادة فى السكر قد وقعت ، ولكن لم تنشر فى الجريدة الرسمية الا يوم ١٣ جوان الذى كان يوم سبت وفى ١٤ منه قدمنا الملتمس فكيف يقال لنا بعد هذا لماذا لم تقدموا ملتمس الرقابة عندما زيد فى السكر بصفة رسمية .»

الاستاذ التبر يعلن تحفظ الفريق الاتحادى فى متابعة الوزير الاول

وهنا اضاف الاخ التبر واشار الى ما قاله الوزير الاول عندما اتهم فريق الاتحاد بالتآمر وقال: « اننا نتمتع بالحصانة، ولا حق للسيد اباحنينى لاتهامنا بذلك ، وانا انبهه الى خطورة الاتهام، ولذلك اطلب من الرئيس ان يسجل بتدقيق كلمات ابا حنينى فى هذا الموضوع . وانا احتفظ بحقى باقامة دعوى ضد رئيس الحكومة لدى المحكمة العليا فى هذا الموضوع . لكونه ارتكب جنحة صريحة . لذلك احتفظ بحقى باللجوء اليكم لمساعدتى على اقامة دعوى ضده فى المحكمة العليا ».

بعد تدخـلات الوزير الاول ووزير الداخلية والانباء

الدكتورعبد اللطيف بنجلون رئيس الفريق الاتحادى:

- بحبط محاولة تحويل انظار الرأي العام عن الاوضاع الخطيرة التى أدت اليها حكومة ابا حنينى

- يستفتى التاريخ فى هوية الوزراء ويرفض أهليتهم لتوجيه أي انذار للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية

بعد التدخلات الهامة التى قام بها بعض اعضاء الفريق النيابى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية يومى الاثنين والثلاثاء والقائهم عروضا ضافية شرحوا فيها الاسباب التى دعت الفريق لتقديم ملتمس الرقابة ضد حكومة باحنينى ،وبعد ان تناول هذا الاخير الكلمة يوم الاثنين قبل ان تنتهى كل عروض الفريق الاتحادى وفى اليوم الموالى جاء احمد رضا كديرة وزير الخارجية «ليتدخل» مرة ثانية باسم الحكومة وليثير كما فعل سابقه تعليلات خيالية عن الظروف التى قدم فيها الفريق ملتمس الرقابة • وفى يوم الاربعاء جاء الوزيران احمدالعلوى وعبد الرحمان الخطيب مدعيين انهما سيمتحنان اعضاء فريق الاتحاد فى وطنيتهم بعد هذا قدم الاخ عبد اللطيف بن جلون رئيس الفريق النيابى تعقيبا شاملا وواضحا عشية يوم الخميس اتسم بالصراحة والوضوح جاء فيه :

التحويل المفضوح لموضوع الملتمس

سيدى الرئيس ، حضرات النواب الافاضل ، اصحاب المعالى الوزراء ، البارحةوبكل الحاح وجه السيد الوزير عبد الرحمان الخطيب والسيد احمدالعلوى ، وبكل اسف انى لا اراه هنا ، وكان من اللياقة ان يكون حاضرا ، لان الجواب على قدر السؤال ، اذا كان السؤال مهما فالجواب مهم كذلك ، اقول ان الخطيب والعلوى وجها انذارا الى الفريق النيابى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية وطلبا منا ان نحدد موقفنا بكل وضوح من المهدى بن بركة والسيد برادة. وقالا اننا اذا اعلنا عن موقفناوعن عدم تضامننا مع هذين الشخصين واستنكرنا تصريحاتهما ، فان الحكومة مستعدة لتقديم استقالتها حالا ، وقالا ايضا اننا اذا لم نلب رغبتهما ولم نات بالجواب الذى ينتظرونه فان اغلبية المجلس ستكون ضدنا وحتى فريق الاستقلال سيصوت ضدنا وبذلك سنبقى معزولين ،

عندى بعض الملاحظات حول موقف هؤلاء الناس.

الملاحظة الاولى :

بعدما تكلم هؤلاء الوزراء فهمنا جليا الرد الذى تقدمت به الحكومة مسبقا على الملتمس وقبل ان يصل الملتمس الى

طور المناقشة فقد ردت الحكومة بواسطة الراديو والتلفزة والصحافة الرسمية .

كان بنية القوم من اول وهلة تقديم الانذار الذى قدموه لنا امس ولكن هذا الانذار كان لا بد له ان يرتكز على اى شىء كان لابد له أن يرتكز على الملتمس وعلى موضوعات الملتمس ، ولكن من سوء حظهم : كان موضوع الملتمس اقتصاديا ومائيا ، وقانونيا فكان من الواجب أن يوجد موضوع سياسى لهذا الملتمس وكان لا بد ان يوجد هذا الموضوع لكى يضاف الى المواضيع التى كانت مطروحة فى الملتمس بحيث أن الانذار الذى كان مقررا توجيهه لنا كان سيكون انذارا له ما يرتكز عليه ويكون معقولا ومقبولا ، وهذا ايها السادة يفسر لنا مهمة الاذاعة وتصريحات الصحف ، والتكييف بجميع الوسائل للجماهير ، وهذا كذلك يفسر لنا لماذا تناول الوزير الاول الكلمة قبل اوانه ، كلكم تعرفون ان من الطقوس الجارى بها العمل فى جميع البلدان سواء المتقدمة او المتخلفة ، وتعرفون ان الاعراف البرلمانية تقضى بان تستمع الحكومة اولا الى راى المعارضة ، وهذا يفسره لنا كذلك تدخل السيد كديرة فى المعارضة وهذا كذلك يفسر لنا تدخل السيد كديرة فى مواضيع لا تتعلق بموضوع الملتمس ثم فهمنا منهم ان القوم ارادوا قبل كل شىء ان يفرغوا الملتمس الذى قدمناه من المواضيع المذكورة فيه ومن محتوياته وان يعطوه محتوى سياسيا وموضوعا سياسيا .

لماذا ؟ لكى يعللوا به تقديم الانذار ، وليجعلوا هذا الانذار معقولا مقبولا . هذه الالعوبة فهمناها من اول يوم وقلنا فيها راينا ، وقد قمت انا الاول باسم الفريق وردت عليه ، وجعلنا الملتمس فى اطاره الطبيعى . يعنى تكلمت عن المواضيع التى من اجلها قدمنا الملتمس : الحالة

الاقتصادية ، والحالة المالية فى المغرب والموضوع الذى كان فيه يتحدث الملتمس على مخالفة الحكومة للقوانين .

حينما كذب بعضهم بعضا

ايها السادة ، بعد ان تيقنوا انهم استطاعوا ان يضفوا على الملتمس صبغة سياسية تبرر موقفهم وتوجيه انذارهم ، قبلوا بعد هذا ان يرجعوا بالملتمس الى اصله الطبيعى اى الى اصله الاقتصادى والمالى والقانونى ، وهذا يفسر لنا من جهة ، اذن التكذيب الذى وقع من احد الوزراء والذى اندهش له الجميع وهو التكذيب الذى وجهه معالى وزير الداخلية ، الى معالى الوزير الاول ، لانه عكس ما قال الوزير الاول من اننا مجرمون ، قال وزير الداخلية اننا لسنا مجرمين واننا ابرياء وقا لا علاقة للملتمس بالاحداث الاخيرة ، هذا كلام قيل امس فقط ، وقال ايضا لو ان لنا يدا فى الاحداث التى وقعت لهيأ ملفا وقدمنا الى المحاكمة ، ثم تناول بعده الكلمة السيد احمد العلوى ، والسيد العلوى اعلن ان لاخلاف بيننا وبينه فيما يخص الملتمس ، ولكن الخلاف هو خلاف جوهرى فيما يخص المبدا وفيما يخص موقفنا من النظام ، واغرب من هذا ان كل واحد منهما لما كان يتكلم كان يخاطبنا لا كمتآمرين بل كانا يقولان لنا : ايها الاصدقاء ، لا متآمرين كما قيل فى الاول .

الملاحظة الثانية :

اعترف السادة الوزراء الذين تعاقبوا على هذه المنصة بان الحالة الاقتصادية والمالية هى كما قلنا اى كما وصفناها انها حالة سيئة وانها تبعث على القلق واعترفوا ضمنيا بان ملتمسنا كان على صواب من جميع وجوهه وهذا فيما

اعتقد هو الذى ادى بهم الى ان يقولوا انهم مستعدون لتقديم استقالتهم ثم من جهة اخرى اعتقد واظن ان الكل يعتقد هذا ، قالوا انه مستعدون لتقديم استقالتهم بعد ان شعروا ان الملتمس الذى تقدمنا به وربما ان اغلبية النواب تبنته وسمعوا كلام النواب وسمعوا احد الاخوان يتكلم باسم اكثر من اربعين نائبا وهو يقول بانه لن يصوت لفائدة الملتمس ولكنه قال ما هو اخطر قال ان الحكومة اساءت الى البلاد واساءت الى الشعب ، واساءت الى المجلس ، واساءت الى الفرق النيابية ، وهذا كلام سمعتموه كلكم بحيث بعد ان تكلم هذا النائب المحترم اتضح للناس ان الاغلبية كلها بجانب الملتمس وان الاقلية الضئيلة هى التى بقيت بجانب الحكومة بل اكثر من هذا : الحكومة شعرت انه ربما سيكون عدد افرادها اكثر من عدد النواب الذين سيصوتون بجانبها ، فهذا ما جعل الحكومة تقول سلفا : نحن مستعدون لتقديم استقالتنا .

بأية صلاحية ومؤهلات ؟

هنا اريد ان اضع سؤالا: هل للوزراء الذين تناولوا الكلام الصفة القانونية وشكلا وموضوعيا ليقدموا لنا هذا الانذار ؟ وسؤال آخر، الوزراء الذين توجهوا لنا بهذا الانذار، هل عندهم الصلاحية المطلوبة من حيث الوطنية ليقدموا لنا هذا الانذار حول مسالة وطنية ؟

هل لديكم الصفة القانونية شكلا ؟ كان يا السيد عبد الرحمان الخطيب ، ويا السى احمد العلوى ، من حق الوزير الاول اذا تساهلنا هو الذى يضع السؤال ، وليس انتما ! لقد قلتما ان الحكومة مستعدة لتقديم استقالتها اذا كان جوابنا كما تنتظرونه وكما تريدون ان يكون ، هل هذا

كلامكما ؟ هل يتكلم كل منكما باسمه الشخصى ؟ او تتكلمون باسم الحكومة ؟ واذا كنتم تتحدثون باسم الحكومة ، هل عندكم الصفة المطلوبة لتتكلموا باسم الحكومة ؟ لان توجيه هذا الانذار من طرفكما باسم الحكومة ، كيف يمكن اعتباره ، يمكن ان نعلله انكم لم تعودوا تعترفون ان الحكومة لها رئيس وان هذا الرئيس هو السيد ابا حنينى. الحقيقة ايها السادة ، هى ان الملتمس لما تقدم اضطربت الاعصاب، وعمت الدهشة، واخذت الجماعة، فاصبح كل واحد من اعضاء الحكومة يتكلم فيما لا يعنيه . خلافا للاعراف وللعادات . سمعنا وزير الخارجية لا يتكلم عن الشؤون الخارجية وانما سمعناه يتكلم عن الشؤون الاقتصادية ، ثم سمعنا وزير الداخلية لا يتكلم عن الحالة الداخلية فى البلاد وانما اغرب ما يسمع سمعناه يتكلم لنا عن الحالة المالية فى المغرب وعن حالة ميزانية المغرب . اما وزير الانباء والسياحة فهو كعادته بتكلم عن كل شىء فيما يعنيه وفيما لا يعنيه . ثم سمعنا بعض الوزراء يتكلمون بكلام مخالف لكلام الوزير الذى سبقه . بالله عليكم اهذه حكومة ؟ هذه حكومة تتقدم امام المجلس متفرقة كل واحد من اعضائها له لونه وماهيته وانشودته . والله ، اذا كان حقيقة هناك حس بكرامة الحكومة ومقام الحكومة ، واحترام الحكومة فاننا لا نعتقد ان الملتمس هو الذى اصاب كرامة الحكومة وانما نعتقد ان جواب الحكومة والرد الذى ردت به وموقف الحكومة هو الذى مس بكرامتها اكثر من كل شىء آخر .

لا يسهر على النظام الا جلالة الملك

ثم هذه الحكومة ، هل لكم الصفة القانونية موضوعيا؟ اولا : الحكومة الحالية نعتبرها انها اصبحت بالنسبة

الى المجلس بدون وجـــــود قانونى ، وبعبارة اخـــــرى المحكومة أصبحت ، وهذا لمسه كل واحد منكم، لا تتمتع بثقة أغلبية النواب ، وهل من الممكن أن نتناقش معكم فـــى مثل المسائل التى طرحت ومثل المسائل التى اردتم أن تجرونا اليها . هل من الممكـــن ان نتناقش معكـــم وانتم جردتـــم انفسكم من كل ثقة من المجلس .

ثانيا : قلتم ان المسالة هى تهم الجوهر فى الخلاف بيننـــا وبينكم وان المسالة تهم النظام . هنا لدى سؤال آخر، دستوريا احببنا ام كرهنا ، الدستـــور موجود ، دستوريا هـــل الحكومة لها الحق لنناقشنـــا فى هذا الموضوع ، فى موضوع يتعلق بالنظام المغربـــى ؟دستوريا لا يسهر على النظام المغربى الا جلالة الملك .وهذا هو الدستور احببنا ام كرهنا ، اذا كنتم انتم مسؤولين عـــن تسيير الامور ،: فمنطقيـــا وقانونيا لا يمكن ان يقبـــل استجوابكم لنا لانكم لستم انتم الذين لكم الحق فى الدفاع عن النظام .

ثم مسالة اخرى . هل عندكم ، وبالاخص السيدين اللذين تحدثا امس ، هل عندكما الصلاحية الموضوعية مـــن الناحية الوطنية لتقدما سؤالا مثل السؤال الذى وضعتمـــاه امس على فريق الاتحـــاد الوطنى للقوات الشعبية فـــى موضوع يتعلق بماضى الوطن وبمستقبله ؟

ما هى ورقة تعريفكم ؟

هنا ايها السادة ، وصلنا الى النقطة التاريخية ، ويجب الان ان نتكلم بكل صراحـــة كما طلبتم منا ذلك البارحة . ايها السادة اردتم امس ان تؤدوا امتحانا فى الوطنيـــة لاعضاء فريق الاتحاد الوطنى يمكن لكم الحق لان شهر يوليه

هو شهر الامتحانات . ولكـــن انتم الذين طالبتمونا لنتقـــدم لهذا الامتحان فى الوطنية وجئتم تطلبون منا ورقـــــة التعريف التى نحملها فـــــى الوطنية . قبل كل شىء ما هى ورقة تعريفكم أنتم ، تعالـــوا ننظر فيها ، تعالوا نبحـــث فيها ، هل لديكم الصلاحيـــة لكى تجروا علينا هذا الامتحان فى الوطنية ام ليست لكـــم هذه الصلاحية ؟

يا عبد الرحمان الخطيب ، يا وزير الداخلية ، اعتقـــد انك امس كان موقفك هنا من على هذه المنصة موقفا فضوليا . لا اعتقد انك يا عبد الرحمان كانت لك الصلاحية الوطنيـــة لكى تاتى لتحاسب وطنييـــن آخرين عن وطنيتهم . يا عبد الرحمان لما كان اخوك السى عبد الكريم الخطيب فى ايـــام المحنة ، المحنة التى مر بهـــا المغرب ، والتى مرت بهـــا العائلة المالكة ، يوم كان جلالة الملك محمد الخامس رحمـــه الله فى المنفى ويوم كان اخوك الدكتور عبد الكريم الخطيب ، قد التحق بصفوف المقاومة وبجيش التحرير هو وكثير من الاخوان الذين تعرفهم هنا ، يوم كـــان هذا هو موقف اخيك ، ولا اقول لك اناس آخرين . ماذا كان موقفك يا عبد الرحمان ؟ يمكن اذا لم نذكره كله ، نذكر على الاقل البعض منه فقط . لم يكن من حقك ان تحاسبنا على الوطنية وتحاسب اعضاء الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية على وطنيتهم ، هل كانوا وطنييـــن ام لا . هل كانوا مغاربـــــة ام لا . هل قاموا بواجبهـــم نحو البلاد ام لا . لان الوطنية الصادقة لا تظهر الا وقـــت الامتحانات . يوم تكون البلاد تجتاز صعوبات ويوم تكـــون فى محنة . هنا تظهر الوطنيـــة الصادقة .

سانكرك بحادثة . لما وقعت حادثة فى البيضاء وكان محمد الخامس فى المنفى ، وكانت اول حادثة فى المقاومة المغربيـــة وكانت هى الانطلاقة الكبرى ، وهى حادثة قنبلة الســـوق

المركزى وكانت المحكمة العسكرية الفرنسية الاستعمارية تحاكم بعض الاخوان الوطنيين المقاومين وهذه الحادثة كلكم تعرفون ان من جملة الاخوان الذين شاركوا فيها، اخ موجود هنا هو الاخ محمد منصور ، فى ذلك الوقت ذكرت صحافة ماس ان من جملة المحامين الذين سيدافعون عن المتهمين يوجد ثلاث مغاربة ومن جملتهم عبد الرحمان الخطيب ، لكن ، والجريدة وهى البوتى مروكان موجودة ، لكن ، نشرت هذه الجريدة من بعد انه وصلها تكذيب وبيان حقيقة من عند الاستاذ عبد الرحمان الخطيب حيث قال للصحيفة انك اخطأت فانا لست مغربيا ، انا فرنسى وافتخر بجنسيتى . ان التاريخ حى ، ثم اثناء دفاعك يا عبد الرحمان واذ كنت تتكلم عن الوطنيين المتهمين الذين كانوا حاضرين فى المحكمة العسكرية الفرنسية ، قلت انت يا عبد الرحمان دفاعا عن زبونك ، ((هؤلاء المجرمون هؤلاء الناس الذين استطاعوا اراقة الدماء فى يوم ميلاد المسيح فى يوم عيد ليس فقط عيد النصارى بل عيد العالم باجمعه))، قلت : ((هؤلاء الناس انا لا اتكلم عنهم)) . هكذا كان الاستاذ عبد الرحمان الخطيب الذى جاء اليوم يحاسب الاتحاديين ويطعن فى وطنيتهم ومن بينهم من كان آنذاك فى قفص المحكمة .

واليوم بكل وقاحة ، وبدون تردد جاء الاستاذ عبد الرحمان يجاسبنا على وطنيتنا هذا هو الذى جعلنى اقول له انه كان فضوليا فيما قال عنا.

اما السيد الاخ ، ويجب ان ارد عليه بالمثل لانه خاطبنى امس بالاخ ، وانا كذلك، وان كان كما يقول الشاعر :

((والبغض تبديه لك العينان))

العلوى يستنكر الثورة لارجاع محمد الخامس

اما مولاى العلوى فاقول له ما قلته للاستاذ عبد الرحمان ان البرهان والعلامة على الوطنية الصادقة تكون دائما فى ايام المحنة وفى ايام الشدة التى تكون فيها البلاد ويكون فيها المواطنون ، لا فى ايام الرخاء .

لما كان جلالة الملك والعائلة المالكة فى المنفى تام المغاربة الاحرار بواجبهم وبما كان تفرضه عليهم الوطنية الحقة ، فى ذلك الوقت كان احد المسؤولين عن الراى العام فى المغرب والحركة الوطنية الاستاذ علال الفاسى ، كان موجودا فى القاهرة ، الاستاذ علال الفاسى الذى كان الوزير العلوى يتظاهر له امس بمظهر العطف والمحبة الى آخره ، الاستاذ علال الفاسى كان قد وجه نداء الى الشعب المغربى وصرح تصريحات وقال : ان واجب الشعب المغربى بعد ان اهانه الاستعمار فى شخص ملكه ، ان واجبه واضح بين ، وانه يجب عليه ان يقوم ويأخذ السلاح ويعمل بجميع وسائله لارجاع محمد الخامس الى عرشه ، لما وجه علال الفاسى هذا النداء من مصر كان احمد العلوى يومئذ فى باريس، فماذا كان رد فعل السيد العلوى ، يجب ان لا ننسى التاريخ ، وهناك مثل شعبى يقول ((حتى يموتو اللى كيعرفونى)) ماذا قال الوزير المحترم العلوى ها ما قال ، ها هو مكتوب فى الصحف (وهنا اظهر السيد المتحدث عبد اللطيف بنجلون قصاصة من صحيفة فرنسية) بالحروف الغليظة : ((عضو من الاستقلال فى باريس يستنكر اقوال علال الفاسى)) وهذا مكتوب ولكل واحد ان يطلع عليه وانا لا يمكن ان اقرا لكم المقال كله لانه طويل ولكن على

الاقل اقرأ عليكم فقرة صغيرة. قال الرجل الوطنى المخلص لبلاده لملكه ولوطنه السيد العلوى ، سأل فى ذلك الوقت :
« ومن الجدير بالذكر أن جريدة روز اليوسف معروفة بلهجتها المتطرفة الخرقاء ، وعلى كل حال ففيما يهم بالعلاقات الفرنسية المغربية فان كل كلام مهما كان مصدره والذى يقترح أو يشير الى استعمال القوة فكل من قال مثل هذا الكلام أو يريد ان يجعل العلاقات بين المغرب وفرنسا، يجب ان يرد هذا الكلام فى وجه من قاله بكل قساوة » هذا ما قاله الاخ احمد العلوى لما وادلى بتصريحه فى باريس مكذبا علال الفاسى الذى كان رئيس الحزب الذى كان العلوى ينتمى اليه ، ولما كان اعضاء حزب الاستقلال فى المقاومة لا فى الداخل ولا فى الخارج ، والاستاذ الطريس امامى حتى هو كان من جملة الناس الذين انضموا الى الحركة وكان من قادة الحركة الوطنية كذلك ، قام احمد العلوى الذى جاء اليوم يحاسبنا هل وطنيتنا صادقة او غير صادقة قام يكذب علال الفاسى ، ويقول ان كلامه كلام رجل احمق كلام رجل لا يعرف ما يقول ، وكل واحد يريد افساد العلاقات بيننا وبين فرنسا ، يجب ان يقاوم ، ويا للعجب ، هل كان العلوى فى ذلك الوقت يرى ان العلاقات بيننا وبين فرنسا لم تفسد فى حين كانت فرنسا قد قامت بنفى محمد الخامس ، هذا ما قاله مولاى احمد العلوى ، على كل حال التاريخ حى ، ونحن لا نريد ان نذكر اشياء اخرى .

الوزير الذى بايع ابن عرفة وقبل يده

انا لو كان لى ماضى كماضى العلوى لما كنت هنا ، بل لكنت ذهبت الى حال سبيلى حتى ينسانى الناس ، ولكن

« اذا لم يستحيى ولم تخش عاقبة الليالى فاصنع ما تشاء »
ثم هنا كذلك وزير آخر لم يستطع ان يسكت وقال اننا مجرمون واننا متآمرون وان وطنيتنا مشكوك فيها ، وهذا الوزير هو معالى الوزير الاول وهنا يمكن ان اقول فى حقه ما قلت فى حق الوزير مولاى احمد العلوى ، ايام السلطان بنعرفة الذى نصبه الاستعمار، ولا زالت هذه الايام حديثة العهد ، ويعرف الناس هل محمد منصور ، هل الدكتور عبد اللطيف بنجلون ، هل السيد عبد الرحمان اليوسفى، او اخوان الفريق الشيابى للاتحاد ، هل نحن الذين بايعنا بن عرفة ، هل نحن الذين قبلنا يده ؟

معالى الوزير الاول ، ان التاريخ موجود ، على كل حال اهل فاس لا زالوا احياء ، ويعرفون انه لما ذهب ابن عرفة لفاس ، ذهبت اليه .

اعتقد ايها السادة ان هذا الماضى « الحافل بالوطنية » « الوطنية الصادقة » هو الذى جعل هؤلاء الوزراء وامثالهم يجمعون شملهم فى حزب سموه الحزب الاشتراكى .

ليغطوا الماضى الذى يجرون

وهنا نطرح سؤالا ، لماذا اسسوا هذا الحزب ؟ هل اسسوه ليعملوا لصالح الشعب المغربى ، هل اسسوه ليعملوا على تحقيق الاشتراكية فى المغرب ؟ هذا سؤال يمكن ان نترك لكم الجواب عنه . انا عندى جواب آخر . انا اعتقد ان هؤلاء الناس التجاوا الى هذا الحزب لشىء واحد هو لكى يغطوا «الماضى الوطنى» الذى يحملونه معهم .

والآن يمكن ان اضع بدورى سؤالا على حضرات النواب

الموجودين هنا ، وعلى النظارة فى التلفزيون وعلى كل من يستمع الينا الان فى اى صفوف توجد الوطنية الصادقة ؟ هل فى صفوفنا ام فى صفوف الحكومة والحزب الاشتراكى؟

والان ايها السادة ، حضرات النواب ، اصحاب المعالى ، ارجوكم ان تستمعوا جيدا وبكل انتباه الى ما سالقيه عليكم فيما يلى ،

انى على يقين ان كل من له وطنية صادقة ، سوف يجد فيما سالقيه عليكم ما يكفيه لمعرفتنا معرفة حقيقية .

استمعوا الى كلامى : سوف تعرفون من خلاله من نحن ..؟ من هو الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ؟

وهنا القى الاخ بن جلون البيان التاريخى الهام التالى :

نص البيان التاريخى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية

الذى القاه رئيس الفريق النيابى الدكتور عبد اللطيف بن جلون عشية يوم الخميس ٢٥ يونيه ١٩٦٤ :

حضرة الرئيس ، حضرات النواب ،

تجتاز بلادنا ظرفا من اخطر الظروف التى عانتها فى التاريخ ، ونعانى اليوم ازمة عويصة سواء فى الميدان الاجتماعى او السياسى ، او الاقتصادى والمالى . فلم يسبق للشعب المغربى وللفلاح المغربى على الخصوص ان عانى فى عيشه اقسى واسوأ واقرب من المجاعة ، مما يعيش الان ، فالاثمان ترتفع بسرعة متصاعدة ، وبالنسبة لمادة من اهم المواد الضرورية لحياة المواطن الفقير كمادة السكر ، اكتست الزيادة صبغة الكارثة حيث ان الزيادة فى مادة السكر بلغت ما يقرب مائة فى المائة فى اقل من سنة . وعندما ترتفع الاثمان يترتب عن ذلك انخفاض فى الانتاج الوطنى بالنسبة لكل مواطن ذلك ان المدخول الفردى بدلا من ان ينمو اصبح يتقلص بسبب الضرائب وبالاخص غير المباشرة منها تلك الضرائب التى تمتص قسما متزايدا من المدخول الوطنى .

ايها السادة ، لم يسبق لبلادنا ان تراءت امامها آفاق مظلمة كالتى تتراءى امامها اليوم ، فالعجز المالى بلغ ضخامة مدهشة ، ورصيدنا من العملة الصعبة يذوب فى رمشة عين،

مما أدى بالدولة الى اللجوء الى التمادى فى التسول لدى الدول والمنظمات الاجنبية للحصول على مساعدة مالية ، وبالجملة فان حالتنا الحالية قد تدهورت لدرجة ان الدولة اصبحت تتنازل حتى عن امكانياتها فى التنمية ، فميزانية التسيير تلتهم كل الامكانيات وحصيلة الزيادة فى الضرائب تحول الى تلك الميزانية ، بل الادهى من ذلك ان الارباح الطائلة التى تدرها ثروتنا الفسفاطية والضرائب المعنية التى كانت تجبى لفائدة الصلب كل هذا يفرغ فى ميزانية التجهيز فى بئر ميزانية التسيير واما مهذه الهاوية المهولة التى يشكلها العجز المالى ، نرى الدولة تتنازل عن مسؤولينها وعن التزاماتها من اجل الكفاح ضد التخلف وتحمل القطاع الخاص الاجنبى رغم تحفظه القسط الاوفر فى تلك المعركة الوطنية .

واخيرا لم يسبق للحريات العامة فى هذه البلاد ان اجتازت محنة اقسى من التى تعانيها الان فقد كثرت الاختطافات وانتشر التعذيب وانتهكت الحرمات وعمت الرشوة وساد تعسف السلطات ، وترسم تزييف الانتخابات، وافتضت الضمائر ، واعتقل المرشحون وخرق قانون الحريات من طرف السلطة التى هاجمت الاجتماعات القانونية ، وفرضت حالة الحصار على منظمات قانونية وباختصار اصبحت البلاد تسودها الشرطة السرية سيادة مطلقة لا تعرف حدا ولا رقيبا ، فلم يسبق لحياة المواطن ولا لامن المواطن فى اى عصر من العصور ان كانا معرضين للخطر الذى اصبحا معرضين اليه اليوم ، ولم يسبق لحياة المواطن ولا لامن المواطن ان كانا تحت رحمة التعسف المطلق ، والاجرام الغير المعاقب . ان هذه الازمة الخطيرة التى تجتازها بلادنا اليوم كما اوضحناها مرارا وتكرارا نتيجة

لسياسة مشؤومة معادية للشعب ، تتنكر للمصالح الاساسية للبلاد سواء فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى والسياسى او فى ميدان حقوق الانسان ومصيره . ان هذا التدهور العام الذى اقل ما يقال فيه انه نتيجة لاغلاط خطيرة واخطاء جسيمة ارتكبت فى حق المواطن وفى حق الوطن ، باجمعه . ولا غرابة ، فى ان يثير مثل هذا الوضع الاستنكار والغضب ذلك الغضب الذ ىلا يسدى دوما النصح السليم . اننا نعلم جميعا ان الانسان المغربى رجل ابى ، ففى طور شبابه يفور دمه ويغلى امام اى ظلم وتعسف ، وفى طور كهولته وبعد تكريسه حياته للصالح العام يستعيد نظرات شبابه كلما تعرض لنفس الامتحان . هذا هو الذى يفسر لنا سلوك مواطنين امثال محمد الزرقطونى ومحمد البصرى ومحمد منصور . ان هؤلاء الشباب الذين صاحوا فى وجه سلطات الاستعمار قائلين كفى ، وكيف ان هؤلاء الشباب تمكنوا من قهر الاستعمار وارغامه على ارجاع محمد الخامس طيب الله ثراه الى المغرب ، الى مغرب تخلص من السيطرة السياسية الاستعمارية الا ىالابد . وكذلك كان الشان بالنسبة الى الشيخ الجليل الفقيه محمد بلعربى العلوى رحمه الله الذى وقف وقفة الجندى وعمره يناهز الثمانين قضاها كلها فى الكفاح م نأجل هذا الوطن ليقول هو الاخر : لا. لا . للغصب ولا للاجرام .

واليوم ، اذا كنا نريد ان نخرج من الحالة المتدهورة التى وصلت اليها البلاد فاننا نعتقد انه من الضرورى ومن الحتمى ان نستعيد حماس الجماهير الشعبية وتجرد الوطنيين واتحاد المواطنين المستعدين لتعبئة انفسهم ليقولوا بدورهم كفى لهذا التدهور . وليشمروا جميعا عن سواعدهم وليضعوا البلاد من جديد فى طريق التقدم والامل .

ايهـا السـادة ،

ان آفاقا زاهرة تنفتح امامنا بفضل ما تحمله وحـدة المغرب العربى من فرص ذهبية لابنائها وستكون تلـك الوحدة خير اطار لحل جميع المشاكل التى تسببت فى زرع بذور التفرقة وانعدام الثقة . ومن حظنا ان تلك الافـاق المشرقة ستمكننا من رفع مستوى العيش والثقافة لجميع المواطنين ومن اقامة حياة ديموقراطية حقة تنمو فى ظلهـا شخصية المواطن المغربى . تلك الافاق التى ستشرف وتمجد وتخلد كل من تبناها بصدق وحققها بايمان ومثابرة لذلـك فاننا فى هذا اليوم التاريخى نتوجه من صميم فؤادنا بنداء الى الشعب المغربى والى جلالة الملك الحسن الثانى ونقول ، لنبدأ من استرجاع حماس الجماهير بتوفير الظروف التـى ستمكن منه وم نانضمام الشعب بأجمعه الى العمل من اجل تحقيق ذلك الهدف الجليل الذى يرمى الى الهدف الذى اذا ما حققناه سيمنحنا تقدير واعجاب العالم باسره ، وسيمنحنـا كذلك احترام وامتنان ابنائنا واحفادنا . فلنعلن العفو العام الشامل على جميع المحكومين من أجل القضايا السياسيـة منذ اعلان الاستقلال حتى يمكننا ان نقول غدا لابنائنا بكـل اعتزاز ونحن ملتفون حول ملك الانبعاث : هذا هو ذا المغرب الذى نسلمكم اياه .

والسلام

للذكـــرى...

امتحان الضميـــر

قبل البدء فى عملية التصويت على الملتمس مسـاء يـوم الخميس ، توجـه الاخ عبـد اللطيف بن جلون بالكلمـة التالية الى النواب :

حضرة الرئيس

حضرات النواب المحترمين،

اعتقد ان الملتمس قد انتهى الى اغلبية سياسية تديـن الحكومة . ويشرف الفريـق الذى تقدم بالملتمس ان يكـون قد نبه انظـار الجميـع الى خطورة الحالة التى تردى اليها الوضع العام الذى وصلنا اليه .

الحقيقة بالنسبة الينـــا اننا وصلنا الى الهدف الوطنى الذى نريده . وهو ان نشعر بالخطـــر .

على كل حال نحن امام واجب ، أمام امتحان . وامتحان ضمير واجب كل نائـــب ان يستشعر خطورة الحالة وان يتحمل مسؤوليته وان يقـــول الحق والصدق للشعب ، وان يطرح على نفسه هذا السؤالين :

هـــل هناك خطر فـــى المستقبل ؟

هل هنا كتدهور فى الحالة؟

واجب على كل واحد كذلك ان يقول الحقيقة لجلالة الملك لئلا يغره ، وان يسحـــــب ثقته من الحكومة .

ان فريق الاتحـــاد يجـــدب بشدة ناقوس الخطـــر فـــى جوانب القطار . لينبه الجميع الى ان قطار المغرب يسير بسرعة الى الهاوية .

يجب على كل منكم ان يتفق مع ضميره وما توحى بـــه مسؤوليته امـــا نحن فقـــدادينا واجبنا .

«ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون»

صدق الله العظيم

امتداداً لمناقشة ملتمس الرقابة :

الحقائق كاملة عما جاء في تدخلات بعض الوزراء حول الشؤون الاقتصادية والمالية

للدكتور محمد الحبابي

نظرا لكون بعض الوزراء « تدخلوا » للرد على ما جاء فى ملتمس الرقابة وفى توضيحات اعضاء الفريق النيابى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية فيما يرجع للحالة الاقتصادية والمالية بالبلاد ،

ونظرا لكون المناقشات قد تعدت فى النهاية هذا المجال واصبحت تهم مجموع الوضعية السياسية بصفة عامة ، ولطول المناقشات . فقد ارتأى الاخ الدكتور محمد الحبابى ، نائب مدينة الرباط ، ان يرد على ما جاء فى «تدخلات» بعض الوزراء فيما يرجع لمسائل اقتصادية ومالية وذلك فى مقال هام نشرته جريدة « المحرر » لبانه ، ونعيد نشره هنا لاهميته .

صندوق العجب

كان وقوف اربعة وزراء من حكومة باحنيني على منصة مجلس النواب ليتلوا باسم حكومتهم الدفاع عن الادانة التى وضعها فى عنقهم ملتمس الرقابة وعروضه التوضيحية حول السياسة المالية والاقتصادية ، كان فرصة نادرة عرضت اولئك الوزراء مجردين من الضخامة المصطنعة التى الفوا ان تعرضهم فى اطرها اجهزة الاذاعة والتلفزيون. كما كانت تدخلاتهم ذاتها فرصة ظهروا فيها متعرين من الهالة المبجحة المصطنعة الرسمية التى استانسوا بالظهور من خلالها . مبرزين بـ « ميزاتهم » من الضعف والتخبط كما هى « ربنا خلقتنا ! » .

والجميل فى عروض هؤلاء الوزراء امام المجلس انهم كانوا اشبه فى نوع العقلية والاسلوب بجوقة مسلية غير منسجمة فى « سيرك » كبير متنقل .

فعلى حين كانت تدخلات كل من الوزير الاول ووزراء الخارجية والانباء والمنتدب تكشف شيئا فشيئا عن حقيقة العقلية المتخلفة التى يقودون بها بلادا وضعتها سخرية الايام

بين ايديهم كانوا — ووزير الخارجية منهم على الخصوص — اشبه بمن يقوم بعملية ((ستريبتيز)).

وبينما انهى الوزراء الثلاثة تدخلاتهم كان الوزير المنتدب بوطالب يقلب الاعين ويذر ((غبرة)) السحر على الحقائق ((ليشقلب)) الانظار . ويقدم ((صندوق العجب)) امام النظارة ، يربط فى يديه غراب وحمامة بيضاء ليخرجهما من اليد الاخرى حمامتين بيضاوين ويفرغ فى كوبه ماء وحليبا ليحيلهما بنفثة السحر قطرانا جامدا .

وهذا نموذج من الالعاب التى مهر الوزير بوطالب فى اخراجها من صندوق العجب :

— العجز المالى فى الميزانية شىء واقع يعترف به حتى رئيس صاحب صندوق العجب نفسه .

— الحكومة باعت املاك الدولة والمنازل لتسديد هذا العجز الفادح .

اخذ الوزير بوطالب هاتين الحقيقتين واخرج منهما شيئا آخر هو ان الحكومة انما باعت خمسين الف منزل رفقا بصغار الموظفين وعطفا عليهم . اما العجز وتسديده فقد احتفظ به داخل الصندوق .

ونموذج آخر :

هناك العجز المالى للدولة .

وهناك استثمار الاموال الاجنبية فى مشاريع التنمية والتصنيع .

حقيقتان اخرج الوزير بدلهما من صندوقه العجيب وبقلبة عين حقيقة اخرى كما صنعها وعرضها وهى :

ان الحكومات فى مختلف جهات العالم تستثمر الاموال الاجنبية فى هذا الميدان . وان حكومات سابقة بالمغرب نفسه قد فتحت المجال امام الاموال الاجنبية ، وبذلك لم تشذ

الحكومة الحالية عن السنة الدولية ولم تزد على ان ترسمت خطى حكومات المغرب السابقة .

ولكن شيئا واحدا فى هذه القضية بقى فى الصندوق وخباه الوزير ، وهو ان الحكومات السابقة بالمغرب لم تكن تعتمد استثمار الاموال الاجنبية فى مشاريعها للتنمية والتصنيع كمصدر مالى وحيد واساسى فى هذا الباب وانما كانت تعتمدها كمجرد شىء اضافى لا يجب ان يعتمد كاساس للتنمية والتجهيز .

وحكومة الوزير بوطالب انما كانت تعتمد اساسا وبالدرجة الاولى استثمار رؤوس الاموال الاجنبية ، وهو الانحراف الذى تردت اليه سياسة حكومته المالية والاقتصادية وتركه بوطالب فى صندوقه لانه الحقيقة التى تدين وتدين حكومته .

وعلى كل حال ، اذا كانت ادوار صندوق العجب قد كشفت حقيقة اخرى من تعمد مغالطة الراى العام واللعب على انظاره من طرف صاحب الصندوق فاننا سنقدم بيانات واقعة تضع الحقائق الاقتصادية والصناعية لبلادنا فى نصابها كما يلى :

المفروض ، بعد تدخل وزراء الانباء ، والمنتدب لدى الوزير الاول ، والخارجية ان يتدخل بعضنا — كفريق — ليرد الامور الى نصابها ، وذلك باجابتهم على تدخلاتهم ، وابراز الحقائق التى حاول المتدخلون تغطيتها وطمسها بكلام بعيد كل البعد عن الحقيقة .

والملاحظة الاولى والاساسية والجديرة بالانتباه ، هى ، انه عندما كانت المناقشات تدور حول السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة الحالية ، فان المسؤولين المباشرين عن الاقتصاد والمالية والفلاحة وبالرغم من انهم كانوا يحتلون

مقاعدهم بمجلس النواب ، وتتبعوا المناقشات ، فان اى واحد منهم لم يتدخل ليدلى بالمعلومات التى لديه باعتباره المسئول المباشر عن الاقتصاد ، أو المالية ، او الفلاحة .

ذلك انه لا السيد وزير الاقتصاد والمالية ، ولا نواب كتاب الدولة فى المالية والصناعة والتجارة والفلاحة تناولوا الكلام للادلاء بما لديهم من معلومات حول اختصاصاتهم .

وبالعكس فان السادة وزراء الانباء والمنتدب لدى الوزير الاول ، والخارجية قد تدخلوا فى المناقشات وادلوا بمعلومات من جهة متناقضة مع بعضها ، ومن جهة اخرى يمكن القول بانها يمكن ان تكون اى شىء ، سوى معلومات علمية موضوعية حول الشؤون الاقتصادية والمالية .

وان هذا السلوك ليبعث على التساؤل فيما اذا كانت نية الحكومة ، اثناء مناقشة سياستها الاقتصادية والمالية ارادت الا تعطى القيمة الكاملة والرسمية للردود الموجهة الى التدخلات المضادة لهذه السياسة من مجلس النواب ، مما بشكل تهربا من تسجيل مظاهر فساد تلك السياسة من ألسنة المسؤولين المباشرين عن تهيىء وتنفيذ تلك السياسة.

ولكن الامر المنطقى ، والذى لا شك فيه ، هو ، ان تلك التدخلات قد هيىء لها التوجيه المطلب والافكار التى يعتمد عليها ، كما زود المتدخلون بالارقام والوثائق الضرورية لذلك التوجيه وذلك بالاتفاق مع المسؤولين المباشرين عن الشؤون الاقتصادية والمالية .

ومع ذلك فاننا نسجل ان تلك التدخلات — بالرغم من تحضيرها — زاغت عن الهدف ، وغرقت فى تناقضات كبيرة لم يستطع التحضير ان يغطيها ، وسانتاول هنا النقط الرئيسية الواردة فى تلك التدخلات .

توازن ميزان الاداءات وجلاء الجيش الفرنسى

النقطة الاولى : الجلاء

تناول هذه النقطة السيدان وزيرا الانباء والخارجية ، ليقولا فى تدخلهما ، بان جلاء الجيش الفرنسى ، قد تسبب للمغرب فى ضياع ثمانين مليارا من الفرنكات من العملة الفرنسية ، كانت فرنسا تنفقها على هذا الجيش فى بلادنا. وهذا المبلغ الكبير — كما يريدان — يفسر السبب فى انخفاض رصيدنا من العملة الاجنبية .

حقيقة ان فرنسا كانت تنفق فى عام ١٩٥٦ تسعين مليارا من الفرنكات على الجيش وعلى شؤونها المدنية فى المغرب ولكن ذلك كان فى عام ١٩٥٦ ، ولكن اذا انتقلنا الى سنة ١٩٦١ اى قبل الجلاء بسنة فسنجد ان فرنسا كانت تنفق فى المغرب ما يقابل :

١ — النفقات المدنية
٢ — النفقات العسكرية
٣ — التعويضات

وهذه النفقات تقدر بـ : ٧ر٢١ مليارا من الفرنكات . وهذا هو ما يوضحه ويثبته كتاب : ميزان الاداءات المغربى خلال سنوات ١٩٥٢ — ١٩٦١ الصادر عن وزارة الاقتصاد الوطنى والمالية .

اذن فان هذا المستند الرسمى الصادر عن وزارة الاقتصاد يشهد بان ما ضاع للمغرب من العملة الفرنسية كان قد ضاع فيما بين سنوات ١٩٥٦ — ٦١ وهذا الضياع قد كان ايضا فى الوقت الذى كان فيه رصيدنا قد ارتفع من ٦ مليارات من الفرنكات فى سنة ١٩٥٦ الى ١٣١ مليار فى سنة ١٩٦٠

وقد قال بعض الوزراء ، بان المغرب قد ضاع منه بسبب الجلاء ثمانين مليارا من الفرنكات. ولكن الحقيقة كما تثبتها وزارة الاقتصاد الوطنى عن ميزان الاداءات فى سنوات ٥٦ الى ٦١ ، هى ان نفقات فرنسا فى المغرب بما فيها النفقات العسكرية والسلك الديبلوماسى والبعثة الثقافية والتعويضات الخ .. تصل الى ٢١٫٧ مليارا من الفرنكات وبالتالى فان المقدار الذى ضاع من العملة الاجنبية بسبب جلاء الجيش الفرنسى ليس الا مقدارا صغيرا من مبلغ ٢١٫٧ مليارا خاصة وان عدد الجيش الفرنسى قد انخفض جدا عما كان عليه فى عام ٥٦ الى عام ١٩٦٠

شراء كمية هائلة من السكر اثناء ارتفاع ثمنه يتطلب لجنة بحث من طرف مجلس النـواب

النقطة الثانية التى سأتناولها هى مسالة شراء السكر بذلك الثمن المرتفع وتحميل المستهلك عواقب ذلك .

وهنا يجدر القول بان الاخ الراضى كان عندما تناول هذا الموضوع قد اعرب عن استغرابنا الشديد ، من كون الحكومة قد اقرت سعرا للسكر ، لم يعد اليوم يتفق حتى مع ثمنه فى السوق العالمية .

ومثار هذا الاستغراب هو انها ، اى الحكومة ،اشترت بذلك الثمن المرتفع الذى لم يسبق لثمن السكر ان سجله تلك الكمية الهائلة من الاطنان دفعة واحدة . فى حين ان زبناء سوق السكر اعتادوا حتى عندما ينخفض ثمن السكر الى حده الادنى ، ان يشتروا كميات معتدلة لا تتجاوز ما بين ٤٠

الى ٨٠ الف طن، وهذه هى الطريقة التى اتبعتها فى المغرب الحكومات السابقة ، فما هو السبب فى خروج الحكومة عن هذه العادة وفى وقت ارتفع فيه الثمن ذلك الارتفاع المهول ؟

انه كان من الحكمة ان تخفض الحكومة من الكمية العادية التى درجت الحكومات السابقة على اقتنائها فى انتظار انخفاض الثمن .

وان خطورة هذا التصرف لا تقتضى فقط الاستغراب ، بل تتطلب فى الحقيقة بحثا دقيقا من طرف المجلس ، وبواسطة لجنة بحث لمعرفة الباعث الحقيقى على هذا التصرف .

كان من واجب الحكومة ان لا ترفع سعر السكر

لقد ركزت الحكومة دفاعها عن نفسها ، بصدد رفعها لسعر السكر ، على ان السياسة الاقتصادية السليمة تقتضى رفع ذلك السعر لان هذه السياسة متعارضة مع مساعدة المستهلك . وهنا يجب توضيح هذه النقطة لرفع الغموض والالتباس .

ان الحكومة تاخذ من المستهلك ضريبتين : ضريبة الاستهلاك وضريبة الجمرك، وبذلك فانه هو الذى يساعد الحكومة بدفعه تينك الضريبتين. فكان من واجب الحكومة ان تراعى هذه المساعدة التى يقدمها لها المستهلك بتخليها عن ضريبتى الاستهلاك والجمرك مؤقتا .

ولو فعلت ذلك لما كان هناك سبب لرفع سعر السكر ولو بفرنك واحد . والجدير بالذكر ان المبلغ الذى زيد فى السكر كان يمكن ان يكون اقل مما زيد فيه لو لم ترفع الحكومة مقدار تلك الضريبتين فى وقت الزيادة .

وبذلك يكون المستهلك قد روعيت خدماته التى يقدمها للحكومة عن طريق دفعه لضريبتى الاستهلاك والجمرك .

والادهى من هذا هو ان الحكومة ، بدل ان تتوقف مؤقتا عن اخذ تلك المساعدة من المستهلك والمتمثلة فى ضريبتى الاستهلاك والجمرك ، فانها زادت فى مقدارها الامر الذى يزيد فى توضيح سبب تلك الزيادة المدهشة فى سعر السكر .

التصريحات المتناقضة حول العجز فى الميزانية

اما النقطة الثالثة فتتعلق بالعجز فى ميزانية ١٩٦٤ ،

وهنا ابرز علامة استفهام ضخمة حول تناقضات الوزراء مع بعضهم البعض ، مما يستوجب طرح السؤال التالى :

اى الوزيرين صادق فى كلامه ؟

ان الوزيرين المعنيين هنا الوزير الاول ووزير الخارجية.

فوزير الخارجية صرح بان السبب فى عدم وجود عجز فى الميزانية حتى عام ١٩٦٠ هو ارتباط العملة المغربية بالعملة الفرنسية.

بينما يقول السيد الوزير الاول عكس ذلك اى ان هذا العجز كان موجودا منذ عام ١٩٥٦

ففى اى تصريح من التصريحين توجد الحقيقة ، افى تصريح السيد الوزير الاول ام فى تصريح السيد وزير الخارجية ؟

الواقع ، ان الحقيقة لا توجد لا فى كلام السيد الوزير الاول ولا فى فى كلام السيد وزير الخارجية ، وانما هى موجودة

فى الارقام الرسمية التى اخذناها من عرض وزير المالية المتعلق بميزانية ١٩٦٤ ، والتى اثبتها الاخ المعطى بوعبيد فى تدخله اثناء توضيحنا لاسباب تقديمنا لملتمس الرقابة اثناء مناقشة هذا الملتمس من طرف مجلس النواب (راجعوا العدد الثانى من المحرر) هذا فيما يرجع لكلام السيد الوزير الاول .

اما فيما يتعلق بتصريح السيد وزير الخارجية المنتهى الى ان السبب فى عدم وجود عجز فى الميزانية حتى عام ١٩٦٠ هو ارتباط العملة المغربية بالعملة الفرنسية ، فاقول له بان هذا الاستنتاج بعيد عن المنطق لانه حتى اذا كان هذا الارتباط موجودا فان الميزانيتين المغربية والفرنسية مستقلتان عن بعضهما ومنفصلتان انفصالا كاملا كما هو معروف، وكما يجب ان يعرفه كل من يتناول الشؤون الاقتصادية .

وفى النهاية ، فان هذه النقطة ، اى العجز فى الميزانية قد تناولها ثلاث وزراء ، هم السيد الوزير الاول ، والسيد وزير الخارجية ، والسيد وزير المالية فى عرضه المالى لميزانية ١٩٦٤ ، ولم يتفق هؤلاء الوزراء فيما قالوه ، بل تناقضوا مع بعضهم البعض تناقضا فادحا .

مرة اخرى ، اين هى الحقيقة ؟

والنقطة الرابعة الواردة فى تدخلات الوزراء هى مسالة المساعدة الفرنسية .

لقد تناول هاته المسالة السيدان وزير الانباء والوزير المنتدب .

اما السيد وزير الانباء فقد قال بان المغرب يؤدى الان الى فرنسا المساعدات التى قدمتها الى المغرب خلال سنوات ١٩٥٦ — ١٩٦٠ واما السيد الوزير المنتدب فقد صرح واكد

بان المغرب لم يحصل على اية مساعدة مالية من فرنسا خلال السنوات التى ذكرها السيد وزير الانباء بسبب الاعتداء الفرنسى على المغرب باختطاف الطائرة المغربية المقلة لضيف المغرب السيد بن بلا عام ١٩٥٦

للمرة الثانية اين هى الحقيقة فى التصريحين هل هى فى تصريح السيد وزير الانباء ام فى تصريح السيد الوزير المنتدب ؟

يمكن القول هنا ايضا بان الحقيقة لا توجد فى اى من التصريحين لا فى تصريح السيد الوزير الاول ولا فى تصريح السيد وزير الانباء وها هى الحقيقة :

ان المغرب لم يحصل من فرنسا على اية مساعدة مالية منذ سنة ٥٧ الى سنة ١٩٦٠ ولذلك فاننا نتساءل هنا عن طبيعة الدين الذى صرح السيد وزير الانباء بان المغرب يرده الان الى فرنسا عن سنوات ٥٦ — ٦٠ ، الا اذا كان السيد الوزير يرمى من وراء كلامه الى القيام بالدعاية ضد حكومات ما قبل عام ١٩٦٠

وهذا شىء يمكنه ان يقوم به ولكن ليس فى الوقت الذى تناقش فيه شؤوننا الاقتصادية والمالية من طرف مجلس النواب وبتتبع من طرف الشعب والمراقبين الاجانب وذلك حفظا لسمعة المجلس وكرامة الدولة المغربية ومحافظة على جدية المناقشة للوصول الى الحقيقة كاملة .

كما ان المغرب ، لم يحصل على اية مساعدة فرنسية منذ عام ٥٧ الى عام ٦٠ ، والسبب ، هو رفض المغرب للمطالب والشروط الفرنسية اثناء المفاوضات المغربية الفرنسية ، حول استرجاع اراضى المعمرين التى كان المغرب عازما على استرجاعها بدون تعويض الامر الذى جعل الحكومة

الفرنسية ترفض مساعدة المغرب واستمر هذا الرفض الى عام ١٩٦٠

الافتخار السطحى

ومن جهة اخرى فان السيد وزير الانباء عاب على الحكومات المتعاقبة على الحكم حتى عام ١٩٦٠ كونها كانت تحصل على المساعدات الامريكية بالنقود وافتخر بان حكومات ما بعد عام ١٩٦٠ دأبت على اخذ هذه المساعدات ((سلعة)) رابطا هذا التصرف لحكومات ما بعد عام ٦٠ بالوضعية الحالية لميزان الاداءات المغربى .

وهنا لا يمكننا الا القول بان الديون المترتبة عن المساعدات بالنقود نستفيد منها نظرا الى اننا قد تلقيناها بالعملة الصعبة وهذا هو المنطق العلمى الاقتصادى المحض الذى يستدعى لا الفخر ولا الاستحياء واما الامر الذى يدعو الى الخجل والى ((الحشومة)) فهو تلقى تلك المساعدات ((سلعة)) وردها كدين بالعملة الصعبة الشىء الذى يتنافى كل المنافاة مع مصلحة ميزان الاداءات المغربى .

بقى ما جاء فى تدخل السيد الوزير المنتدب الذى قال فيه:
((اى عيب فى اخذ اعانة دون شروط ؟))

فباى شىء يعلل جناب السيد الوزير المنتدب تنازل المغرب عن نقل السكر الكوبى او البضائع التجارية الاخرى بواسطة البواخر المغربية ؟ اليس هذا رضوخا للشرط الامريكى القاضى بحرمان الدول المتعاملة مع كوبا تجاريا من المساعدات الامريكية ؟ ثم هل هذا يعتبر مجرد شرط ام يتعدى هذا المفهوم ويدخل فى نطاق التهديد ؟ انه ليتعدى ذلك كله ، انه تدخل سافر وصارخ فى الشؤون السياسية للدولة المغربية .

ثم ما هو تعليله وتفسيره للشروط الفرنسية المتعلقة باراضى الاستعمار والقاضية بان فرنسا تقبل الاستمرار فى مساعدة المغرب فى حالة واحدة هى الا تاخذ الحكومة المغربية « اراضى الاستعمار الخاص » وان تشترى « اراضى الاستعمار الرسمى » اذا ارادت استرجاعها .

وقد جاء كذلك فى تدخل السيد الوزير المنتدب ان المغرب لم ياخذ بعد اى سلف من الصندوق الدولى للنقد ، واقل ما يمكن ان يقال فى هذه المسالة ان جناب السيد الوزير المنتدب ليس على علم بمجريات الامور وحتى التى تكلمت عنها صحف صباح يوم ٢٥ يونيو وهو اليوم الذى تدخل فيه جناب السيد الوزير المنتدب .

فقد جاء فى صحف ذلك اليوم ما يلى :

«لقد رخص الصندوق الدولى للنقد للحكومة المغربية بان تسحب لحسابها مبلغ ... ١٢٥ ١٣ دولار نصفها بالفرنك الفرنسى والنصف الاخر بالمارك الالمانى ، وستكون هذه هى المرة الاولى التى يتمتع فيها المغرب بحساب من الصندوق الدولى للنقد . »

انه لمن الجائز ان يكون وقت جناب السيد الوزير ضيقا فلم يستطع الاطلاع على الصحف الصباحية لنفس يوم تدخله . ولكن الذى ليس من الجائز قبوله ، ان السيد الوزير المنتدب غير مطلع على الطلب الذى تقدمت به الحكومة الى الصندوق المذكور قبل ذلك بعشرين يوما .

مغالطة مكشوفة

وبالنسبة للنقطة الخامسة وهى ميزانية التجهيز ، فقد جاء فى تدخل السيد وزير الانباء ، انه اثناء تحمل الاخ عبد

الرحيم لمسؤولية وزارة الاقتصاد الوطنى والمالية ، فان الميزانية لم تكن تقر ولا يشرع فى تنفيذها الا ابتداء من شهر يونيو . ويستنتج السيد الوزير من ذلك انه يحصل وفر فى الميزانية لانها لا يشرع فى تطبيقها الا ابتداء من شهر يونيو .

اعترف هنا للسيد وزير الانباء بان له باعا طويل فى الشؤون الاقتصادية !!؟

ان هذه الافكار الاقتصادية والمالية وهذا الاطلاع الواسع لا نجد لهما مثيلا الا عند اكثر الاقتصاديين ذكاء ودراية .

اما نحن فبكل تواضع وانسجاما مع معلوماتنا الاقتصادية حول المسائل الاقتصادية فان الذى ندركه هو ، انه حتى لو لم تقر الميزانية بفرعيها التسيير والتجهيز الا فى اواسط السنة فان التنفيذ يشرع فيه منذ الشهر الاول من السنة ــ بدفعات شهرية مؤقتة .

وكمثال على ذلك ميزانية ١٩٦٤ نفسها بفرعيها التسيير والتجهيز والتى لم تقر الا فى فبراير ٦٤ ولكن ابسط انسان يمكنه ان يفهم ان التطبيق قد شرع فيه منذ يناير ١٩٦٤

الحق ، انه كان على وزير الانباء ، ولمصلحة البلاد ، بما يتوفر عليه من افكار اقتصادية خارقة للعادة ، ان يتحمل مسؤولية وزارة الاقتصاد الوطنى ولان فى هذا التحمل فائدة كبرى للميزانية ولاموال البلاد .

ويجدر بالذكر هنا ان ميزانيات ٦١ الى ١٩٦٤ كانت اغلبيتها الكبرى ممولة من المساعدات المالية الاجنبية وان المساعدات كانت تضاف الى ميزانية التجهيز وبات اليوم السيد الوزير المنتدب ليخبرنا بانه سوف لن يبقى هناك فى سنة ١٩٦٥ فرعان فى الميزانية بل ستبقى ميزانية واحدة سماها بميزانية عامة .

والذى يمكن لنا ان نفهمه هو ان ميزانية التجهيز ستذهب ضحية لميزانية التسيير لانه ابتداء من عام ٦٥ سوف لن تخصص مبالغ معينة لميزانية التجهيز .

الحكومة تلتجىء الى بنك المغرب لسد العجز

اما النقطة السادسة فلقد جاء فى تصريح الوزير المنتدب ان الحكومة لم تأخذ الى اليوم اى قسط من ٢٥ مليار التى لها الاذن باقتراضها من بنك المغرب بمقتضى ما جاء فى ميزانية ١٩٦٤ ، والواقع ان الحكومة لم تأخذ فقط الخمسة والعشرين مليارا المعينة ، ولكنها اخذت قسطا منها اى ١٥ مليارا من الفرنكات حتى قبل المصادقة على الميزانية من طرف مجلس النواب ! فلقد كان بنك المغرب قد دفع للحكومة دفعتين اثنتين وصلت قيمتهما لما يقرب من ١٥ مليار فرنك وذلك قبل التصويت على الميزانية من طرف مجلس النواب وقبل اعطائها الاذن على هذا السلف الذى سيقدمه بنك المغرب الى الخزينة العمومية الشىء الذى يعد خرقا لقانونه ..

وكان بودنا ان نجد بعض الاعذار للوزير المنتدب على عدم اطلاعه على هذا الامر ، ولكن كيف يمكننا ذلك واغلاطه لا تزيد الا تفاحشا المرة بعد الاخرى .

مفهوم الاصلاح الزراعى عند حزب باحنينى

اما النقطة السابعة الواردة فى تدخلات الوزراء فهى ما جاء فى كلام وزير الانباء حينما تطرق فى عرضه لقضية الترتيب فقال بان الغاءه وتعويضه بالضريبة الفلاحية لم يكن الا جزءا من الاصلاح الزراعى . ومما لا شك فيه ان وزير

الانباء كان هنا يعنى الاصلاح الزراعى كما يراه الحزب الاشتراكى الديموقراطى واعلن كذلك بان ضريبة الترتيب كانت تزود الخزينة بتسعة ملايير من الفرنكات بينما الضريبة الفلاحية لا تزود الخزينة سوى باربعة ملايير من الفرنكات وفق حساب الوزير الخاص ، لان الحساب المعروف فى الاوراق الرسمية هو ان مداخيل الترتيب لاتتعدى خمسة ملايير فرنك ، وهذا يعنى ان مداخيل الدولة لم يقع فيها اى تغيير وان غيرت اسماء الضريبة !

الصناعة التقليدية بين التصميم الخماسى ومغالطات وزيرها

ونصل الان الى النقطة الثامنة وهى تخص الصناعة التقليدية

ان الصناعة التقليدية هى الميدان الذى اراد ان يظهر فيه السيد وزير الصناعة التقليدية براعته ، وفى نطاق رده على ما جاء فى تصريحات النائب الاتحادى الاخ القاسمى حول حالة الصناع التقليديين البئيسة قال بانه لو اعدت دراسات معمقة للصناعة التقليدية وامدت باعانات من الدولة لكان من الممكن ان تنقذ هذه الصناعة . وكلام مثل هذا لا يمكن لنا ان نحاول مسامحة الوزير على ما جاء فيه من مغالطات ، نظرا لكونه كان يصول ويجول فى ميدانه .

ان حجتى الوزير هما :

أ ــ لقد كانت هناك اعانة مخصصة فى التصميم الخماسى للصناعة التقليدية ، ولكن عبد الرحيم بوعبيد حنفها من هذا التصميم .

ــ لو اعطيت هذه الاعانة لوزارته لكانت كفيلة بانقاذ الصناع وازدهار الصناعة التقليدية .

فما هى الحقيقة فى هاتين النقطتين ؟ :

أ ــ لنرجع الى التصميم الخماسى الذى صادق عليه جلالة محمد الخامس رحمه الله بالظهير رقم ١٦٠،٣٤٢ المؤرخ فى جمادى الاولى ١٣٨٠ الموافق ١٧ نوفمبر ١٩٦٠ مصادقا لتصميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٠ ــ ١٩٦٤ فى قسمه الثانى الفصل الثانى الجزء الرابع صفحة ٢٠٠ ــ ٢٠٩ ، ان كل هذه الصفحات التسع تتحدث على الصناعة التقليدية وعلى وسائل تمويلها بالتمويل العام والقروض والتمويل الخاص .

اننا حتى فى هذه النقطة يمكننا ان نتسامح مع وزير الانباء لان كل هذا يوجد فى كتاب، وهو بكثرة سفراته وسهره على تدشين المسابح الجديدة والكازينوات والملاهى الليلية وحتى صحبة السواح فى اسفارهم لمناطق الجنوب والشمال والشرق والغرب ، انه بكل كثرة هذه المهام لا يجد بالفعل وقتا كافيا للاطلاع حتى لتصبح هذه الصفحات التسع من التصميم الخماسى التى تعد شيئا اساسيا لتنمية معارفه فى شؤون الصناعة التقليدية .

ب ــ وكانت لنا نفس رغبة التسامح مع وزير الانباء حتى فى هذه النقطة التالية ، ولكننا للاسف الشديد لا نستطيع الى ذلك سبيلا ، لا ، الامر اصبح غير محتمل وصار يتعلق بنسج كلام قاله الوزير بنفسه ، وان كان المجال من مهامنا .. لقد قال فى لجنة الاقتصاد التابعة لمجلس النواب اثناء دراسة شؤون الصناعة التقليدية : « انه لو اعطيت لى منذ سنة ١٩٦١ الخمسمائة مليون فرنك التى كان منصوصا عليها فى التصميم الخماسى لتجهيز الصناعة التقليدية لضمنت التحسين التام للصناعة التقليدية ولحالة الصناع التقليديين » وقد سجل فى محضر الجلسة اتفاق اللجنة لتطلب من الحكومة

ان تعطى وزارة السياحة والصناعة التقليدية هذا القدر وفق ما جاء فى التصميم الخماسى . وهذا شىء يوجد ، مع كامل البساطة ، فى محضر لجنة الاقتصاد !

ما مصير المشروعات الكبرى التى تضمنها التصميم الخماسى لتصنيع المغرب

والنقطة التاسعة فى ردنا تدور حول الصناعة الحديثة ، فالسيد وزير الانباء لم يكفه ان يظهر براعته فى ميدانه الخاص (الصناعة التقليدية) فاطلق عنانه ليتكلم حتى فى الصناعة الحديثة .. فتكلم عن مكتب الابحاث والمساهمات الصناعية ، وبالاخص على شركات «صوماكا» و «طارق» و « مافيتيكس» و عجلات «جنيرال» .

ولنحاول ان نلم ببعض ما جاء فى تدخله فى هذه النقط مع ايضاح المغالطات الواردة فيها :

أ ــ لقد اخبرنا الوزير بان مكتب الابحاث والمساهمات قد صرف منذ تأسيسه ١٨ مليار فرنك ، وهذا فى حد ذاته عجب عجاب ! ذلك لاننا لم نطلع فى الوثائق التى قدمت لنا فى ميزانية ١٩٦٤ على مثل هذا القدر وانما كانت تلك الوثائق تشير الى ان مصاريف هذا المكتب منذ انشائه قد بلغت ٦ر٥ مليار فرنك لتسييره و ١٢ر٤ مليار فرنك لتجهيزه ، والذى كان قد اتضح لنا آنذاك هو ان اكثرية هذه المصاريف ولا سيما فى ميزانية التسيير كانت منذ سنة ١٩٦١

« نعم ، ان نفقات تسيير سنوات ١٩٥٨ ــ ٥٩ ــ ٦٠ مع ما فى ذلك من نفقات دراسات الشركات الاجنبية قد بلغت ٤٠٠ مليون فرنك »

— ثم بلغت نفقات التسيير لسنوات ١٩٦١ — ١٩٦٢ — ١٩٦٣ دون نفقات الدراسات المشار اليها اعلاه مليارا و ٧٥ مليون فرنك اضيفت اليها نفقات الدراسات وهى ٧٧٠ مليون فرنك .

ويظهر ان نفقات الدراسات الى سنة ١٩٦٠ كانت ٥٦ مليون فرنك تقريبا بما فيها ٤٤ مليون و ١٠٠ الف فرنك تجارب منجم فحم جرادة .

اذن ، فهذه الارقام بعيدة عن ١٨ مليار التى جاءت فى تدخل وزير الانباء والصناعة التقليدية ، فاين والحالة هذه التسع ملايير من الفرنك التى اتى بها السيد وزير الانباء زيادة على الملايير الواردة فى الوثائق الرسمية .؟

انه سؤال لا يعرف الجواب عليه سوى وزير الانباء المتضلع فى الشؤون الاقتصادية والمالية !

ب — من الارقام المذكورة آنفا يتبين ان الاكثرية الباهظة من النفقات صرفت منذ سنة ١٩٦١ مع العلم بانه لم ينشأ اى معمل صناعى جديد بعد سنة ١٩٦٠

ج — والذى يستنتج وبشكل فعلى هو ان هذه الاموال صرفت لتخريب بعض المشاريع التى اقيمت من قبل ، وهى نفسها المشاريع المذكورة فى عرض وزير الانباء :

١) «صوماكا»

فشركة السيارات « صوماكا » التى توجد حاليا فى صعوبات مالية ، هى الان عبارة عن معمل لتركيب اجزاء السيارات التى تصنع فى فرنسا وصبغها فقط ، وهذا نتيجة لاخطاء المسؤولين منذ ١٩٦١

نعم ، ان الاستثمارات كانت لن تتجاوز فى المشروع مليار و ٥٠٠ مليون فرنك . اما اليوم فنعرف بواسطة وثائق المكتب ان هذه الاستثمارات بلغت مليارين و ٣٠٠ مليون

فرنك ، اى انها تضاعفت بخمسين فى المائة . فما الداعى لهذا التضاعف ؟ واين صرف ؟

وكذلك فان الاتفاق المؤقت لسنة ١٩٥٨ ينص على خفض فى اثمنة قطع الغيار .

ثم ان الاتفاقية الاولية لسنة ١٩٥٩ تشير الى صنع السيارات لا تركيبها فقط . وهذين النقطتين اصبحتا غير موجودتين الان فى الاتفاقية النهائية لشهر نوفمبر سنة ١٩٦٠

فلو طبق الانخفاض فى اثمنة قطع الغيار بقدر يقارب ٢٠٪ كما هو الشأن مع بيرليى لكان المغرب يربح سنويا مليارا من الفونكات . وسيكون من نتيجة هذا الربح هو التخفيض فى ثمن السيارة .

ولو كانت السيارة تصنع مثلا بـ ٨٠ فى المائة من اجزائها فى بلادنا لبلغت المصروفات فى المغرب اكثر من اربع ملايير تكون اجور العمال وضرائب للدولة وارباحا للمساهمين

٢) « طارق »

اما ما يتعلق بـ « طارق » فالكل يعلم ان الجرارة الفلاحية ستصنع بنسبة ٩٠٪ فى المغرب وبذلك ستصرف فى البلاد اكثر من مليارين كاجور للعمال وضرائب للدولة وربح للمساهمين واقتصادا فى العملة الاجنبية ، وكل ذلك لم يكن يتطلب من الدولة الا ٢٠٠ مليون فرنك فقط .

اما من الناحية الفنية فاذا كان الوزير يقول بوجوب ادخال اصلاحات فنية للجرارات حتى تصبح توافق حاجيات الفلاح المغربى فهذا طبيعى وهو ما كان آخذا طريق الانجاز فى الشهور الاولى من ١٩٦٠ ،ولكن اذا كان يطعن فى مبدا انشاء الجرارات فيمكننا ان نحيله على تلك المرسالة التى بعثت بها المصلحة الفنية التابعة لوزارة الفلاحة المختصة

فى دراسة الجرارات يوم ٨ مارس ١٩٦٠ والتى كانت تقول ا ىفيها لمدير مكتب الابحاث والمساهمات الصناعية بانه اذا نظرنا فى متانة الجرارة فان «طارق» يفوق مستوى الجرارات التى فى مثل صنفه بعد ان دخل تجربة بلغت خمسة اشهر .

٣) « مافيتيكس »

وفى هذه الشركة كانت الدولة تملك ٣٥ فى المائة من راس مالها ، ولم تدفع فيها الا ٨٥ مليون فرنك. الا انه فى سنة ١٩٦١ بذل مكتب الابحاث والمساهمات الصناعية كل جهده ليحصل على مجموع الاسهم قصد الهيمنة على الشركة جميعها ليتمكن المكتب من انشاء معمل نموذجى . لكن بعد عام من ذلك قفل المعمل ابوابه واعترف بان عليه اكثر من مليار من الديون .

فما سبب هذا الافلاس ؟

لقد كنا ننتظر ان يخبرنا الوزير بانشاء لجنة لبحث هذه النقطة ولكنه لم يقل لنا اى شىء فى هذا الموضوع .

٤) « جينيرال »

لقد قال الوزير فى معرض حديثه ، وحينما صار يطلق الكلام على عواهنه بأن عجلات « جينيرال » غير متينة وانها تنفجر بسرعة وتترك ركاب السيارات «بان» ونحن نطلب من الوزير ان يوضح لنا ان كان هذا الكلام موجها الينا فقط ام انه موجه ايضا حتى الى شركة « جنيرال » التى تعد الشركة الرابعة فى امريكا والتى لها اكثر من خمسين معملا حتى فى اوروبا نفسها .؟

واذا كان تصريح الوزير هذا رسميا — ولن يكون الا كذلك لانه وزير للانباء ويتكلم باسم الحكومة — فكيف يمكن والحالة هذه ان يترك معمل جنيرال يزود الناس بالعجلات غير المؤمونة والتى تودى بحياتهم . ان مسؤولية الحكومة

عن ارواح المواطنين التى تزهق لجد كبيرة ومن جهة اخرى فهل كلام الوزير موجه ايضا الى هولاندا التى ترغب فى شراء عجلات جينيرال المصنوعة فىالمغرب ! ؟

والملاحظ ان وزير الانباء لم يذكر الا المشاريع التى خربت منذ سنة ١٩٦٠ ، ونحن نود ان نعرف برنامج الوزير الذى يخص الشركات الاخرى والتى لم يتكلم عليها بادنى كلمة كمعمل « لا سامير » لتصفية البترول بالمحمدية ومعمل الكاميونات « بيرليى » ومعمل النسيج « كوفيتيكس » والتى انشئت كلها قبل سنة ١٩٦١ ؟

اى التاميمين حقيقى : تاميم الطاقة والسكك الحديدية ام تاميم بنك المغرب ؟؟

وبصدد النقطة العاشرة فلقد تكلم وزير الانباء والسياحة حول تاميم الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية ، وذكر بهذه المناسبة تاميم بنك المغرب الذى قال بانه اعطيت فيه ملايير كتعويض لبنك باريس . وكما ظهر لنا من قبل بان المعرفة المالية والاقتصادية والفنية لمعالى الوزير بلغت من العمق الشىء الكثير ، فانه وحتى اذا لم يخبرنا — سهوا منه — بقدر التعويض الذ ىاعطى لبنك باريس فى هذا الموضوع ، كان عليه على الاقل ان يذكر لنا ميزانية السنة التى تحملت فيها الدولة المغربية هذه التعويضات . فنحن حينما نطالع ميزانية المغرب لكل السنوات من ١٩٥٩ اى عام تاميم بنك المغرب لا نجدها تتضمن اى فرنك كتعويض او كدين لصالح بنك باريس حول تاميم بنك المغرب وذلك لا فى ميزانية التجهيز ولا فى ميزانية التسيير لماذا ؟ لسبب بسيط : هو انه لم يعط له اى فرنك بل اكثر من ذلك فقد سلم بنك باريس كل

الذهب الذى كان فى صناديق بنك المغرب ويبلغ على ما اذكر ١٤ مليارا .

وعلى العكس من ذلك ، فنحن اذا نظرنا الى اتفاقيات الحكومة مع بنك باريس المتعلقة باسترجاع شركتى الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية نجد فى ميزانية ١٩٦٤ امـوالا مخصصة لبنك باريس كتعويضات وديون .

وتفصيل ذلك :

٨٠٠ ٤٤٤ ١٠ درهم كتـعـويض و ٧٠٣ ٧٧٥ ٣٠ درهم كديـون .

وهذا لا يكون الا قسطا من الدين الذى يبلغ ٣٥ مليار فرنك والتعويضات وتكاليف الاملاك المتروكة لبنك باريـس التى تبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٥٠ ١٠ فرنك .

كيف يمكنك ان تسمى عملية استرجاع الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية تأميما بينما هى فى الـواقـع شراء . فى الوقت الذى كانت فيه عملية استرجاع بنك المغرب تأميمـا حقيقيـا .

الحكومة حصلت على مكاسب هامة من شركة الحديد بالناضـــور

اما فى النقطة الحادية عشرة التى خاض فيها كذلـك السيد وزير الانباء فنود اولا ان نطرح هذا السؤال :

هل الحكومة تراعى الظهائر التى كان يصدرها خليفـة تطوان باسم جلالة ملك المغرب ابان الحماية الاسبانية على المنطقة الشمالية سابقا ام لا ؟

فاذا كا نالجواب بالايجاب فان الحكومات التى تتابعت بعد الاستقلال قد وجدت امامها شركة « ميناس دى الريف »

متوفرة على رخصة وفق ظهيرخليفى اعطىلها بعد سنة ١٩١٢

وبما ان هذه الشركة كانتتربح ارباحا طائلة بالمقارنة مع الشركات الاخرى زيادة عن كون مصاريفها فى ناحية الناضور ضعيفة ، بحثت وزارة الاقتصاد الوطنى على سبب من اجل :

أ) حصول الدولة على جزء من هذه الارباح الطائلة .

ب) مساهمة الدولة فى تسيير الشركة للحصول عـلى وسائل تمكن الدولة من توجيه هذه الشركة وفق نمو ناحيـة الناضور وذلك بتنفيذ مشاريع اجتماعية لمصلحة العمـال واقتصادية لمصلحة الوطن .

وقد تمكنت وزارة الاقتصاد الوطنى من الحصول على هذين النتيجتين : اولا ، بالزام الشركة بتادية ضريبة خاصة لصندوق الصلب الذى تاسس لهذا الغرض وهو الصندوق الذى يمول المشروع الوطنى للصلب بالناضور . وثانيـا بتملك ٢٧٪ من اسهم راس مال الشركة لمصلحة الدولـة دون تعويض .

والسبب الذى اعتمدته وزارة الاقتصاد الوطنى سلاحا للوصول لهذه المكاسب برغم توفر الشركة على ظهير قانونى هو انه سبق لهذه الشركة ان اجرت اتصالات مع بوحمارة .

الخلاصـــــة

لقد تناولنا بما فيه الكفاية تصحيح ما جاء فى تدخـلات وزرا ءالحكومة الحالية ، كما شرحت الاسباب الحقيقيـة العميقة لما ورد فى النقاط التى اثارها السادة الـــوزراء المتدخلون وعلاقاتها بالمشاكل المطروحة على بلادنا فى الحقلين الاقتصادى والمالى سنة ١٩٦٤

وانى اذ اعتقد ان الامور قد ردت الى نصابها بهـــذا العمل ، أشعر الا نانى قد حققت رغبة اخرى لا تقل عـــن رغبة التصحيح وابراز الحقائق ، تلك هى ، ان الشعـــب المغربى قد استطاع ان يتتبع النقاش المفتوح حول قضايـــا اقتصادية ومالية واجتماعية هامة ، وانه قد استطاع ان يزيد تأكدا ، وبدقة من السبب الحقيقى للتدهور المطرد والمريع فى حالته المعاشية .

ويجدر بالذكر هنا ، ان فريقى ، اى الفريق النيـــابى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ، كان قد اعد دراسة واسعة شاملة شرح فيها بالتفاصيل والجزئيات مجموع الاوضـــاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية من خلال ميزانية ١٩٦٤

وظل فريقى ينتظر ردا او مناقشة لما جاء فى تلـــك الدراسة اما فى قاعة مجلس النواب او باى وسيلة اخرى من طرف الحكومة الحالية خلال الدورتين البرلمانيتين .

لكن الذى حدث ، هو الصمت ، والاستمرار فى الصمت مما يؤكد ان ما اوردناه فى تلك الدراسة لم تجد الحكومة بدا من السكوت عليه نظرالخطورةالنتائج التى ستترتب عنـــه ولصحة النتائج التى استخلصناها منه ، وواقعية الحكمالذى اصدرناه بواسطته على وضعيةبلادنا الاقتصادية والماليـــة والاجتماعية .

وعندما قدمنا ملتمس الرقابة ، وحينما جعلت تدخلاتنا المختصرة الراى العام المغربى يطلع بشكل رسمى عـــلى خطورة الحالة ، اذ ذاك تصدى بعض الوزراء للرد علينا . لكن هل استطاع هؤلاء الوزراء شيئا امام الواقع الخطيـــر للوضعية ، اكثر من المغالطات ومحاولة تغطية ذلك الواقع ؟

فالسيد وزير الوزارات الاربع البعيدة عن الاقتصـــاد والمالية ، حاول وبذل مجهودا جبارا ليقدم لنا معلومات يمكن

ان تسمى اى شىء سوى معلومات اقتصادية موضوعيـــة ولعل مهام اربع وزارات جعلت وقته ضيقا لدرجة لم تسمح له حتى للاطلاع على المعلومات الاولية اللازمة ، تسمـــح ا ەبتناول وضعيتنا الاقتصادية والمالية سوا عتاريـــخيـــا او تحليليا .

اما السيد الوزير المنتدب ، صاحب « صندوق العجب » فقد صال وجال واطال فى عرض « بهلوانياته » فجمع الاسود الى الابيض ليفاجئنا بالاحمر ، وجمع الابيض والاحمر ليطلع علينا بالاسود ، واظهر براعته فى لعبة « الاوراق الثلاثة » بشكل مدهش .

ولكن الفلطة الفادحة التى ارتكبها السيد الوزيـــر المنتدب ، هى انه اعتقد ان المتفرجين اطفال ، يأخذون بخفة يديه وسرعة حركاته ، ونسى ان اولئك المتفرجين ، هـــم الشعب المغربى الناضج ، القادر على التمييز بين الجـــد والهزل ، وانه يستطيع ان يدرك الحقائق ، ليس فحســـب من الحقائق الحقيقية التى تعرض عليه ، بل ، من واقعـــه اليومى المعاش ، الذى ينطق بالتدهور المريع والمطرد فـــى احواله الاجتماعية ومستواه المعيشى .

نسى السيد الوزير المنتدب ان صندوق العجب غير قادر على طمس الحقيقة الصارخة ، التى سجلت ان المغرب يسير حثيثا فى طريق التدهور الاقتصادى والمالى وان الضحية هم الكادحون ، وان السبب هو السياسة اللاشعبية المتبعة .